اتجاهات حديثة فى الإعلام

الإعلام وثقافة التغيير

فى ظل الثورات العربية

د. بشرى حسين الحمدانى



مكتبة طريق العلم

دار العالم العربي

الإعلام وثقافة التغيير
في ظل الثورات العربية

سلسلة

اتجاهات حديثة في الإعلام

مقرر السلسلة: أ. د. شريف درويش اللبان

المشرف العام: أحمد فتحي مدكور

الإعلام وثقافة التغيير

في ظل الثورات العربية

تأليف: د. بشرى حسين الحمداني

دار العالم العربي

2 شارع امتداد رمسيس (1) - مدينة نصر - القاهرة

تليفاكس: 24024612 - 24051498

e. mail: af _ madkour @ yahoo . com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: يناير 2015 م / ربيع أول 1436 هـ.

رقم الإيداع: 19363 / 2014

الترقيم الدولي: 6 - 191 - 495 - 977 - 978

اتجاهات حديثة في الإعلام

الإعلام وثقافة التغيير

في ظل الثورات العربية

تأليف

د. بشرى حسين الحمداني

دار العالم العربي

بيانات الفهرسة المكتبية

(إعداد: إدارة الشؤون الفنية بدار الكتب المصرية)

الحمداني، بشرى حسين

الإعلام وثقافة التغيير

في ظل الثورات العربية/

تأليف بشرى حسين الحمداني . .

ط 1 . . القاهرة: دار العالم العربي، 2014.

264 ص؛ 24 سم . .

(اتجاهات حديثة في الإعلام)

تدمك: 6 - 191 - 495 - 977 - 978.

1. الإعلام

أ. العنوان

ديوي 161 , 301

المحتويات

هذه السلسلة

شهد الإعلام فى العقدَيْن الأخيرَيْن تطورات كبيرة تمثلت فى ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة بما تشمله من القنوات الفضائية والإنترنت، وهما الوسيلتان اللتان مهدتا الطريق لنظام إعلامى جديد يقوم على أساس العولمة الإعلامية التى تُعَدُّ امتدادًا طبيعيًّا للعولمة على الصعيدَيْن السياسى والاقتصادى.

وأيًّا كان الأمر، فإن ذلك قد أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة فى مجال الإعلام، سواء على مستوى الممارسة الإعلامية أو البحث العلمى الإعلامى، حيث ظهرت ممارسات إعلامية وظواهر إعلامية غير مسبوقة تطلبت أن يلحق البحث الإعلامى بهذه الممارسات والظواهر، ويحاول أن يُخضعها للدراسة من قِبَل الباحثين الجادين، وذلك لمحاولة اقتفاء أثر هذه الظواهر على إعلامنا العربى.

وانطلاقًا من حرص «دار العالم العربى للطباعة والنشر والتوزيع» على ملاحقة الجديد فى المجالات العلمية كافة، ومنها مجال الإعلام، فقد اعتزمتْ نشر سلسلة جديدة متخصصة فى مجال الإعلام بعنوان «اتجاهات حديثة فى الإعلام»، بحيث تكون نافذة للمؤلفين المصريين والعرب لتقديم أفكارهم الجديدة إلى القراء العرب من المحيط إلى الخليج..

ويقوم على اختيار العناوين التى تصدر فى هذه السلسلة أساتذة متخصصون فى مجال الإعلام، وذلك لمراعاة المعايير العلمية والأكاديمية فى الأفكار المقدَّمة للنشر فيها، وذلك كضمانة أساسية للتميز فى تقديم العناوين الجديدة،

والتفرد وعدم تكرار العناوين والموضوعات، سواء فى السلسلة نفسها، أو فى السلاسل المشابهة التى تُصدرها دور النشر الأخرى.

وتعمل هذه السلسة على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يأتى:

ـ تشجيع الباحثين المصريين والعرب فى مجال الإعلام على طَرْقِ موضوعات جديدة تتبناها السلسلة؛ وذلك لإثراء المكتبة العربية بعناوين جديدة فى هذا التخصص الذى أصبح التأليف فيه يتسم بالندرة النسبية.

ـ جذْب أساتذة الإعلام فى مختلف الكليات والمعاهد والأكاديميات والأقسام إلى التأليف الفردى أو الجماعى؛ لتغطية حاجات هذه الكليات والأقسام من المراجع العلمية المتخصصة لإفادة الباحثين من جهة، وتلبية حاجة العملية التعليمية من قِبَل طلاب الإعلام من جهة أخرى.

ـ محاولة تجسير الفجوة بين الممارسين والأكاديميين فى مجال الإعلام، وذلك من خلال أحد طريقين، أولهما: الاهتمام بالموضوعات الجديدة ذات المردود الإيجابى على الممارسة الإعلامية بمختلف أشكالها. وثانيهما: قيام بعض الممارسين من ذوى الرؤية الإعلامية المتميزة بتقديم عناوين جديدة فى هذه السلسلة.

ـ الاهتمام بتقديم الفكر الإعلامى الجديد والمتميز من خلال حفز الباحثين فى مجال الإعلام على نشر رسائل الماجستير والدكتوراه المتميزة، أو إصدار كتب تحتوى على أبحاث ودراسات متميزة فى مجال الإعلام.

كما تهدف السلسلة فى مرحلة تالية إلى تشجيع ترجمة العناوين المتميزة للمؤلفين الأجانب والعرب، وذلك بغية إطْلاع الباحثين والممارسين العرب على الجديد فى مجال الإعلام، والخروج من المحلية إلى العالمية، وإطلاع القراء الأجانب على بعض الإسهامات العربية المتميزة فى مجال الإعلام.

وفق الله الجميع لما فيه خير العلم والعلماء.

مقدمة

التغيير من طبيعة الحياة البشرية، وقانون من قوانين الكون، فمن طبيعة الحضارات والشعوب السعى وراء التغيير، من أجل استقرار أفضل بعد ذلك.

لكن ليس هذا هو الحال فى العالم العربى، فما حدث فى «الربيع العربى»، وبعده، قاد الشعوب العربية لفوضى عارمة على جميع المستويات، ربما لم يسبق لها مثيل فى تاريخها الحديث والمعاصر، فالثقافة العربية فى حقيقتها هى ثقافة مقاومة للتغيير ورافضة له ـ على الأقل قبل حدوث الثورات الأخيرة ـ وهى ثقافة تفضل عموما اتباع النموذج الموجود، الذى يكون عادة نموذجًا جاهزًا تركه السلف.

ومن الواضح اليوم أن ما حدث من تغييرات لا يرقى إلى مستوى «ثقافة تغيير» ممنهجة ذات رؤية استشرافية للمستقبل، لأنها لم تخرج عن إطار السلوك الارتجالى والاندفاع العاطفى، فى حين أن التغيير الفعلى فى حقيقة الأمر، هو خطة استراتيجية مدروسة ذات بعد فكرى قبل أن يكون مجرد رد فعل لظرف أو ضغط ما.

لذلك لا بد من مراجعة ثقافة التغيير فى الفكر العربى المعاصر، وتعزيز مفاهيها كمنهج بناء لا تهديم، وكفعل فكرى مدروس لا كرد فعل ارتجالى.

فالتغيير الذى تمخض عن الثورات العربية تغيير لا يعتمد على أى نوع من أنواع التخطيط الاستراتيجى، السياسى منه وغير السياسى، لدى الأفراد كما لدى المؤسسات، وبالتالى لدى كامل المجتمع بجميع شرائحه وهياكله. وهو

ما يفسر حالة الفوضى التى دخل فيها العالم العربى بعد «ربيعه» الذى لم يكن تغييرا نحو الأفضل بقدر ما كان تغييرا نحو الأسوأ.

فبدت الثورات مجرد تنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة، وهو ما يعود أساسًا لغياب رؤية واضحة وخطة عمل هادفة لدى الراغبين فى التغيير.

فما الذى فجر فجأة الرغبة فى التغيير فى ثقافة تقليدية مناهضة للتغيير؟ كيف يمكن توجيه ثقافة التغيير فى العالم العربى نحو التخطيط الاستراتيجى الفعال من أجل تغيير بَنّاء وممنهج؟ ما هو التخطيط الاستراتيجى وكيف يمكن تطبيقه على مستوى الأفراد والجماعات؟ وما هى سبل تحويل التغييرات الطارئة اليوم فى العالم العربى إلى مشاريع بناء فعلية؟ هذه بعض التساؤلات المهمة التى سيتناولها الكتاب.

بناءً على ذلك فقد حاولت قدر استطاعتى أن أتناول موضوع هذه الدراسة من خلال عدة فصول تناولت ماهية ثقافة التغيير وأنواعها ومصادرها وانعكاسات ما يسمى بالربيع العربى على التغيير الإعلامى سواء فى المؤسسات أو الأفراد، بعد دلك تناولت التحديات الثقافية والاجتماعية لثقافة التغيير.

والله الموفق

المؤلفة

الفصل الأول

فلسفة التغيير

مفهوم التغيير

التغيير في اللغة كما جاء في لسان العرب تغير الشيء عن حاله تحول، وغَيَّرَهُ حوّلَه وبدّله، كأنه جعله غير ما كان، وفي التنزيل العزيز: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، [الأنفال: 53].

والتغيير يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه، في خلال فترة محددة من الزمن.

وعندما تضاف كلمة الاجتماعي يصبح «التغيير الاجتماعي Social Change» هو: التغيير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

إلا أنه ليست كل التغييرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية، فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة: المادي والمعنوي، وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة والخبرات.. إلخ

كما عرف التغيير في العلوم الاجتماعية بأنه: «التحول الملحوظ ـ في المظهر أو المضمون ـ إلى حالة جديدة، وقد تكون حالة أفضلَ أو أسوأ».

أما التغيير باعتباره مصطلحًا ينتمى لحقل القِيَم، فجانب الأفضلية فيه أرجح، ومعنى ذلك: أننا عندما نتحدث عن التغيير، فنحن نشير إلى التغيير نحو الأفضل والجميل مقارنة بالتجارب السابقة، ولا مجال للثبات فى مصطلح التغيير؛ فهو عملية دائمة ومستمرة، والنقد والمساءَلة والتطوير كفيلان بضَخِّ الدماء الجديدة.

كما يُعرف التغيير فى الإطار الإدارى بأنه: «عملية تحليل الماضى لاستنباط التصرُّفات الحاليَّة المطلوبة فى المستقبل»، أو «التحول من نقطة التوازن الحاليَّة إلى نقطة التوازن المستهدفة، أو من حالة اختلال التوازن إلى حالة التوازن المنشود».

قوة التغيير: هذه القوة موجودة فى كل واحد منَّا، وهى تنتظرنا حتى نُوقظها من رُقادها؛ لنستمتع بالحياة ونعيش، وكأننا وُلِدنا من جديد.

ولكن هنالك بعض الحواجز والعراقيل التى تُغلف هذه القوة وتَمنعك من الوصول إليها، لذا فلابد من الآتى:

أولًا: يجب أن تعلمَ وجود قوة التغيير فى أعماقك، وتَسكنك على نحو عجيب، وأن تَثق ثقة مطلقة بأنك ـ بإذن الله وقدرته ـ ستصل إلى هذه القوة لتَستخرجها، وستكون بذلك قد قطَعت نصف الطريق نحو التغيير، ويُمكنك الحصول على هذه الثقة بأن تُقنع نفسك بأنك ستتغيَّر؛ لأن الله يطلب منك ذلك، وأُسرتك تطلب منك ذلك، والحياة تطلب منك ذلك.

قال الله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: 11].

الآية الكريمة آية عظيمة تدل على أن الله ـ تبارك وتعالى ـ بكمال عدْله وكمال حِكمته، لا يُغيِّر ما بقوم من خير إلى شرٍّ، ومن شرٍّ إلى خير، ومن رخاء إلى شدَّة، ومن شدة إلى رخاء، حتى يغيِّروا ما بأنفسهم، فإذا كانوا فى صلاح

واستقامة وغَيَّروا، غَيَّر الله عليهم بالعقوبات والنَّكبات، والشدائد والجدب، والقحط والتفرُّق، وغير هذا من أنواع العقوبات جزاءً وفاقًا؛ قال سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46].

التغيير عملية ضرورية تقتضيها السُّنة الكونية، وطبيعة الظروف الوطنية والدولية، وتغيُّرات مختلفة ومستجدات، وينبغى أن يَنضبط التغيير بضوابط الشرع والمصلحة المُعتبرة.

وأوَّل خُطوة فى التغيير هى فَهم الأسباب المنطقية العملية الداعية إليه، فهو عملية تحليل ودراسة للماضى؛ لاستنباط التصرُّفات الحاليَّة المطلوبة، حتى نصل إلى الحالة المنشودة، أو نِسَبِ نجاحٍ مُرضِية.

أما الذى يطمع فى النتائج كاملة، فيطمع فى مُحال، «فالذى يريد تغيير كل شىء أو لا شىء، لن يفعل شيئًا»، ويخطئ مَن يظن أن التغيير عملية ميكانيكية: الفعل = رد الفعل.

فهو عملية تَكرارية تراكمية تصحيحية، ذات مسارات متعددة، مفتوحة على توقُّعات وسيناريوهات كثيرة، وقد تأخذ وقتًا.

ولا ينفصل التغيير ـ من حيث هو مَطلب حضارى وشرعى عن البرامج التقويمية وفلسفات التشاور، باعتبارها من أبرز أُسس التغيير الناجح.

وتجب الإشارة إلى أن التغيير غير مضمون النتائج؛ لذا يجب حُسن إدارة حالات الفشل والاستفادة منها، والتعامل مع المُعطيات الجديدة برَزانة وحنكة إدارية، بل قيادية عالية.

ويمكن تنويع التغيير إلى:

- التغيير الاستراتيجى، أو تغيير الرؤية الإستراتيجية، ويتعلق الأمر بالفلسفات العامة والمرامى الرئيسة.
- التغيير الوظيفى، ويتعلق الأمر بالهياكل والتقنيات ذات الصلة المباشرة بتنظيمات العمل وإجراءاته الميدانية.

ثقافة التغيير

تتعدد تعريفات ثقافة التغيير وتتنوع بتنوع موضوعاتها فمنهم من يرى أن ثقافة التغيير تعبر عن مدى وعى الأفراد وفهمهم للتغيير وامتلاكهم للمهارات اللازمة لإحداثه، أى أنها تتطلب الوعى مع الإرادة.

ويرى آخر أن ثقافة التغيير هى الثقافة اللازمة لمواجهة التغيير الحادث فى جميع جوانب المجتمع. كما أنها تعنى بناء وعى جماهيرى لدى الأفراد والجماعات لبناء بيئة ثقافية داعمة للتغيير، وأن ثقافة التغيير هى:

قابليات المجتمع لاستكمال الرؤية حول الكيفية التى تتفاعل بها عناصر المنظومة الثقافية للمجتمع مع مستجدات التطور العالمى.

قد تتزايد باستمرار الأهمية الحيوية لدور التعليم العالى وتوفير القوى العاملة وتنميتها، وتزويدها بقيم ثقافة التغيير، مما جعل الصلة بين حاجة الاقتصاد من القوى العاملة والنظام التعليمى ضرورة ملحة بصورة متزايدة فى السنوات الأخيرة، فقد أصبحت النظرة إلى النظام التعليمى نفسه هى أنه أهم جهاز لإعداد القوى البشرية المدربة.

فلذلك يمكن تحديد الفائض من العمالة غير المدربة والمؤهلة عن طريق التعليم، وهذه النظرة إلى النظام التعليمى لها أهمية كبيرة خاصة فى الدول النامية، حيث تواجه هذه الدول بعض المشكلات فى القوى البشرية، منها مشكلة الفائض فى الأيدى العاملة غير المدربة ومنها أيضًا النقص الكبير فى بعض التخصصات من القوى العاملة مثل المديرين المدربين تدريبًا عاليًا، والمهندسين، والأطباء، والخبراء، والفنيين.

وتعتبر مواجهة الاحتياجات المتزايدة من القوى العاملة فى مختلف مستوياتها من المهارات والمعارف من أهم الوظائف التى يقوم بها ويسعى إلى تحقيقها النظام التعليمى.

كما أن إعداد الفرد وتنمية مهاراته وخبراته يتطلب تعليمًا وتدريبا راقيًا

يكتسب الفرد من خلاله المعرفة والمهارة والدراسة اللازمة لكى يصبح منتجًا فعالًا فى المجتمع يسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يؤكد على عمق العلاقة والصلة الوثيقة بين التعليم والقوى العاملة.

فالإنسان لكى يكون عضوًا منتجًا فى قوة العمل يجب أن يتم إعداده وتكوينه من خلال العملية التعليمية بمراحلها المختلفة، وقد تتاح لقوة العمل فرص متلاحقة للتدريب وإعادة التدريب والتأهيل وذلك لتطوير المهارات الإنتاجية للفرد واكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجى والعلمى.

فكلما زاد المستوى التعليمى زادت المهارات والكفاءات المعرفية والقدرات الفردية للنهوض بأعباء التنمية ومتطلبات التقدم داخل المجتمع، لأن الإنسان هو العامل الأول فى الاقتصاد القومى.

إن التعليم العالى الذى يوظف البحوث التطبيقية والتطوير التكنولوجى يساهم فى مجال نقل وتطوير التكنولوجيا وبمعنى آخر زيادة فعالية التنمية الشاملة واستثمارها لخدمة الإنسان ورفاهيته.

فإن تنمية الموارد البشرية أصبحت ضرورة موضوعية من أجل خلق تنمية شاملة للبلد وتحقيق إنتاجية عالية، مما يمكن هذا البلد من النهوض بمتطلبات تحقيق رفاهية المجتمع.

لذا فالتعليم العالى يستأثر بأهمية استثنائية تجعل أثره فى تنمية الموارد البشرية أكثر فعالية وشمولًا، هذا ما يفسر لنا الاندفاع الكبير للتعليم وخاصة فى المجتمعات التى تسعى لتحقيق التنمية باعتبار التعليم أداة فعالة من خلال تحسينه لنوعية العمل.

إلا أن القضية الرئيسة هى ربط مخرجات التعليم العالى بمتطلبات سوق العمل فالتعليم العالى هو الذى يهيئ الكفاءات التى تحتاجها عملية التنمية ويحتاجها سوق العمل، فإذا ما تعمقنا فى مفهوم حاجة سوق العمل إلى المتخصصين الذين يفرزهم قطاع التعليم العالى فلابد أن يناقش ذلك من الناحيتين الكمية

والكيفية لمخرجات قطاع التعليم بحيث تكرس له الدراسات المتعلقة للتعرف على مدى ملاءمة الحاجات الفعلية لسوق العمل.

إن التعليم العالى قد يخرج أعدادًا كافية من المتخصصين فى مجال معين إلا أنهم ليسوا بالقدرة والمهارة التى تساعدهم على التوافق مع طبيعة المهن المتغيرة بشكل سريع، وهو وضع يمثل واحدة من الإشكاليات التى تحكم العلاقة بين التعليم العالى وسوق العمل وتثير الحوار والجدل حول الطرق والأساليب التى يمكن اتخاذها لتفادى هذا الوضع وزيادة الارتباط بين القطاعين ودعم العلاقة بينهما.

سنن التغيير وملامحه

أحد أهم ملامح الكون والحياة هو حالة التغيير والتبدل والتكامل أحيانًا التى تتشكل فى عملية الحركة الدائبة والمستمرة، فكل شىء يتحرك ليتحول إلى شىء جديد بعد أن تتفاعل مجموعة العناصر المختلفة فى أجواء وظروف متعددة لتخلق وجودًا آخر لم يكن من قبل، وقد قال الفلاسفة قديمًا: إن التغيير قانون الوجود، وإن الاستقرار موت وعدم، ومثلوا لفكرة التغيير بجريان الماء فأنت لا تنزل النهر الواحد مرتين فإن مياهًا جديدة تجرى من حولك.

فالتغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون انبثاقًا من البعد الحركى والزمانى الذى يشكلها فى تلك الحالة. ولا تتوقف حالة التغيير على البعد المادى فى الكون فالتغيير يشمل البعد المعنوى فى حركة الحياة ثقافيًا واجتماعيًا وتاريخيًا، فإذا كان هذا الإنسان فى عمق الحركة الكونية فإنه لاشك يتفاعل مع حركة المتغيرات ليخلق لنفسه سلوكًا جديدًا يتناسب مع واقعه الجديد: «إن تسويغ العمل الإنسانى يرتكز على الصيرورة ـ التغيير ـ لأن الكون الثابت لا يدفع الإنسان إلى العمل التطورى».

فالتغيير سنة ثابتة من السنن الإلهية تفرض نفسها على حياة الإنسان بحيث لا يمكن أن يخترق هذا القانون الإلهى ويقاومه ويختار الجمود والبقاء على نفس حالته وقد قال تعالى فى كتابه الحكيم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

فالأمم لا تستطيع أن تغير واقعها إلاّ بعد أن تغير من ذاتها وتجارى القانون الفطرى الإلهى. وهذا هو مقصد الكلام والدراسة: فهم سنة التغيير فى الحياة وامتلاك القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يقع حتى يمكن استباق الأحداث للسيطرة عليها ومن ثم التحكم السليم فى إدارة الحياة.

الدوافع الذاتية لعملية التغيير

الإنسان كائن عاقل ومختار؛ والسلوك الصادر عنه ينبع من الشعور الواعى والتفكير المسبق عادة، لذلك يحاول أن يتكيف مع المتغيرات بإحساسه العقلانى وليس مجرد تكيف غريزى وانعكاس جبلّى كما هو فى الحيوانات، فهو يختار ويقرر بنفسه ما يريد، لذلك تختلف استجابة كل إنسان عن الإنسان الآخر تجاه الظروف التى تواجهه على عكس الحيوان الذى تكون استجابته غريزية متشابهة.

ومن ثم فإن الإرادة الإنسانية تلعب الدور الأساسى فى صنع المتغيرات وفى احتوائها لصالحه، ولذلك فإن الإنسان قادر بطبيعته الحرة على الاستجابة المرنة لمختلف التأثيرات وتجديد وابتكار أساليبه الخاصة حسب الظروف التى يمر بها، أى أن «التكيف التجديدى المقرون بخاصية التثقف يعكس المرونة التى تتسم بها وسائل التكيف الخاصة بالإنسان».

وهذا الأمر هو أحد عوامل نشوء ثقافات إنسانية متعددة وحضارات تاريخية متنوعة.

وكذلك فإن السمة الإنسانية المميزة والمنبعثة من عقله هى البحث عن الكمال والتغيير نحو الأحسن فتبعثه على السعى المستمر والحركة الدائبة ولعل فى الآية القرآنية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾. تعبيرًا عن هذا المعنى، فالحركة تعنى التغيير وفى الإنسان فإن التغيير يعنى فى الغالب التصاعد والارتقاء نحو مرتبة أعلى، والذى يغذى هذا الميل الإنسانى نحو

الارتقاء والتصاعد هو طبيعة التعلم البشرية التى تجعل من الإنسان كائنًا لا يتوقف عن اكتساب المعرفة والعلم؛ فمهما توصل إلى معارف فإنه يبحث عن الأفضل باستمرار، فطبيعة المعرفة البشرية هذه هى عملية تغيير تنشد التكامل، بالإضافة إلى ما قد تصنعه هذه المعارف المكتسبة من تأثيرات فى إيجاد أجواء جديدة تحفز على التفاعل والتلاقح بين القديم والجديد من جهة وبين الثقافات الإنسانية المختلفة من جهة أخرى.

ونعرف من كل هذا أن الإنسان بطبيعته الفطرية والتكوينية كائن متحرك بإرادة حرة يسعى بقوة للكمال والتكامل، وهو يعيش حياة تصاعدية ومتعددة مبنية على التنافس الفعال من أجل سبق الآخرين والتفوّق عليهم، وكل هذا يعنى أن روح التغيير موجودة فى أعماق التشكل البشرى وأنه سنة تاريخية واجتماعية لا يمكن إلغاؤها، فالتغيير يعنى الحياة والتطور كماء النهر الجارى والجمود والركود يعنى الموت والتخلف كالمستنقعات الراكدة فإنها لا تحمل معها إلاّ الفساد والمرض.

والتاريخ البشرى أرانا الكثير من النماذج التى تمثلت بأمم وحضارات ارتفعت فى بعض المراحل الزمنية وارتقت ولكنها ركدت وجمدت فى مراحل أخرى وسقطت أما المجتمع الراكد فهو الذى يقف فى مكانه بدون تجديد فى فكر أو صنعة..

فى المجتمع الراكد يركد كل شىء ويسير الزمان ببطء وتخلو الحياة من التجدد ويكون كل فكر جديد وحركة جديدة موضع الإعراض..

المجتمع المتصاعد لابد أن يكون التصاعد من ذاته وكل جديد يزيد الاجتماع تصاعدًا وتحركًا إلى الأمام..

والأمم التى لا تستجيب للتغيير فإنها تحكم على نفسها بالموت، فانحطاط أغلب الحضارات وانقراضها يبدأ عندما لا تفهم بأنها يجب أن تغير من واقعها استجابة للمستجدات التى واكبت الحركة البشرية المتصاعدة، أو أنها تبدأ بالحركة المتسافلة نحو الاندثار عندما تختار عناصر الانحطاط والتراجع وهنا

يقول القرآن الكريم: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾.

ويقول فى هذا المجال آرنولد توينبى الذى قام بدراسة إحدى وعشرين حضارة من الحضارات وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التى تتحكم فى قيامها وتطورها وانحلالها: «إن تاريخ كل أمة من الأمم إنما هو استجابة لتحدى الظروف التى وجدت فيها وإن الإنسان حقق الحضارة استجابة لتحدى موقف ذى صعوبة خاصة».

ولهذا فإن الإنسان أو المؤسسة أو المجتمع أو الأمة أو الحضارة يفقد القدرة على التغيير لأنه لا يستطيع أن يستوعب المتغيرات أو لا يمتلك المرونة اللازمة للتكيف مع الواقع الجديد وبالتالى فإنه يتخلف عن الآخرين ويبقى راكدًا فى مشاكله وأزماته.

وقد بحثت العلوم الإنسانية وخصوصًا علما الاجتماع والإدارة نظرية التغيير باعتبار أن عملية التغيير هى من أهم العمليات الديناميكية التى تؤثر فى أسلوب وتشكيلة الجماعات والمؤسسات والمجتمعات، وقد وضعوا معايير لقياس الأداء والقدرة والنجاح حسب ما تملكه تلك النماذج المذكورة من قدرة على استيعاب المتغيرات التى تحيط بها.

ويعرف علم الإدارة التغيير بأنه: «تحول فى وضع معين عما كان عليه من قبل وقد يكون التحول فى الشكل أو النوعية أو الحالة وهو أمر محتم إذ لا شىء يمكن أن يثبت على واحد بصفة دائمة ومن ثم فإن المنشأة تحوطها باستمرار عوامل التغيير».

أنواع ونماذج التغيير

وقد يكون التغيير وسيلةً للإصلاح وإنتاج الجودة والفعالية، وتحسين المَردودية، وقد ينقلب عن مساره إذا لم يدبر تدبيرًا حسنًا، فالتغيير يَحمل فى داخله عواملَ تدميره.

والجدير بالذكر أن التغيير يكون أسلوبًا من أساليب التكيُّف والاندماج والمواكبة الفعَّالة، إذا بُنى على برامجَ فعَّالة مَرِنة، فالتغيير عملية عسيرة وشاقّة ودقيقة.

فالملاحظ فى مفهوم التغيير أنه تشارُكى، يساهم فيه الجميع مساهمة مثمرة، وكل إهمال لفئةٍ ما سيُؤثر لا محالة على عناصر الإنتاج؛ بشكل مباشرٍ، أو غير مباشر.

ولهذا؛ فالتغيير الناجح مبنى على أُسس ومراحلَ وخُطط قابلةٍ للتطبيق ومُواكِبة للمستجدات، فيُحتمل ألا يُؤدى التغيير إلى النتائج المرجوَّة لأخطاءٍ فى الدراسة، أو ظهور متغيرات جديدة لم تُؤخَذ بعين الاعتبار، وقد يسبِّب التغيير صداماتٍ وصراعات متباينةً؛ ولهذا فاقتناع العاملين والشركاء بأن التغيير ممكن، وسيؤدى إلى نتائجَ إيجابية تَخدم مصالح الأُطر العاملة ـ كل الأطر ـ مسألةٌ مهمة تضمن نجاح الخطط التغييرية.

وتغيير عادات الناس وما ألِفوه صعبٌ وعسير وشاق؛ إذ يمكن نقْل الجبال من مواضعها، أما عادات الناس، فتَلتصق بهم ـ بعقولهم وقلوبهم ـ وتَمتزج بكِيانهم ووجدانهم، ولعلنا لن نُجازف إنْ عَدَدْنا تغيير عادات الناس من أعسر أنواع التغيير.

وكلما كان جانب المصلحة ظاهرًا فى التغيير، تَحفَّز الناس للانخراط فيه والمساهمة فى إنجاحه، فالحديث عن مقامة التغيير مُرتبط بالخوف من زوال مصالح كان المنخرطون يتمتَّعون بها، أو عادات كان الناس يستفيدون منها، فلا يقاوم الناس إلا تغييرًا ظنوه جالبًا لمفسدة، أو مناقضًا لعادات راسخة، أو شعائرَ دينية ثابتة؛ قال محمد الغزالى: «هاتِ البديل إذا أَردت أن تغيِّر وضعًا خاطئًا».

وللتغيير صدمة، والتخلص من صدمة التغيير يقتضى وضْع العاملين والأُطر المديرة للمؤسسة فى وضعيات جديدة وتنظيمات مختلفة، تَفرض عليهم أعمالًا جديدة، فيُحدث فيهم ذلك تغييرًا ذكيًّا بصورة غير مباشرة.

إن تغيير بيئة العمل أمرٌ مهم فى عملية إدارة التغيير؛ حتى يحدث الانسجام

بين الجانبين التنظيرى والعملى، وحلُّ المشاكل الناجمة عن التغيير ضرورى، ويجب أن يكون ذلك بشكل جماعى تَشارُكى، كما أن توقُّع المشاكل يُخفف من وَطْأَتها، ويجب مراجعة صيغة خطة التغيير لحدوث التوافق عليها والتكيُّف معها، كما أن توفير البيئة المناسبة الجديدة يُسهل عملية التغيير، والقيادة الجيدة المَرِنة وسيلة لتحقيق التغيير المناسب، قيادة تعتمد فلسفة التدبير التشارُكى، وتُجسِّده فى أطوار البناء والتدبير.

كما أن تكوين العاملين بالمؤسسة وتأهيلهم وإشراكهم فى الخطط يُنجح عملية التغيير، ويجب أن تُؤخذ ظروف الأزمات والحالات الاستثنائية فى خطط واستراتيجيات التغيير.

ثم لا بد من اعتماد أسلوبَى التعزيز والمكافأة؛ فهما يُشجعان على الاندماج فى عملية التغيير بشكل سَلِس ومَرِن، فالتغيير الناجح تغييرٌ سَلِس مُمنهج لا يُحدث صدامًا كبيرًا، وهو التغيير الذى يُمكِّن مِن تجاوز العقَبات والعراقيل الناتجة عن التغيير أو عن المُؤامرات المحتملة، فمقاومة التغيير أمرٌ حتمى، وبالخصوص إذا كان الظاهر فيه مناقضة مصالح الأفراد، فلن ينجح تغيير يُهدد المصالح ويَنزع المُكتسبات، وإن ظهر أنه قد نجَح، فذلك واقع فى حقيقة الأمر على حسب المردودية والفعالية والجودة.

وتترتَّب على التغيير بعض النتائج؛ منها:

- مقاومة التغيير.
- فترات الاستقرار.
- الصراع وفقدان الدافعية.

أما الإدارات المتخلفة والمعتمدة على أساليب التسيير القديمة البالية، فتَفرض التغيير فرضًا، وما على المنخرطين والمَعنيِّين بالتغيير إلا التطبيقُ والتطبيل لهذا التغيير، وكل رفْض شفهى أو كتابى أو نقدٍ، سيُعرض صاحبه للطرْد والإقصاء.

وإدارة التغيير فى الإدارات والمنظمات المتخلفة سهلٌ جدًّا، قد يكون مربحًا على المستوى القريب، فاشلًا على المستوى المتوسط والبعيد؛ مثال: يُفرض على العاملين فى الإدارات المختلفة فى قطاع التربية والتعليم تطبيقُ بيداغوجيات معيَّنة، ولا يُستشار العاملون فى القطاع ـ من الممارسين والمحتكِّين بالمتعلمين ـ وهم الأدرى بما يصلح!

فتَنفرد فئة قليلة لا تعرف عن التعليم والتربية إلا التنظير والفلسفات المستوردة، تَنفرد تحت مسمَّيات الشراكة والفعالية، والجودة والنجاعة والشعارات؛ لتفعل ما لا يتَّفق عليه الممارسون والخُبراء فى الميدان، والنتيجة هى التخبُّط والفشل.

التغيير الإجباري

إن المشكلة الأساسية التى قد تواجه عملية التغيير المنهجى هو ذلك التحول الإجبارى الذى تفرضه الظروف، فيكون التغيير أثرًا انعكاسيًا للتحولات الفعلية فتضطر المؤسسة إلى اتخاذ بعض الإجراءات السريعة لاستيعاب هذا التغيير، ولاشك فإن التغيير الإجبارى يحمل معه الكثير من المساوئ والثغرات لأنه قرار لا ينبع من ظروف عادية حكمتها الدراسة المنطقية بل هو قرار انفعالى تمثل برد فعل مباشر وغير مدروس فى الغالب.

وكذلك فإن هذا النوع من التغيير لا يمتلك مقومات الاستمرار فبمجرد انتهاء الضغوط التى أجبرت المؤسسة على التغيير يبدأ التراجع إلى منطقة الصفر وإلغاء القرارات السابقة إذ إن عملية التحول لم تكن قد اتخذت الطريق الصحيح فى تنضيجها وبلورتها.

ويعتقد بعض علماء الإدارة والاجتماع أن المنهج الصحيح فى عملية التغيير يبدأ من خلال منطق الهجوم باتجاه التحولات لا الدفاع: «الأسلوب التقليدى فى مواجهة التغيير يتمثل فى محاولة سد الثغرات أو ترميم الأضرار التى يسببها التغيير، الأسلوب التقليدى دفاعى فى طبيعته ويتخذ شكل ردّ الفعل، الإدارة

تنتظر حتى يحدث التغيير ثم تحاول بعد ذلك البحث عن وسيلة للتعامل مع الأوضاع الجديدة، وغالبًا فى الأسلوب التقليدى تكتفى الإدارة بمحاولة التخفيف من الآثار السلبية الناشئة عن التغيير ولكنها تفشل فى الاستفادة من الفرص الجديدة التى يتيحها التغيير».

لذلك فإن هذا تغيير مصيره الفشل وحصيلة من النتائج السلبية التى تزرع الخيبة والفشل والإحباط.

ويمكن أن يوحى بعض تجربة الحركة الإسلامية المعاصرة بقراءة مستنبطة من واقعها الذى عصفت به المتغيرات فكانت استجابتها السريعة وغير المدروسة سببًا لاتخاذ العديد من القرارات الخاطئة فى منهجية العمل.

فمثلًا أسلوب العنف الذى اتخذه البعض لاحتواء تلك التغييرات الكبيرة التى أفرزتها الصحوة الإسلامية من أجل حصاد سريع لمكاسب كبيرة، أجهض هذا العنف الصحوة الإسلامية فى بعض المناطق وأفقدها قدرتها على صنع الهدف المرسوم، لأن قرار التغيير كان مجرد رد فعل سريع على متغيرات كبيرة كانت حاصل مجموعة متسلسلة من العناصر التاريخية والثقافية المتفاعلة عبر عقود مديدة من الزمان مرت على أجيال كثيرة مختلفة.

فلا يمكن حصدها بهذه السهولة إلاّ بعد تحرك مدروس قائم على فهم المتغيرات وإدراك العناصر المكونة لها وامتلاك البصيرة والوعى بالتجارب الحضارية ليمكن التنبؤ وتوقع ما يمكن أن تحدثه هذه المتغيرات من آثار، ومن ثم إيجاد الفعل المناسب لعملية التغيير: «الأسلوب الأفضل فى مواجهة التغيير هو عن طريق توقع التغيير (التنبؤ) والإعداد المسبق للتعامل مع الظروف الجديدة، وهذا هو الأسلوب الحديث وهو هجومى فى طبيعته وفى تبادر الإدارة للاستفادة من التغيير حين يحدث.

ومن هنا فلعل أفضل طريقة لإيجاد تغيير يتناسب مع المتغيرات والتحولات هو التغيير المخطط والذى يعنى «الإجراء الهادف إلى إحداث تعديل معين ومحسوب فى التنظيم وفقًا لخطة زمنية على أساس تفكير وتقدير لتكلفة

التغيير ومتطلباته والفوائد المترتبة عليه، وبذلك نستبعد التطورات الفجائية أو التغييرات الانفعالية غير المدروسة، إن تلك الفورات التنظيمية والتغييرات غير المنظمة لا تمثل أكثر من ردود أفعال منعكسة.

وبذلك فإن التغيير المخطط يستبعد الآثار السلبية التى يمكن أن تفرزها عملية التغيير ويوفر غطاءً صالحًا لامتلاك واستثمار المستقبل عبر استباق معرفة الأحداث وماهيتها ونتائجها قبل وحين وقوعها.

ومن كل هذا يمكن التوصل إلى بعض الخطوات الأساسية التى يمكن أن تبرمج عملية التغيير وتضعها فى الطريق الإيجابى الذى يقود نحو أهداف المؤسسة.

الخطوات الأساسية نحو التغيير

أولًا: أن تمتلك المؤسسة بقيادتها وكوادرها الوعى العميق لحركة الحياة والفهم التحليلى لمعطيات الصراع الإنسانى والحضارى، وهذا يعنى أن تسعى المؤسسة للحصول على معلومات وبيانات ومؤشرات ترفدها باستمرار بالحقائق والوقائع التى يمكن أن توفر لها المعرفة التحليلية اللازمة لفهم وإدراك عمق الظواهر وجوهرها ومن ثم قراءة ما وراء السطور. هذه الدراية تعطى للمؤسسة ميزة السبق والمبادرة فى صنع المستقبل وعدم الركون إلى الاستجابة الآنية للحدث بعد وقوعه فقط.

ثانيًا: وجود القدرة على التغيير والمرونة على التكيف يتحقق فى الغالب مع وجود الاستعداد لكافة الاحتمالات والطوارئ، ووضع الأسوأ من الاحتمالات فى موضع الدراسة والتخطيط، وحينها فإن المؤسسة تكون مهيأة لمواجهة أى طارئ واستيعابه بسهولة وهدوء.

ثالثًا: لابد من التدرج فى عملية التغيير وعدم استخدام أسلوب الصدمة المفاجئة لإحداث وفرض تغييرات شاملة فى مرة واحدة.

فالثقافة الإنسانية كما قلنا سابقًا هى حصيلة تراكم تاريخى متشبث فى أعماق

النفس لا يمكن تغييره بسهولة إذ «إن الكائنات البشرية تملك إرثًا اجتماعيًا كما تملك إرثا بيولوجيًا.

والثقافة هي راسب التاريخ فهى تضم تلك الجوانب من الماضى التى ظلت قائمة حتى عصرنا الحاضر فالتاريخ يمثل أكثر من زاوية شيئًا أشبه ما يكون بالمنخل أو المصفاة».

بل لابد من التدرج الطبيعى القائم على مبدأ الإقناع والتبصير فقد يؤدى التغيير القسرى الشامل إلى ردود فعل عكسية ويولد آثارًا سلبية يمكن أن تخلق مشكلات ثقافية ونفسية جديدة.

وقد تعددت النظريات التى تبحث فى الأسلوب الأفضل لعملية التغيير السليم، «فهناك نظرية التغيير المتدرج الذى يبدأ بالأمور البسيطة ثم يتدرج إلى أمور أصعب ونظرية التغيير المرحلى التى تقسم التغيير إلى مراحل بالتتابع وبمنطق تراكم الآثار الناتجة عن التغييرات المرحلية يتحقق الهدف النهائى لعملية التغيير، والتغيير الثورى الشامل الذى يستهدف تحقيق التغيير دفعة واحدة اعتمادًا على منطق البتر والحسم وليس التفاوض والإقناع».

رابعًا: يكون التغيير مثمرًا عندما يستطيع أن يؤثر تأثيرًا عامًا على كافة مستويات المؤسسة وخصوصًا الأعضاء باعتبارهم الجسم المترابط الذى يشكل مسمى الجماعة، وحينئذٍ فإن أى محاولة تغيير لا تأخذ فى الاعتبار مشاركة الأفراد الفعالة فى التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ تكون ضعيفة على المدى البعيد، هذا لأن التغيير سوف يكون مفيدًا عندما يسكن فى روح وفكر وسلوك كل فرد من أفراد الجماعة، وقد تكون الآية القرآنية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ تلميحًا إلى التغيير الجذرى الذى يتم بالمشاركة الفعلية للمجموع.

ويبقى الاختيار بين الجمود والتجدد والثبات والتغيير هو القرار الفاصل الذى يحدد المصير النهائى للجماعات والحضارات، وهو اختيار يقود نحو الموت أو الحياة، فإما أن يستجيب لتحديات التغيير ويكسر قيود الجمود فيبقى فى معركة الحياة رقمًا كبيرًا لا يستهان به يرسم للعالم صورته الثقافية المتألقة

التى فرضت نفسها مثالًا للتقدم والتكامل، أو ترهبه التحديات فيستكين لرهان القدر ويعيش راكدًا فى الأقبية الخلفية للعالم.

عوامل ظهور ثقافة التغيير

ساهمت عوامل عديدة فى ظهور التغيير أو التحوّلات فى عدد من البلدان العربيّة نذكر من أبرزها:

- تزايد الوعى لدى شرائح اجتماعيّة، وفئات عمريّة مختلفة لعلّ أهمّها المهمّشون من الشبّان. وما كان لهذا الوعى أن ينمو لولا ارتفاع عدد المقبلين على التعليم.
- انفتاح بعض المؤسسات الجامعيّة على المكتسبات الحديثة فى مجال العلوم الإنسانيّة وغيرها، وإفادة المتعلّمين من (الفتوحات المعرفيّة).
- تراكم خبرات الفاعلين السياسيين، والاجتماعيين، والناشطين فى مجال حقوق الإنسان.
- وتزايد عدد المستعملين للشبكة العنكبوتية (الإنترنت Internet)، وخاصّة الشبكة التفاعليّة الاجتماعيّة (الفايسبوك Face book)،وشتّى وسائل التواصل الحديثة كتويتر (Twitter)، والمدوّنات (Blog)، والرسائل القصيرة (SMS).
- الأحداث التى عاشتها كلّ من: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، وسوريا أنّ تصوّر ثقافة التغيير يختلف من بلد إلى آخر، وتحكمه مجموعة من التمثلات الاجتماعيّة، والثقافيّة، وأحيانا الدينيّة المرتبطة بأدوار الجنسين ومكانتهما.

خصائص ثقافة التغيير

إن عملية التغيير معقدة وصعبة وتحتاج إلى نفس طويل من القائمين عليها، ولكى تؤتى ثمارها فلابد أن تتميز عن الواقع الذى تسعى لتغييره، فتستفيد

من إيجابياته، وتتلافى سلبياته، ومن أجل ذلك لا بد أن تتصف بالخصائص التالية:

- جذورها فى الماضى وسيقانها معاصرة: فهى تستمد جذورها من الدين الإسلامى واللغة العربية والتاريخ والتراث، وفى نفس الوقت لا تغفل الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتطورات المعرفية المعاصرة.

- وحدوية تحترم التنوع والاختلاف: فأى مجتمع من خصائصه التنوع الثقافى فى صوره المتعددة الدينية والسياسية والعشائرية، ومن هنا يجب احترام هذا التنوع وتوظيف هذا الاختلاف لإحداث عملية التغيير ورسم صورة متكاملة لهذا المجتمع.

- جماعية: فلكى يؤتى التغيير أكله لابد أن يؤمن به الجميع ويلتزموا بمتطلباته، وهذا هو دور الثقافة التى تسبق عملية التغيير، والتى تستهدف تغيير الأفكار والاتجاهات أولًا، ثم تغيير السلوك، والثقافة فى نظر الكثيرين تخص طبقة النخبة من المجتمع، وهم فئة المتعلمين والأدباء والمفكرين والساسة وغيرهم، ومادام أن الثقافة تمثل هوية الفرد التى يمنحها المجتمع له لكى يكون منتسبًا إليه، فلابد للقائمين على الحركة الثقافية أن يستهدفوا جميع شرائح المجتمع بمختلف الأعمار والأجناس والتخصصات والميول.

فعلى دعاة التغيير أن يصلوا إلى جميع طبقات المجتمع من خلال الوسائل الإعلامية والثقافية المختلفة، فإلى جانب الشعر الفصيح يكون الزجل الشعبى، وإلى جانب مسرح الكبار يكون مسرح الأطفال، وإلى جانب منتديات الرجال تكون منتديات النساء، وهكذا يتم استيعاب الجميع على مستوى الأخذ والعطاء.

- تفاعلية تشاركية: ومادام أن هذه الثقافة جماهيرية فيجب ألا تكون تلقينيًا للحفظ والتسميع، بل لابد أن تخضع للنقد والأخذ والرد من الشريحة الواسعة المثقفة، فلا قداسة لأحد فى هذه الثقافة، لأنها من مصدر بشرى

يحتمل الصواب والخطأ، إضافة إلى ان مشاركة الآخرين فى بلورة ثقافة التغيير تثريها وتجعلها مقبولة لديهم؛ وليسوا أعداء لها.

- مقاومة لا مساومة: فثقافة التغيير تستهدف استبدال الواقع القائم بواقع جديد تتاح فيه الحريات والعدالة والمساواة، ومن هنا سينشأ لها أعداء من المستفيدين من الواقع القائم، وربما تتعرض لمساومات لتحيد عن أهدافها المرسومة، ومن هنا يجب أن تكون ثقافة مقاومة لا تعرف التنازل والمساومة، وإلا فإنها بذلك تحكم على نفسها بالفناء والزوال.

- تدرجية مرحلية: فالتغيير لا يمكن أن يحدث مرة واحدة، كما أن ما يجب تغييره لم يأت فجأة، بل تراكم عبر السنين، والتدرج سنة من سنن هذا الكون حيث تنتفى فيه الطفرات والقفزات غير المعقولة، فأى مخلوق يتم تكونه فى مراحل متدرجة، وكذلك شريعة الإسلام ركزت على بناء العقيدة طوال ثلاث عشرة سنة فى مكة ثم نزلت التكاليف متدرجة فى المدينة ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: 106].

- إنسانية: فالإنسان هو هدف التغيير المنشود، ومن هنا تظهر أهمية تربيته على مبادئ وقيم معينة تحفظ له إنسانيته، وما دام أن التغيير الذى نريده جذوره مرتبطة بالأصالة ونعنى بها الإسلام، فلا بد أن يلتزم بالتغيير الإسلامى، وغاية التغيير فى الإسلام هى تحقيق السعادة للبشرية جمعاء ولا يكون ذلك مبررًا له باستخدام الوسائل غير الشريفة، فالغاية عنده لا تبرر الوسيلة.

وفى هذه الخاصية يتميز الإسلام بشكل واضح عن النظم الوضعية فالشيوعية مثلا تعتبر الثورة وسيلة التغيير، والتى تغرق المجتمع فى بحر من الدماء، كما قال ماركس فى خطابه للعمال «سيكون عليكم أن تجتازوا خمسة عشر عاما أو عشرين أو خمسين من الحروب الأهلية بين الشعوب لكى تصبحوا أهلا للسلطة السياسية».

لا شيء يبقى على حاله ساكنا، تلك سنة كونية نرى مفاعيلها في التاريخ الذى نقرأه وفى الجغرافيا التى نعرفها وفى جميع الكائنات على/ تحت الأرض، برها وبحرها.

الأشياء الساكنة والثابتة مصيرها إلى الفساد والزوال.. وأقرب الأمثلة الدالة على ذلك الماء الراكد.

الركود والسكون يشتمل على كل شيء، وأول تلك الأشياء استلاب القدرة على الفعل.. الإنسان منذ حمل صك الخلافة على الأرض كان ولايزال دائم التغيير، أحيانًا إلى الجيد من أمور حياته ومعاشه، وأحيانًا أخرى إلى السيىء من تلك الامور... والتغيير فى حياة الإنسان شمل كل شيء، اجتماعا واقتصادا وثقافة، وما يدخل بينها أو يتداخل من توصيفات لنشاط حياتي آخر..

يتغير الإنسان فيتأثر سلوكه بهذا التغيير، ويتأثر الآخرون تبعا لذلك.. وللتغيير صفة رئيسة، هى المفاجأة والقطع، نتائجه تعتمد على عدد من الظروف المحيطة به، ومدى فاعليتها..

والتغيير ارتبط بالاجتماع البشرى، علما ونظريات دراسة، شارحة ومفسرة.. ومن هنا كان (التغيير الاجتماعي) تغير شبه شامل للتغيرات التى تجرى فى مختلف الميادين الأخرى، ويعنى هذا أن المجتمع أشبه بالمرآة التى ينعكس عليها أو فيها كل التغييرات التى تحدث فى الميادين الأخرى: الأخلاقية والنفسية والسياسية والاقتصادية الأخرى.

ويعرفه الباحثون فى سوسيولوجيا المجتمع بأنه «ظاهرة تحدث فى كل زمان ومكان»، ويعرفه الباحثون بأنه: «هو التغيير الذى يحدث فى طبيعة البناء الاجتماعى؛ مثل: زيادة أو تناقص حجم المجتمع، أو فى النظم أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى أو فى اللغة أو فى المعتقدات أوالمواقف».

ويعرفه باحثون آخرون: «بأنه الاختلافات التى تطرأ على ظاهرة اجتماعية

خلال فترة زمنية معينة، ويمكن ملاحظتها وتقديرها، وهى تحدث بفعل عوامل خارجية).

وهو (فى حقيقته انتقال البيئة الاجتماعية من حال إلى حال، وغالبًا ما تكون الحالة التى انتقل منها المجتمع هى حالة استقرار وثبات نسبى بغض النظر عن طبيعة هذا الاستقرار؛ من التخلف أو التحضر، أو من الخطأ أو الصواب، وليس من الضرورى أن يكون التغيير تطورًا، وإنما قد يكون انحدارًا بالمجتمع نحو الأسوأ، لكنه بصفة عامة آلية جمعية لا شعورية، يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما تتعرض له من تهديد أو خطرٍ يمس البنية الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو القِيَمية).

انشغل المسلمون فى طرح سؤال جوهرى منذ أن وعوا على ما آلت إليه أحوالهم من تأخر وانحطاط فى كل المجالات، وهم يشاهدون تقدم الآخرين عليهم، كان السؤال: لماذا تأخرنا وتقدم غيرنا؟

وتشعب السؤال إلى مفردات أخرى من قبيل الإصلاح أو التنوير أو النهضة، وهى مفردات يمكن لنا أن نجمعها تحت كلمة واحدة، وهى: التغيير، لما لهذه الكلمة من دلالات لرسم معالم وخطوات الإصلاح والتنوير والنهضة.. والكلمة تقتضى الوعى والمعرفة بما يراد تغييره.

وفى تعريف السوسيولوجيا الاجتماعية للتغيير فإنه (يفيد التحول القائم على فكر وتدبُّر مُسبق، ونتائجه تكون محسوبة بقدر المستطاع، والخلل فى هذا التحول يكون فى مساحة ضيقة يسهُل السيطرة عليها).

ويعرف التغيير الاجتماعى بأنه (الفاعلية الآلية الشعورية الرامية إلى إحداث تغيير محدد فى البيئة الاجتماعية، أو فى جانب منها، أو عدة جوانب أخرى. ويقف وراء التغيير فاعل ما داخلى أو خارجى، يريد أن يغير أمرًا ما، أو سلوكًا ما، أو عادة، أو قيمة، أو نمطًا ما من أنماط الحياة، أو غير ذلك).

والفاعل عادة مايمتلك رؤية معينة لأمر ما يريده هو؛ ولذلك ليس من الضرورى أن يكون التغيير متجهًا نحو الإيجابية أو الصواب، فقد تكون إرادة

الفاعل متجهة نحو إحداث خللٍ ما، أو تكريس سلوكٍ، أو معتقد أو قيمة، تخدم مصالحه هو بغض النظر عما يكون لهذا التغيير من أثر على المجتمع فى الأمدَين القريب أو البعيد.

وللفاعل فى التغيير أكثر من شخصية، فقد يكون فردًا أو مؤسسة أو جماعة، وأيًّا كان الأمر، فلا يمكن أن يكون للفرد وحده ـ إلا فى استثناءات نادرة ـ قُدرة على أن ينفذ مخططه التغييرى، إلا من خلال جماعة أو مؤسسة، أو جمعية أو وسيلة إعلامية، أو منتدى، ويصعب على الفرد وحده أن يحدث التغيير فى المجتمع إلا إذا كان فردًا مختلفًا متميزًا فى إمكانياته وقدراته ومُخططاته عن الآخرين.

معظم ما فى طروحات التغيير مطلوبة ولازمة، ومعظم الافعال المرافقة للتغيير مطلوبة لتحققه، لكن السؤال الحاكم والجوهرى، بعد الاتفاق على مفردات التغيير هو:

هل يكون التغيير جامحا متطرفا لاتحكمه مقدمات منطقية أو ضوابط معينة، أم أنه يجب أن يكون محكوما باطر وقواعد عامة تعارف عليها المجتمع، أى مجتمع؟ هذه القواعد أو الأطر أو المبادىء العامة يمكن أن نطلق عليها (أخلاقيات التغيير) التى تستطيع أن تدفعنا باتجاهه بصورة صحيحة وصولًا إلى تحقيق كل شروط الإصلاح والتنوير والنهضة.

استراتيجية الكايزن "Kaizen" فى التغيير

الكايزن "Kaizen": استراتيجية يابانية قديمة، هدفها التغيير نحو الأفضل، وتتألف خطة الكايزن "Kaizen" من كلمتين يابانيتين:

- كاى "Kai"، وتعنى: التغيير.
- زن "zen"، وتعنى: للأفضل.

وتترجم Kizen إلى Continual Improvement؛ أى: التحسين المستمر.

وقد ظهر مفهوم الكايزن "Kaizen" عام 1984 ميلادية على يد الخبير اليابانى ماساكى إماى، والكايزن "Kaizen"من مفاهيم إدارة الجودة، وهو مرتبط بعدة مفاهيم أخرى؛ كالجودة الشاملة، وبيت الجودة وغيرها، ولهذا المفهوم أهميةٌ كبيرة عند المهتمين؛ نظرًا لجاذبيَّته وسهولة تطبيقه فى كل نواحى الحياة.

ما هو مفهوم الكايزن؟

كل عمل يُنفَّذ يُمكن تحسينه، وكل عملية لا بد وأنها تحتوى على هدرٍ ما؛ سواء كان ماديًّا، أو معنويًّا، أو فكريًّا، والتقليل من هذا الهدر ولو بنسبٍ قليلة، يُنتج قيمة مضافة للعملية والعميل المستفيد من نتائجها.

إذًا التغيير باستخدام الكايزن "Kaizen" ـ يُعد فكرة للتخلص من الهدر "waste" فى العمليات.

يقوم مبدأ الكايزن "Kaizen" على أن جميع العاملين فى المؤسسة لهم حق التطوير المستمر، من خلال تحقيق خطوات صغيرة، لكنَّ أثرها يكون كبيرًا فى المستقبل.

ويمكن القول: إن مفهوم الكايزن "Kaizen" عبارة عن «ثقافة» التغيير المستمر والمتوالى نحو الأفضل، دون تكبُّد كثير من التكاليف أثناء إجراء هذا التغيير.

ماذا نقصد بالتغيير المستمر نحو الأفضل؟ ولماذا هو مطلوب؟

المقصود به: التغيير الذى يفيد الخطة الاستراتيجية للمؤسسة أو المنظمة، ويَصب فى أهدافها وبرامجها، ويَخدم العاملين فيها.

ومن هذه التغييرات ما يتعلَّق بالخطط التنفيذية، ونوعية الاتصال داخل المؤسسة، وشؤون الموظفين، وشؤون العُملاء، وموقع العمل.

واستراتيجية الكايزن "Kaizen" مطلوبة لتقليل وتدبير المصاريف الكبيرة على بعض الأشياء غير اللازمة، وبالتالى يتعزَّز موقفها فى السوق بشكل مستمر، وبمعنى آخر إزالة كل ما يعوق المؤسسة عن أداء دورها بالشكل المطلوب،

وتسمى بطريقة MUDA ELIMINATION، وتعنى: إزالة المخلفات أو الأمور التى لا تُضيف قيمةً للعمل، وتقوم بالحدِّ من سرعته.

كيف نطبِّق الكايزن؟

من أفضل الطرق فى تطبيق الكايزن رباعية «ديمنج أو PDCA» التى تتضمن كلاً من:

- التخطيط: (تعريف المشكلة أو موضوع التغيير).
- الأداء: (إيجاد الحل للمشكلة).
- التدقيق: (اختبار جدوى الحل).
- التطبيق: (تطبيق الحل بعد دراسة جدواه).

تُعتبر الاقتراحات مصدرًا مهمًّا فى هذا المجال؛ لذلك فالمؤسسات الناجحة هى التى تتبنَّى نظام الاقتراحات والشكايات بطريقة فعَّالة تَصب فى صالح المؤسسة، وتستثمر ذلك فى صُنع التغيير المناسب.

ويمكن الحصول على الاقتراحات كذلك عن طريق الاستبيانات لكلٍّ من العُملاء والموظفين، بالإضافة إلى استمطار الأفكار، عن طريق العصف الذهنى: قَصْف العقول، وكذا البحث عن أفضل الممارسات الموجودة فى سوق العمل.

كيفية التعامل مع التغيير؟

لقد أصبح ينظر إلى التغيير باعتباره شيئا لا يمكن تجنبه unavoidable، فهو قادم لا محالة ومهما واجه من مقاومة أو رفض فسيفرض نفسه فى النهاية على الجميع، لذلك أصبح التحدى الرئيس الذى يواجه الإدارة فى القرن الواحد والعشرين هو أن تنشئ فى كل مؤسساتها ما يعرف بقيادة التغيير Change Leadership، تجيد التعامل مع التغيير وفق مجموعة من الوسائل والأساليب منها:

1 ـ إيجاد وعى بالتغيير والاقتناع بضرورته؛ وأول خطوة فى هذا المجال وقبل كل شىء ينبغى تجنب المفاجآت والقرارات الفوقية أو الارتجالية عن طريق إحاطة المعلمين والعاملين علمًا مسبقًا بما يراد عمله وأهدافه ودواعيه.

والأفضل من ذلك إذا جعل الجميع يشعرون بضرورة التغيير والمساهمة فى اتخاذ قراره حتى يستعدّوا للنقلة وتقبّل الجديد بل والدفاع عنه مع الحفاظ على مستوى كبير من الثقة وحسن الظن بالإدارة، ويمكن اتباع أسلوب الاجتماعات واللقاءات والسماح للأفراد بإبداء الرأى ومناقشتهم فى مجالات وطرق التغيير.

2 ـ العمل على إفهام المعلمين والعاملين بالمدرسة بمضامين التغيير ودوافعه ودواعيه وأسبابه بحيث يدركون ويتفهّمون الأسباب الحقيقية من وراءه؛ مما يقطع دابر الشكوك والقلق، ويقطع سبل الإشاعات والإرباكات التى قد يثيرها بعض المعارضين من أجل التشويش على عملية الإصلاح والتغيير المستهدفة.

3 ـ ضرورة إشعار العاملين بالمدرسة بالأرباح والمكاسب التى يمكن أن تتحقّق لهم من جراء التغيير على اعتبار أنه عمل يراد منه الوصول بالجميع فى المدرسة إلى الأفضل؛ الأمر الذى يسهم مساهمة فاعلة فى زيادة المكاسب المادية والمعنوية للعاملين، ومن الواضح أنه كلما اطمأن العاملون للإدارة وحسن تدبيرها، بل وكلّما كانت الإدارة تحتل موقعًا جيدًا فى نفوس العاملين معها، كانت عملية النجاح أكبر.

4 ـ الاستعانة بالأفراد والأطراف الذين لهم تأثير فاعل على الآخرين، ولو من خارج المدرسة أو من غير المعنيين لشرح التغيير وبيان دوافعه وأسبابه وفوائده، فإن ذلك قد يكون فى بعض الحالات أبعد للشكوك والظنون السيئة.

5 ـ إشراك العاملين بالمدرسة بكافّة مراحل التغيير ما أمكن، كما أن الإشراك

في بعض الأصول والكليات من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال؛ فإن الإنسان بطبيعته يتقبّل أكثر ما يستشار فيه أو يوضع في صورته من أمور، فضلًا عما يشترك فيه من تخطيط وتنفيذ.

وهكذا يجب على أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها وحجمها ودورها، ومهما كان نوع الإدارة المستخدمة فيها أن تعمل على تحقيق أشكال الإصلاح والتطوير والتغيير التي تراها ضرورية بهدف ضمان بقائها بل ونجاحها واستمرارها، والمدرسة أولى من غيرها من المؤسسات أن تضع قيادة التغيير في مقدمة أولوياتها.

الفصل الثانى

التغيير الثقافى والاجتماعى

مفهوم التغيير الثقافى

التغيير الثقافى هو عبارة عن التحول الذى يتناول كل التغييرات التى تحدث فى أى فرع من فروع الثقافة، بما فى ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغيير الاجتماعى نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغييرات التى تحدث فى أشكال وقواعد النظام الاجتماعى.

وقد يكون التغيير الثقافى عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات وهى الثمن الاجتماعى الذى يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.

ويعتمد على رأس المال الأجنبى، أى أنه ينجم عن الاتصال الخارجى وينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان ماديًا أم اجتماعيًا.

والتغيير الثقافى هو الذى يقتصر على التغييرات التى تحدث فى ثقافة المجتمع ويرتبط مفهوم التغيير الثقافى بمفهوم آخر هو (التعجيل الثقافي)، وهو يعنى زيادة معدل التغيير الثقافى فـ(أوجبرن) يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين فى العملية الثقافية: إحداهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة.

يعرف درسلير التغيير الثقافى بأنه: «تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضى مع إدخال إجراءات جديدة، ويمس

الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا؛ هذا بالإضافة إلى التغييرات التى تحدث فى بنيان المجتمع ووظائفه».

يلاحظ الباحثون أن التغيير الثقافى يتسارع كلما تعرض المجتمع لأزمة ما.

إن التغيير الثقافى يعد عملية انتقائية، حيث إنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو إجراءات فإنما يتقبلون تلك التى يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهى مرغوبة اجتماعيًا.

وكذلك نجد أن التغيير الثقافى يتضمن مجموعة من المفاهيم التى تحل عليه ومنها التثاقف، والتفكك، والانحراف، والتطور، والتغيير التدريجى، والإبداع، والتكامل، والنقل، وإعادة الإحياء، وإعادة التفسير.

فإذا نظرنا إلى التثاقف وجدناه يعنى عملية التغيير من خلال الاتصال الثقافى الكامل، أى اتصال بين ثقافتين يؤدى إلى زيادة أوجه التشابه بينهما فى معظم الميادين الثقافية، ويتضمن هذا المصطلح أيضًا عملية الاستعارة الثقافية، وكذلك يشير مصطلح تجديد إلى العملية التى تؤدى إلى قبول عنصر ثقافى جديد وهى صورة من صور التغيير الثقافى أيضًا.

غير أن الغالب من هذه المصطلحات هو الاتصال، والاختراع، والاكتشاف، والانتشار. غير أن التغيير الثقافى أعم وأشمل من التغيير الاجتماعى الذى يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التى تضطلع بها.

تعريف تايلور التقليدى للثقافة: «ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التى يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو فى مجتمع»، وعلى ذلك يعد التغيير الاجتماعى جزءًا من التغيير الثقافى أو جانبًا منه فحسب.

ولاشك فإن التغيير الثقافى هو من أهم أنواع التغيير إذ إنه تحديث جذرى يطال جميع المستويات، لأن الثقافة هى الأساس السلوكى للإنسان والإنسان لا

يتحرك إلاّ ضمن التوجيهات الذاتية التى يرسمها المخزون الفكرى المتراكم له، لذلك فإنه لا يمكن إحداث التغيير إلّا من خلال اختراق الشبكة الثقافية المحركة للسلوك، إذ إن «لكل مجتمع ثقافته التى تميزه عن غيره من المجتمعات فضلًا عن أن الثقافة توجه وتضبط سلوك الأفراد فى المواقف الاجتماعية المختلفة».

ويرى بعض علماء الاجتماع أن الاحتكاك الثقافى هو العامل الأساسى فى تغير الثقافات، ويشير عالم الاجتماع ولاس (Wallace) إلى وجود دورة للتغيير الثقافى تشمل خمس مراحل:

«مرحلة الثبات والاستقرار وهى التى تكون قائمة قبل حدوث التغيير، مرحلة تزايد الاحتياجات عندما تأخذ الاحتياجات بالتزايد وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة هذه الاحتياجات، مرحلة التحريف حينما يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور بأنها كفيلة بإشباع الاحتياجات غير أنه يفاجأ بحدوث تعارض بين القديم والجديد مما يترتب عليه صعوبة امتصاص وهضم العناصر الجديدة.

مرحلة الإحياء حين يحاول المجتمع أن يعيد توازنه بإحياء العناصر الثقافية القديمة مع الاستفادة من العناصر الحديثة التى أثبتت فعاليتها، مرحلة الاستقرار عندما ينجح المجتمع فى إعادة التوازن بين عناصر ثقافته».

نظرية التخلف الثقافي

هناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع على أن التغيير التكنولوجى يتجه إلى زيادة تقسيم العمل على حد تعبير «دوركيم»، أو إلى زيادة التخصص على حد تعبير «ماكيفر».

إلا أنهم اختلفوا اختلافًا شديدًا حول أى النظم الاجتماعية أو أى من وجوه الثقافة، أسبق تأثيرًا أو بمعنى آخر حاولوا إقامة ترتيب معين لتأثير التغيير التكنولوجى فى الأجزاء المختلفة للبناء الاجتماعى.

نظرية أوجبرن

تتلخص فكرة أوجبرن منشئ نظرية التخلف الثقافى فى أن شطرى الثقافة المادى واللامادى تختلف سرعة استجابتهما للتغير التكنولوجى، وهو يعبر عن فكرته بقوله (واضح أن الظروف الاجتماعية تمهد للاختراعات الميكانيكية، وأيضًا الاختراعات الميكانيكية تسبب تغيرات فى الظروف الاجتماعية، ولكن من المرغوب فيه معرفة أى النتائج أكثر عمومية، لم يحدث تقييمًا شاملًا فى هذه النقطة.

ولكن فى الوقت الحاضر فى العالم الحديث يبدو أنه أسهل وجود بيانات عن تكنولوجيا تسبب تغيرات فى الظروف الاجتماعية، ومن ثم نحن نميل لتفضيل الفرض بأن التتابع التكنولوجى يسبب التغييرات الاجتماعية).

(ومن أجل هذا الفرض يصنف التراث الاجتماعى إلى مادى، وهو عمليات الإنتاج واستخدامه، ولا مادى وهو يتضمن التنظيم الاجتماعى فى العلوم والفن والفلسفة والموسيقى والرسم والأدب والدين والأخلاق والعادات والأشياء المحبوبة والنحت.

ومهما كان فالملاحظة غير القائمة على الإحصائيات تظهر أن أسرع أنواع التغيير فى هذا الوقت فى الجزء المادى من الثقافة وفى العلوم، وأقل سرعة وأقل تغييرًا فى القطاعات اللامادية، وكذلك يبدو أن تراكم العمليات فى الوقت الحاضر أكثر نشاطًا فى العلوم الطبيعية وفى الثقافة المادية.

وهكذا يبدو أن الجزء، المادى والعلمى من الثقافة يتسع وينمو أسرع من الجزء اللامادى)، أى أن هناك معدلًا غير متساوٍ للتغير فى وجوه الثقافة، إذ إن الثقافة المستقرة التى تبتدئ فى التغيير لا تمارس نفس الدرجة فى كل أجزائها فى نفس الوقت.

فى أجزاء ثقافتنا درجات التغيير ليست متساوية، التغييرات التكنولوجية فى الكيمياء والكهرباء هى الآن سريعة جدًا أكثر منها فى التغييرات فى إنتاج القوة وفى بناء الصناعة، وتميل القوانين للتغير ببطء أكثر، بينما المحاكم باستعمالها للسابقة فى تقرير الحالات جعلت القوانين أكثر مقاومة للتغير.

أجزاء الحضارة تتحرك إلى الأمام أو الوراء، بسرعات مختلفة، حقًا إنه من الصعب نظريًا تصور ثقافة ما حيث مختلف الأجزاء تتغير كلها بنفس المعدل، فإذا كان مختلف أجزاء الكائن الاجتماعى منفصلة، وليست متعلقة كل بالأخرى تمامًا، سوف لا يكون هناك اهتمام خاص بالمعدلات المختلفة للسرعة لمختلف الأجزاء.

مثلًا الأوبرا ليست متعلقة بشدة بميكنة ثقافة القطن، ومن ثم يمكن لتغير ما أن يحدث فى أى منهما دون أن يؤثر فى الآخر كثيرًا.

ومن ناحية أخرى، تربية الأطفال متعلقة جدًا بتشغيل المرأة فى الصناعة، ومن ثم فأى تغير فى أحدهما سوف يؤثر فى الآخر، إذن إذا لم تكن أجزاء الكائن الاجتماعى منفصلة كلية ولكنها مترابطة عن قرب، فإن المعدل غير المتساوى للتغير يكون له أهمية قصوى، وإذا كان جزء يتغير بسرعة، وجزء مرتبط به يتغير ببطء يحتمل جدًا نشأة توترات بين الجزءين المتحركين بلا تساو، تلك سوف تكون الحالة بالتأكيد إذا كانا من قبل فى توازن منسجم، التوترات التى توجد بين جزءين مترابطين من ثقافة تتغير بمعدل غير متساو من السرعة ربما يمكن تفسيرها كتخلف فى الجزء الذى يتغير بالمعدل الأبطأ.

أى أن أوجبرن ونمكوف يقصدان بالتخلف الثقافى موقفًا من سوء التكيف، بمعنى أنه حدث تغير فى عنصر ثقافى مادى وأن العنصر الثانى اللامادى لم يغير من تكيفه القديم للعنصر الأول، ومن ثم يصبح تكيفه أسوأ، ومن ناحية أخرى أن هناك تناسبًا طرديًا بين سوء التكيف وبين شدة الترابط بين العنصرين المتغير الأصلى أو الأول ـ وهو عندهما تكنولوجى والمتغير الأبطأ وهو عندهما اجتماعى، بمعنى أنه كلما كان الترابط شديدًا ازداد موقف سوء التكيف، والتكيف تبعًا لبيئة متغيرة صعب جدًا لعدة أسباب، أولها أن تغير البيئة التكنولوجية من الصعب التنبؤ به، وعادة بل من النادر أن يكون قد عمل له أى استعداد، فمثلًا السيارة عند اختراعها ظن أنها ليست عملية ولم يلتفت إليها أحد، وأنه عند اختراع الطائرة لم يكن يتصور أنها ستجعل من المدن الآهلة بالسكان هدفًا طيبًا للطائرة قاذفة القنابل، هناك إذن تخلف فى التكيف للتغيرات

التكنولوجية الجديدة، وفى هذه الفترات من التخلف يكون تكيف الإنسان أسوأ منه قبل حدوث التغيير التكنولوجى.

وفى الواقع تخلف التغييرات الاجتماعية وراء التقدم التكنولوجى هى ببساطة حالة خاصة للظاهرة العامة للمعدلات غير المتساوية للتغير فى الأجزاء المترابطة من الثقافة.

ويبدو أن أوجبرن ونمكوف كان يسيطر على تفكيرهما بيئتهما الأمريكية ذات الثقافة اللامادية المستقرة نسبيًا من ناحية ومن ناحية أخرى تمتاز بسرعة التغييرات التكنولوجية وندرة الاختراعات الاجتماعية، حتى أنهما انتهيا إلى أن العلم والتكنولوجيا أحد وأهم عوامل الاضطراب الاجتماعى فيقولان (إن العلم والتكنولوجيا ولو أنهما يأتيان بمواد ثقافية أكثر كفاءة ومعرفة أكثر ومستوى معيشة أعلى فإنها تنتج اضطرابًا اجتماعيًا).

وإن كان عقلاهما العلمى فى بعض الأحيان يدفعانهما إلى التحدث عن الاختراعات الاجتماعية وقدرتها على إحداث مثل هذا التخلف. إلا أنهما كانا يلبثان أن يعودا مرة أخرى إلى التأكيد على أن التكنولوجيا هى العامل الأول فى التخلف الثقافى، فمثلًا يقولان (التجديدات قد تكون فى الثقافة المادية أو اللامادية) الحرب اختراع اجتماعى يمكن أن يسبب اضطرابًا عظيمًا فى التغييرات التكنولوجية.

ولكن أعطى انتباهًا خاصًا للتكنولوجيا فقط بسبب مكانها المهم فى الحياة الحديثة، العدد الكبير للاختراعات المهمة الآتية الواحدة تلو الأخرى فى الزمن الحاضر والتى تسبب تلك التغييرات الاجتماعية الواسعة تجعل من التكنولوجيا سببًا خاصًا ومهمًا للاضطراب الاجتماعى.

وهكذا كانت البيئة الأمريكية ذات التغيير التكنولوجى السريع سواء على الأمريكيين أنفسهم أو على الجماعات المحيطة بهم مثل الهنود الحمر أو

نيومكسيكو التى عملت عليهم دراسات عن وطأة التغيير الناتج عن استخدام مواد الثقافة اللامادية أى التكنولوجيا الأمريكية.

كل هذا جعل أوجبرن ونمكوف يؤكدان دائمًا أن التكنولوجيا هى العامل الأول فى التخلف الثقافى، ولو أنهما نظرا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خارج الولايات المتحدة، وامتد بصرهما إلى آسيا (الصين والهند وباكستان وأندونيسيا وماليزيا والعراق وسوريا) ودول أفريقيا (مصر والجزائر ودول شرق وغرب أفريقيا). لتبين لأوجبرن ونمكوف أن الحركات الاجتماعية التى جرت على أرض هذه المجتمعات أتت باختراعات اجتماعية أدت إلى تغيرات جذرية فى بنائها الاجتماعى ومن ثم أصبحت هى العامل الأول فى التغيير الاجتماعى، بينما فى كل هذه البلاد وسائل الإنتاج الحديث (التكنولوجيا الحديثة) والعلم التطبيقى الحديث الذى حرمهم منها الاستعمار طويلًا، قد جلبا إلى تلك المجتمعات ليلحقا بخطوات التغييرات الاجتماعية فى الجانب اللامادى من الثقافة وهكذا تعتبر هذه المجتمعات التخلف الثقافى فيها تكنولوجيا وليس لا مادى.

أصول التغيير الثقافى

هناك نظرة قديمة تربط التغيير بالارتدادية، أى أن الاتجاه القديم فى التغيير كان اتجاهًا سلبيًا حيث تمسكوا بالرأى المتشائم وبأن التغيير يؤدى إلى عواقب وخيمة.

وفى القرون الوسطى عولج التغيير متأثرًا باهتمامات الناس فى تلك الفترة حيث كان اهتمامهم منصبًا على القوى الخارقة فى توجيه التغيير، ومن ثم انحصر اهتمام الإنسان فى فهم التغيير على أساس معتقداته، وتصوراته الأسطورية، حيث الاعتقاد بأن الأهداف الخاصة يحققها الله، ويمثل هذا المذهب منتهى الارتدادية والتشاؤم ولم يكن فيه نقطة مضيئة سوى أمل الإنسان فى وجود حياة سعيدة فى المستقبل.

يمكن تحديد الشروط والتوجيهات المرتبطة بدراسة التغيير الثقافى فيما يلى:

(أ) أن التغيير الثقافى ليس ظاهرة منعزلة، وإنما ظاهرة عامة وشاملة فى كل مجتمع وكل ثقافة مهما اتسمت بالثبات أو الجمود وعلى ذلك ينبغى أن يقترن التغيير بالثبات بأن نضع التغيير على طرف والمحافظة الثقافية على الطرف المناقض له، ونبدأ الدراسة.

(ب) الموضوعية فى الدراسة: بأن ينتزع الباحث الانثروبولوجى نفسه، ويجردها عن الثقافة التى يدرسها سواء فى حالة الثبات أو التغيير.

(جـ) ضرورة تفاعل دارس التغيير مع الثقافة بنفس طريقة تفاعل الأعضاء المنتمين إليها.

(د) إذا التزم الباحث بالنظرة الكلية للثقافة، فإنه سوف يقف على الصورة الكلية للتغير والثبات من حيث المعوقات والمنشطات.

(هـ) تملى دراسة التغيير الثقافى على الباحث أن يستوعب التنوع والتباين فى الثقافة بشكل لا يقل عن استيعابه لتنوع وتباين الأنماط السلوكية.

إن دارسى الثقافة قد أولوا معظم اهتمامهم نحو دراسة التغيير أكثر من اهتمامهم بتحليل ودراسة الثبات، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

الأول: الاهتمام بالتطور التاريخى ولذلك تركزت البحوث والدراسات على دراسة الثبات فى المجتمعات البدائية تأكيدًا لنظريات التطور، وتدعيمًا لقضاياها.

الثانى: سهولة دراسة التغيير عن دراسة الثبات، وهو سبب منهجى بحت مستمد من طبيعة المشكلة.

إن التخطيط للتغيير يمكّن من استشراف المستقبل والتحكم فيه، وهذا ما فعلته عدة دول سابقا، وهى اليوم قد أدركت ما خططت له منذ زمن ليس بالقصير.

فحين تكون موجة تغيير واحدة هى السائدة فى مجتمع ما، فإنه من السهل نسبيا تبين نموذج التطور المستقبلى ويقوم الكتاب والفنانون والصحفيون وغيرهم باكتشاف «موجة المستقبل».

هكذا فى أوربا القرن التاسع عشر كان لدى المفكرين، وقادة الأعمال، والسياسيين، والناس العاديين، رؤية للمستقبل واضحة وصحيحة إلى حد كبير.

يقوم التخطيط الممنهج والمدروس على التفكير الاستراتيجى الذى يمثل «المعرفة المستقبلية لإدارة الفرص والتهديدات وقضايا المستقبل ووضع سيناريو التعامل معها بشكل دائم مما يكفل استمرارية البقاء والنمو والتطور».

لكن الثقافة العربية لا تتجه نحو المستقبل بقدر ما تتجه نحو الماضى، وكما يقول أركون فإن الموقف المدرسى الماثل فى البحث عن نماذج وينابيع وحى فى ماض ممجد هو إحدى سمات الفكر العربى المميزة.

وهو موقف قديم فى ثقافتنا لا يريد أن ينزاح عنها إلى اليوم، مما يعوق حقا عملية التغيير فيها.

والمشكلة الأخرى فى الثقافة العربية المعاصرة أنها ثقافة تبرير لا تغيير. والعقل التبريرى عقل عقيم بكل تأكيد، فهو عقل هروبى أنتجته الأوقات الحرجة والأزمنة الصعبة، أزمنة الاستبداد والهزائم والضعف والتخلف.

وكرست فيه مجموعة من القدرات الذاتية، تجعله يتعامل مع الوقائع الجارية وأحداث العالم وقضاياه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمنهج التبرير وبوعى عامى يخلو من التفكر العميق والنظر الدقيق والبصيرة النافذة التى تجهد لتكوين مفاهيم علمية معرفية مقاربة للواقع.

فهو إما أن يتخطى الوقائع الراهنة، وينطلق فى مباريات كلامية إلى الأمام ليقدم أوهامه وأحلامه كبرامج سياسية للمستقبل على شكل شعارات وجمل ثورية بليغة، فلا يكلف نفسه عناء البحث فيما يمكن بالفعل بلوغه وعمله فى إطار

الممكن والإمكانيات المتوافرة، وإما أن ينكص إلى الوراء فى عملية المراجعة والنقد للأفكار والممارسات تتخذ شكل هجائيات مدمرة وبكائيات صاخبة لتسفيه وتشويه كل شيء، فى سياق عبثى من الذم والتحقير والتشهير والتزوير إرضاء للذات المهزومة والمأزومة فى محاولة التطهر الفردى والجماعى.

فى حين أن ثقافة التغيير هى ثقافة الخروج عن هذا المنطق التبريرى والتفكير الجدلى العقيم. وهى الإبداع المعرفى والعلمى، ونقد التقليد والتبرير، وتجاوزهما إلى فكر حديث لحل الإشكاليات المانعة من التطور وجعل الثقافة قوة مادية مساهمة فى العملية الاجتماعية والإصلاح السياسى والاقتصادى لإنجاز المهام الرئيسة للتحرر العربى فى عصر العولمة.

إذا أردنا أن تتشكل ثقافة التغيير وتنضج فى فكرنا لا بد من منح الإنسان العربى مجالًا كافيًا من الحرية فى كافة شؤون الحياة، لأن « الحفاظ على حياة الإنسان وحقوقه الأساسية ككائن عاقل وسياسى، وناطق ومفكر وعامل هو جوهر كل ثقافة للتغيير.

ومحور هذه الحقوق هو الحرية التى بها يعبر الإنسان عن رأيه ومعتقده وفكره ويحدد خياراته كوجود وكشخصية وكفرد وكعضو فى المجتمع المدنى وفى المجتمع السياسى.

التغيير هو إبداع يحتاج للحرية، والثقافة العربية ثقافة مثقلة بالمحرمات والممنوعات الدينية والسياسية والاجتماعية فحرية التعبير هى جزء من حرية الإبداع وبالتالى حرية التفكير والتغيير.

وحيث لا توجد حرية تعبير لا يمكن أن يوجد تغيير، لذا يجب أن نعيد النظر فى طرق تفكيرنا، فأساليب تفكيرنا وعملنا غير مناسبة لعالم اليوم. قد يحتاج التغيير لهدم بعض الأشياء من أجل إعادة بنائها وليس ذلك بالأمر السيىء، لأننا فعلا بحاجة لهدم الكثير من الأشياء عديمة الفائدة فى ثقافتنا، فالتغيير يقوم دائما على التعارض مع ما هو قائم وموجود لأنه ينشد أن يجعل الأشياء أفضل مما هى عليه.

والتغيير الفعلى والحقيقى هو ذلك الذى يبدأ من الأفراد، فالإنسان هو أداة التغيير الجوهرية، لذا يجب منح المزيد من الحرية والفرص للشباب العربى الغاضب الذى ظل لعقود يتفرج على أحلامه وهى تتحطم وآماله وهى تموت، ففقد كل أمل فى المستقبل وما عاد يثق ببرامج التغيير التى لا يكون شريكا فيها ولا معنيا بها.

وفى هذا العصر كثير وسريع التغيير، يجب علينا أن نسايره ونلحق به، وذلك بالتخطيط واستشراف المستقبل بفكر علمى وموضوعى. وعلينا بتعلم قواعد التخطيط الاستراتيجى وتطبيقها، لأنه أكثر الطرق إبداعا فى التخطيط، ولأنه أفضل طريقة لإدارة الحاضر والمستقبل، الفردى والقومى.

عوامل التغيير الثقافى

1ـ الاكتشاف:

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشرى المشترك فى الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل، ومن محصلات الجهد البشرى المبدع كاكتشاف الرافعة مثلًا والدورة الدموية، ولا يصبح الاكتشاف عاملًا محدثًا للتغير الاجتماعى إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع.

2ـ الاختراع:

لا يقتصر على الجانب المادى من الثقافة بل يتضمن الجانب غير المادى، ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغيير الثقافى، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع، ويعرف ميرل الاختراع بأنه:

توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامهما فى زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل، ومن أمثلة الارتباط بين سمتين، اختراع جورج سلدن فى عام 1895م للمحرك الذى يعمل بالسائل والغاز معًا، ويمكن أن نقسم الاختراعات إلى مادية كالقوس والرمح والهاتف والطائرة، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية، والحكومة الدستورية، وفى

كل حالة من الاختراعات تتم الاستفادة من العناصر القديمة والارتباط بينها وتجديدها بحيث تصبح صالحة لاستخدامات جديدة.

يذكر «بارنت» أن الاختراع أو التجديد لا يأتى من فراغ، بل لابد لحدوثهما أن يأتيا من خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات، بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر فى الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافى، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.

3ـ الانتشار:

يشير تعريف الانتشار للعمليات التى تنتج تماثلًا ثقافيًا بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغييرات الثقافية التى تحدث فى جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة، تتطور من خلال الانتشار، ولا تتم عملية الانتشار بين مجتمع وآخر فقط، وإنما قد تحدث داخل المجتمع الواحد بانتشار الخصائص الثقافية من جماعة لأخرى.

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية، إذ تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى مجاورة لها بينما ترفض البعض الآخر.

ويميز معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هى:

1ـ الانتشار الأولى: وهو يحدث من خلال الهجرة، وأوضح مثال على هذه العملية التغييرات التى حدثت فى الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد.

2ـ الانتشار الثانوى: تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامى.

3ـ انتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر

تقنية، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ومن أمثلة انتشار الأفكار، الدعوة للحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

إن عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش علمى من جانب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها، وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية، ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه فى البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافيًا، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية.

تعتبر الاستعارة الثقافية نوعًا من أنواع التجديد الثقافى الذى يعتمد على الاتصال بين المجتمعات من خلال أساليب متعددة كالحرب والزواج، وطلب العلم، والمؤسسات التعليمية كالجامعات، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، ونتيجة للاتصال يستعير المجتمع بعض العادات التى توجد فى مجتمع آخر، وقد يستعير المجتمع نمطًا ثقافيًا كاملًا أو جزءًا من كل ثقافى.

4ـ وسائل الاتصال الإعلامى:

إن تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ووسائل النقل، قد أثر بشكل واضح فى تطور الثقافة وانتشارها وفى اتجاهات علماء الاجتماع فى دراسة التغيير الثقافى، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة فى رؤيتها للانتشار الثقافى على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى، وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر، أى أن الثقافة تنتشر فى دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفى وسط متجانس.

إن التطور التقنى المذهل فى مجالات الانتقال والاتصالات الإعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية إليكترونية، ويضعف من مصداقية الزعم بالانتشار الثقافى القائم على المراكز الثقافية، إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوى التأثير فى عملية الانتشار الثقافى.

أنماط التغيير الثقافى

هناك تغيير داخلى ناجم عن عوامل داخلية وتغيير خارجى ناتج عن مؤثرات خارجية ومن شاكلة العوامل التى تحدث التغيير الداخلى عمليات التجديد بصفة عامة كالاختراع والاكتشاف والابتكار، أما عمليات التغيير الثقافى التى ترد إلى عوامل خارجية فهى الاتصال والاستعارة والتثاقف.

أولًا: التغيير الثقافى الداخلي

(أ) التجديد:

يذهب «هولتكرانس» إلى أن التجديد يعنى أى عنصر ثقافى جديد تقبله الثقافة، وهو كذلك العملية التى تؤدى إلى هذا القبول والتى يمكن وصفها بأنها صورة من صور التغيير الثقافى.

أما «بارنت» فيعرف التجديد بأنه «أى فكرة أو سلوك أو شىء يكون جديدًا، لأنه يختلف نوعيًا عن الأشكال القديمة».

أما «هيرسكوفيتس» فإنه يقول بإمكانية وصف عمليات التجديد بأنها اختراع، واكتشاف، وانتشار، ويسوق مثالًا على ذلك بأن الاستفادة من الخشب فى بناء قارب أو صنع مجداف جديد، تعد تجديدًا.

ويرى الاند «أن تغير الأنساق الثقافية يرتكز أساسًا على التجديد والاستعارة؛ أى الانتشار».

(ب) الاختراع:

هو إضافة ثقافية تحدث نتيجة عمليات مستمرة داخل ثقافة معينة، ويرى «أوجبرن» «أن الاختراعات هى توليفات بين عناصر ثقافية قائمة فعلًا فى شكل جديد»، أما لينتون فإنه يرى أن الاختراع هو تطبيق جديد للمعرفة.

إن الاختراع جانب أساسى وميكانزم جوهرى فى ديناميات الثقافة، وهو فى الوقت نفسه نتيجة وانعكاس لعمليات التغيير الثقافى، وتظهر معالم ذلك فى

حالة اختراع آلة بسيطة لحلج القطن فى الريف، وبالتالى توفر مجهود النسوة والصغار في عملية الحلج اليدوى، وبالمثل يعد اختراع تقديم الحلوى فى الأفراح بدلًا من عملية مهمة أحدثت تغيرًا ثقافيًا فى المجتمع القروى على سبيل المثال، وسرعان ما انتشرت فى قرى مجاورة بفعل الاتصال والاحتكاك بالقرية، كما شمل هذا التغيير أيضًا الطقوس المتبعة فى حالات الوفاة وغير ذلك من المناسبات.

(جـ) الاكتشاف:

هو الإضافة الثقافية التى تتحقق من خلال ملاحظة الظواهر الموجودة ولكن لم يسبق الالتفات إليها من قبل، والمتضمنة على حالتها هذه فى الثقافة التى أعيد تشكيلها من أجل الاستعمال الثقافى، ويعرف «هوبل» الاكتشاف بأنه: عملية الوعى بشيء قائم بالفعل ولكن لم يسبق إدراكه من قبل؛ الموهوبون والأفذاذ ينقسمون إلى فئتين:

الأولى: تضم الإنسان الهامشى ذلك الذى ينحرف عما ألفته الجماعة وهو الشخص المجدد، ومثال ذلك قبائل الكوتا بالهند.

الثانية: وهم الأشخاص المحاطون بالهيبة وهم أكثر فاعلية فى توطئة الجو لحدوث التغيير.

ويرى «بارنت» أن الأفراد الهامشيين يتمثلون فى الأنماط الآتية:

المخالف والمحايد والفاتر والممتعض، ولهذا يعتقد بأن هذه الأنماط أكثر استجابة للتجديد.

ثانيًا: التغيير الثقافى الخارجى

ينجم هذا النوع من التغيير الثقافى عن مجموعة من العمليات الثقافية الأخرى التى لا تستمد أصولها من المجتمع الأصلى، وإنما هى تفد إليه من خارجه، ومن أمثلة هذه العمليات، الاتصال الثقافى والتثاقف والاستعارة والانتشار ومن أهم العوامل الخارجية للتغيير هى الانتشار أى نقل المواد الثقافية على المستوى

الأفقى، من مكان إلى آخر، وهناك تعريفات حديثة للانتشار تركز على إبراز نتائجه فى حين نجد تعريفات أخرى تؤكد على دوره كعملية مستمرة.

ومن النوع الأول تعريف «لينتون» الذى يرى أن الانتشار: انتقال العناصر الثقافية من مجتمع إلى آخر هو عملية أصبحت الإنسانية قادرة بواسطتها على استقطاب قدرتها الإبداعية.

وقد تأسست المدرسة الانتشارية فى دراسة التغيير الثقافى، ونظرت إليه كرد فعل لانتشار سمات ثقافية من مجتمع أصلى إلى مجتمع آخر عن طريق النقل أو الاستعارة أو الغزو.

وقد يتم الانتشار عن طريق الهجرة أو عن طريق الاستعارة، أما الهجرة فهى تؤدى إلى انتشار وحدات ثقافية كبيرة، فى حين تعد الاستعارة عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة دون حدوث حركات شعبية وانتقال شعوب بأكملها.

إن الفكر الانتشارى لا يؤمن بالانتقال الكلى للمجتمعات، وإنما يحدث هذا الانتقال لبعض السمات أو العناصر الثقافية، ويؤخذ على الانتشارية أنها لم تتناول البناء الثقافى للمجتمع ككيان عضوى، كما أنها عجزت عن متابعة التغييرات التى تقع نتيجة لهجرة سمة ثقافية إلى ثقافة أخرى، وبالتالى ردود الفعل التى تثيرها فى البناء الجديد الذى هاجرت إليه، علاوة على أنها فى النهاية تحيزت فى اختيار المعطيات التى تثبت بها صدق فروضها.

العلاقة بين التغيير الاجتماعى والتغيير الثقافى

تتغير الثقافة بصفة أساسية بتراكم العوامل المخترعة أو المستعارة، فالعوامل الجديدة تدخل النظام الثقافى وتنافس وتتحد مع السمات الموجودة، وحقن النسل الثقافى بعامل جديد يزعج ويشوش الانسجام الوظيفى بين العوامل المترابطة، وهناك أربع خطوات فى عملية التغيير الثقافى يمكن تمييزها وهى:

1 ـ تأتى سمة جديدة أو عامل جديد فينتشر خلال التنظيم من مركز أصلى،

هذا المركز هو المنطقة التى اخترع فيها أو استعير منها، وهناك ظروف عدة تؤثر فى انتشاره واتجاه هذا الانتشار، وخلال سير السمة الجديدة فى النظام يمكن أن تتغير أو أن تتحد مع سمات أخرى غير ذات علاقة.

2ـ أثناء الانتشار يزعج العامل الجديد الأبنية الثقافية القائمة ويمكن أن ينافسها أو يتصارع معها على البقاء، ومن جهة أخرى يمكن أن يساند سمات قائمة أو يساعد على انتشارها.

3ـ انتشار العامل الجديد بسبب تغييرات فى السمات ذات العلاقة، لكى تنسجم معها، فتتغير ملامح الثقافة القائمة ثم تعود إلى الارتباط بشكل يسمح لها باستقبال واستيعاب السمة الجديدة.

4ـ يستوعب النسق الثقافى هذا العامل الجديد ما لم يحدث اختراعات جديدة تسبب التشويش المستمر.

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين التغيير الاجتماعى والتغيير الثقافى إلا أنه ما زال فى الإمكان التفرقة بينهما على الأقل من الناحية النظرية على أساس أن التغيير الاجتماعى يعنى التغييرات التى تحدث فى التنظيم الاجتماعى أى فى بناء المجتمع ووظائفه، ولهذا فهو جزء من موضوع أوسع يطلق عليه «التغيير الثقافى» وهذا الأخير يشمل كل التغييرات التى تحدث فى كل فرع من فروع الثقافة، بما فى ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة، كما يشمل فوق ذلك التغييرات التى تحدث فى أشكال وقواعد التنظيم الاجتماعى، ومن هنا ندرك أن التغيير الثقافى أوسع بكثير من التغيير الاجتماعى.

المبادئ الأساسية للتغيير الثقافى

1ـ كثير من المميزات الأساسية مثل الديمقراطية، العلم، والمستوى المرتفع للحياة هى أمور جديدة بالنسبة للإنسان لم يسبق له أن اختبرها، ولذا فإنه غالبًا ما يجد صعوبة فى معرفة ماذا يفعل بها.

2ـ التغيير الثقافى حتمى، ولا توجد أى ثقافة لا تظهر فيها دلائل التغيير.

3- العوامل المؤدية للاستقرار والعوامل المؤدية للتغيير هى مظاهر موروثة للثقافة.

4- تتغير الثقافات بمجموعات متباينة بعضها يتغير بسرعة والآخر ببطء.

5- تتغير الثقافة بإضافة سمات لها أو فقدان سمات منها أو تغيير فى سمات موجودة.

6- تنشأ عناصر ثقافية جديدة فى ثقافة معينة ويسمى ذلك بالاختراع أو تأتى من ثقافات أخرى ويسمى اقتباسًا.

7- يشمل الاختراع بصورة حتمية استعمال العناصر الثقافية الموجودة ولكن بتركيب جديد.

8- جميع المجتمعات - باستثناء بعض المجتمعات البدائية - وجدت راحتها (أشبعت رغباتها) عن طريق الاقتباس أكثر من واسطة الاختراعات الخاصة بها.

9- معظم الاختراعات تمثل تعديلات أو تغييرات صغيرة فى تفصيلات الثقافة، بينما الطابع الأساسى للمجتمع يبقى دون تغير جوهرى.

10- إن تأثير الاختراعات بعيد المدى حتى أنه يتعذر التنبؤ بما يتغير من مجموع ثقافة ما بسبب شىء جديد.

11- إن العامل الرئيس فى انسجام مهارة جديدة أو فكر جديد مع ثقافة قائمة هو كيفية تلاؤم هذا الشىء داخل النظام القائم.

إن معظم عمليات التغيير الثقافى، سواء كانت بالاستعارة أو التمدن أو الانتشار أو التثقيف أو فرض الثقافة، جميعها تنبع من عمل الإنسان، ولكن البيئة بين آن وآخر تلعب دورًا رئيسًا فى تغيير الثقافة.

لذا أصبح مفهوم ثقافة التغيير من المفاهيم المستحدثة والمهمة فى حياة الإنسان، ونتيجة لحداثة استخدام هذا المفهوم فى أدبيات البحث العلمى، فقد حدث بعض الخلط واللبس بين استخدام مفهوم ثقافة التغيير ومفهوم تغيير الثقافة.

إلا أنه ينبغى أن نوضح أن هناك فارقًا جوهريًا بين المفهومين، فمفهوم «ثقافة التغيير» يعنى أن للثقافة دورا مهما فى تغيير الواقع إلى الأفضل، بينما مفهوم «تغيير الثقافة» يعنى التخلى عن مقومات الثقافة الحالية ومحاولة استقاء واكتساب مقومات ثقافة أخرى كسبيل للتحسين والتطوير.

مفهوم التغيير الاجتماعى

عندما كانت ظاهرة التغيير والحركة، ظاهرة ملموسة، ودائمة ومستمرة دون توقف؛ فنجدها قد أخذت مكان الصدارة من التفكير البشرى، وذلك منذ فجر الحضارات الإنسانية بصفة عامة وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر والمستمر من قبل المفكرين، فإن مفهوم التغيير قد عولج من قبل أولئك المفكرين من منظورات وتصورات مختلفة، وذلك تبعًا للاتجاهات الفكرية والأيديولوجيات السائدة فى كل مجتمع، وفى كل عصر من العصور.

وما يجمع عليه المفكرون هو أن التغيير الاجتماعى ظاهرة اجتماعية(Social phenomenon)، وحقيقة لا تقبل الشك، فالمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشيًا مع واقعه الاجتماعى ومتطلباته المستجدة.

وتعتبر ظاهرة التغيير فى الوقت الماثل من أهم المسائل التى تشغل الفكر الاجتماعى الحديث، وخاصة بعد الحربين العالميتين، فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل إحداث تنمية حقيقية هادفة، وهكذا فلم يعد حدوث التغيير يسير تلقائيًا دون توجيه واع.

وإنما يتم وفق خطة مدروسة، فهو إذًا تغيير مقصود وإرادى وأصبحت المجتمعات فى العصر الحاضر تستحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية التغيير نحو إحداث وتحقيق التنمية بوجه عام، وهذا يستدعى تحديد مفهومه تحديدًا موضوعيًا دقيقًا، ومعرفة آلياته وأنماطه واتجاهاته وعوامله

وموجهاته وعوائقه، إلى غير ذلك من الجوانب التى من شأنها تعميق الفهم اللازم لهذه الظاهرة المهمة.

فما هو التغيير الاجتماعى بين تلك التغييرات التى تحدث داخل المجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال: نجد التغيير الاجتماعى عند «غى روشيه Guy Rocher» أربع صفات هى:

1ـ التغيير الاجتماعى ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.

2ـ التغيير الاجتماعى كل تحول يصيب البناء الاجتماعى.

3ـ يكون التغيير الاجتماعى محددًا بفترة زمنية معينة.

4ـ يتصف التغيير الاجتماعى بالديمومة والاستمرارية، أى ليس مؤقتًا سريع الزوال حيث يصعب فهمه.

ويشير «عاطف غيث» إلى أن التغييرات الاجتماعية هى التى تحدث فى التنظيم الاجتماعى، وتأتى على عدة أشكال وهى:

1ـ التغيير فى القيم الاجتماعية، تلك القيم التى تؤثر بطريقة مباشرة فى مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل الاجتماعى.

2ـ التغيير فى النظام الاجتماعى، أى فى البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار.

3ـ التغيير فى مراكز الأشخاص، ويحدث ذلك بحكم التقدم فى السن أو نتيجة الموت. والمفكرون متفقون حول النظرة العامة لماهية التغيير الاجتماعى الذى هو: كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعى فى الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن.

وقد يكون هذا التغيير إيجابيًا أى تقدمًا وقد يكون سلبيًا أى تخلفًا، وقد يكون سريعًا ومفاجئًا أو بطيئًا وتدريجيًا أو زيادة أو نقصانًا... أى ليس هناك من اتجاه أو نمط محدد للتغيير الاجتماعى.

أنماط التغيير الاجتماعى ومصطلحاته

يعتبر مصطلح التغيير الاجتماعى مصطلحًا حديثًا نسبيًا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته. ولقد تطور مفهوم التغيير الاجتماعى مارًا باتجاهات ومراحل متعددة، تعددت معها المفاهيم والمصطلحات المشابهة لهذا المفهوم، والمتداخلة فيما بينها إلى درجة كبيرة.

ومفهوم التغيير لم يستخدم بشكل محدد إلا بعد أن تطورت مناقشة نظريتى التقدم، والتطور فى علم الاجتماع المعاصر، حيث اتجهت هذه المناقشة إلى اتجاهين رئيسين:

الأول منهما انطوى على إحياء النظرية الدورية فى التاريخ على يد كل من «شبنجلر» فى كتابه عن «تدهور الغرب» و«سوروكين» فى كتابه عن «الديناميات الاجتماعية والثقافية».

أما الثانى فقد اتجه إلى طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية وإحلال اصطلاح التغيير الاجتماعى محله، ولعل «وليام أوجبرن» هو الذى ساهم فى انتشار هذا المصطلح وذلك عام 1922م فى كتابه «التغيير الاجتماعى»، وهذا المصطلح الجديد هو الذى حل مشكلة التداخل فى استعمال المصطلحات والمفاهيم المتداخلة، والمتضمنة فى مفهوم التغيير الشامل.

حيث كان هناك مزج بين مفاهيم (الإصلاح الاجتماعى Social Reform) و(الثورة الاجتماعية Social Revolution) و(النمو الاجتماعى Social Grouth) و(التطور الاجتماعى Social Evolution) و(التقدم الاجتماعى Social Progress) و(التحديث Modernization) و(التحضر Urbanization) و(التنمية Development) و(التصنيع Industrialization) و(التغريب أو التشبه بالغرب Westernization) إلى غير ذلك من المصطلحات والتصورات المشابهة ذات الصلة بمفهوم التغيير الاجتماعى الو اسع.

مصادر التغيير الاجتماعى وآلياته

تختلف مصادر التغيير الاجتماعى، إلا أنه يمكن القول إن هناك مصدرين للتغيير هما:

1 ـ المصدر الداخلى: أى أن يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعى أو النسق الاجتماعى، فتعمل على بلورة نوع من الوعى الداعى بل والقابل للتغيير، مثل القرارات الإدارية والتعليم، والمشروعات الكبرى، وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح... إلخ.

2 ـ المصدر الخارجى: الذى يأتى من خارج النسق، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخـرى، وما ينتج عن ذلك من الاستيرادات والإعلام والابتعاثات، أو تدخلات المنظمات الدولية.. إلخ.

وسواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هى:

1 ـ الاختراع والاكتشاف: يبدو فى ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل اكتشاف البترول، المخترعات كوسائل المواصلات والاتصالات ومختلف التقنيات.

2 ـ الذكاء والبيئة الثقافية: بلا شك أن الاختراع أو الاكتشاف، إنما يتطلب مستوى مرتفعًا من الذكاء والإبداع والمبادرات الواعية من الأشخاص والجماعات.

3 ـ الانتشـار: ويعنى قبول المكتشفات والتفاعل مع المخترعات والتجديدات الوافدة من قبل أفراد المجتمع؛ إلا أن المخترعات لن يكتب لها النجاح فى أن تؤدى إلى عملية التغيير حتى تعم وتنتشر لدى أشخاص كثيرين، أى على نطاق واسع فى المجتمع مثل انتشار الفضائيات والإنترنت وتوظيفها فى خدمة إحداث التغيير وتوجيهه.

1) العامل الثقافى وأثر الاتصالات الفكرية:

قد تختلف نظرة كل أمة للحياة عن نظرة غيرها من الأمم، ولهذا كانت قيم الحياة تختلف من مجتمع للآخر، ولما كانت القيم تتولد عن ثقافة المجتمع ونظرة أفراده لطبيعة الحياة التى يعيشونها...لذا كانت القيم الاجتماعية عاملاً من عوامل التغيير الاجتماعى.

ويؤدى الانتشار الثقافى عن طريق تقدم وسائل الاتصال الفكرية إلى كثير من التغييرات فى نظم المجتمع وأفكار أفراده، مما ينعكس على البناء الاجتماعى ذاته فى انتشار فكرة الحرية والديمقراطية فى مجتمعات كثيرة ساعد على إيجاد تغيير فى حياة هذه المجتمعات ونظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية؛ والتاريخ حافل بالحركات الفكرية. مثل حركة النهضة الأوروبية، وفلسفة الثورة الفرنسية، ثورة 23 يوليو 1952، فى المجتمع المصرى عالم تنظيم اجتماعى جديد يرتكز على المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، يتم على أساس تغيير جوهرى فى العلاقات الأساسية التى تقوم بين أفراد المجتمع، كذلك فإن الثقافة عامل المنافسة الاجتماعية بما تخلقه من صراع فكرى يقوم على أساس تعارض أفكار الجماعات والهيئات والمؤسسات المختلفة التى يتكون منها المجتمع.

2) العامل الإيديولوجى:

تعتبر الإيديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية.

... ومن هنا ترتبط الإيديولوجية بالحركة الاجتماعية، فهى ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التى تصور جمعًا معينًا من الناس سواء كان هذا المجتمع أمة من الأمم أو طبقة من الطبقات الاجتماعية أو مذهبًا من المذاهب أو مهنة من المهن أو حزبًا من الأحزاب.

وإنما هى فكرة هادفة لها فعالية إيجابية فى البيئة الاجتماعية، وفى العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية لما يحدث تغييرًا فى القيم الاجتماعية وفى النظرة الطبيعية والتدرجات الطبقية والعمليات الاجتماعية المختلفة، وأن انتشار المذاهب الاجتماعية والتيارات الفكرية المتعددة أدى ويؤدى إلى تشريعات جديدة وتنميط لأساليب الحياة الاجتماعية، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعات التى يعيش فيها، وبالمؤسسات التى يتعامل معها، وبالتالى يمكن تقدير علاقة الفرد بمجتمعه العام، ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملًا محركًا لكثير من التغييرات فى المجتمع.

3) العمل الاقتصادى:

يعتبر العمل الاقتصادى ذا أثر كبير فى إحداث التغيير الاجتماعى، حيث يرى ماركس أن عملية الإنتاج الاجتماعى تجعل الأفراد يدخلون فى علاقات محددة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج وهى تحوى الكيان الاقتصادى للمجتمع وهى الأساس للبناء القانونى والسياسى والذى يعرف بالبناء الفوقى، أى بعبارة أخرى يعتبر ماركس الكيان الاقتصادى كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرهما من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

ولذلك فشكل الإنتاج فى الحياة المادية هو الذى يقوى الطبيعة العامة للعمليات الروحية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع كما تؤكد نظريته على أن أى تغير فى الأساس الاقتصادى يؤدى إلى تغيير فى الظواهر الاجتماعية الأخرى، أى أن تغير وسائل الإنتاج يؤدى إلى تغيير فى الكيان الاجتماعى.

ويلعب الهيكل العامل الاقتصادى الرئيس فى المجتمع دورًا بالغ الأهمية فى تطلعات المجتمع وإمكانياته ومشكلاته النوعية، فهناك بلاد ذات هيكل زراعى غالب، حيث تمثل الزراعة نسبًا مهمة من نشاطها الاقتصادى، وهناك بلاد يمثل الهيكل الصناعى الدور الغالب فى نشاطها الاقتصادى بحيث إن البلاد الأخرى تمثل الثروة المعدنية ـ وعلى الأخص البترول والفحم والحديد

أو غيرها من مصادر الطاقة ـ مكانًا رئيسًا فى اقتصادياتها وتؤثر عدالة التوزيع أو انعدام العدالة فى العلاقات الاجتماعية وفى سيطرة أو المنافسة أو الصراع بين فئات المجتمع وطبقاته وفى تذويب الطبقات الطبيعية أو فى تعميق الهوة التى تفصل بين الطبقات.

4) نمو الوعى القومى:

تعتبر القومية من العوامل المحركة الدافعة للتغيير، فهى تعد قوة كبيرة لتشكيل اتجاهات الأفراد والجماعات بما توفره لها من الحماية والأمن والولاء وما تنميه فيهم من شعور الجماعة بكيانها متميزًا عن كيانات الجماعات الأخرى وما يفرضه هذا الإحساس من التصدى لعوامل التحدى الداخلية والخارجية وما يؤدى إليه الوعى بهذا الشعور من احتدام الصدام بين أفكار قديمة جديدة تظهر فى الصراع بين الاستعمار والاستغلال من ناحية وبين التحرر وحق الشعوب فى تقرير مصيرها واستثمار مواردها من أجل تقدمها وارتفاع مستوى مواطنها من ناحية أخرى، ومن المعروف أن التغييرات السريعة الشاملة التى تسود مجتمعنا وتسود فى كثير من المجتمعات الآسيوية والإفريقية يمكن أن يكون لنمو الوعى القومى فيها نصيب فى إحداثها.

5) العامل التكنولوجى:

تظهر الأبحاث والتجارب المقارنة أن الصناعة عامل رئيس فى تحديد حجم المناطق السكنية من جهة وفى تشكيل الإطار الرئيس للتكوين المهنى من جهة أخرى، كما تؤكد أثر الصناعة فى شكل ووضع البنيان الخاص بالمجتمع فى جميع منظوراته الاقتصادية والثقافية والأخلاقية، فالتكوين الصناعى يشكل البناء المهنى للمجتمع، وهذا الأخير يؤثر على مستويات الدخل والتعليم والصحة الإسكان وغيرها.

فالتغيير التكنولوجى له آثار واسعة النطاق فى تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية، أو العمرانية، ولقد أسفرت المدينة الصناعية عن قيام تكنولوجيا آلية واقتصاد تسويق ومجتمع صناعى، كما أدى

الأسلوب الصناعى فى الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادى يؤثر على جميع أجزاء المجتمع فلم يكن هناك مفر لأى مؤسسة اجتماعية من الخضوع لتأثير التغيير التكنولوجى والاقتصادى للمجتمع، فالمدرسة والمنزل وغيرهما تتأثر جميعًا بالإطار المادى التى تتركه التكنولوجيا الحديثة.

تأثير التغيير الاجتماعى على الشباب

عندما نتحدث عن التغيير الاجتماعى إنما نعنى بشكل واضح التغيير الثقافى، بمعنى أن التغيير الثقافى أوسع نطاقًا من التغييرات فى البناء، والتنظيم الاجتماعى، ونقصد بتلك التغييرات، تلك التى تطرأ على جميع جوانب الحياة فى المجتمع، ويتضمن ذلك الأسرة والدين والفن، وقضاء وقت الفراغ والترويح على النفس والتكنولوجيا... إلخ.

وهذا النوع من التغييرات إنما ينطوى على درجة عالية من التشابه والاعتماد المتبادل، بمعنى أن التغيير فى الجزء يؤدى إلى تغيرات فى البناء الكلى، فاختراع السيارة على سبيل المثال، قد أدى إلى تحول أساسى فى الصناعة، كما أنه عمل أيضا على رفع معدلات الحراك الاجتماعى، فإن ذلك يعنى تحولات جذرية فى نواحى الحياة المختلفة التى يعيشها الناس فى مجتمع ما.

إن الزعم بأن التغيير فى العالم العربى يسير فى اتجاه واحد، هو التقدم المستمر إلى ما هو أفضل لا تسانده حقائق علمية، فلم تعد نظرية التقدم والتطور تصلح لتفسير اتجاهات التغيير الاجتماعى، وكذلك نظرا لتعقد العوامل المرتبطة بالتغييرات الاجتماعية والثقافية ومع ذلك يمكن أن نقول إن هناك تيارًا عامًا أو اتجاهًا عامًا يتمثل فى زيادة معدلات الانفتاح على العالم الخارجى. أو ما نعبر عنه بالعولمة، بمعنى تعدد شبكة علاقاته بالمجتمعات الأخرى، وهذا يجعل اتجاهات التغيير الاجتماعى متباينة، ويعكس بصورة مختلفة كنماذج التبعية التى يقع فى شباكها الوطن العربى، مما يؤثر على الشباب وينعكس هذا التأثير فى تباين اتجاهات الشباب ونزعاتهم السياسية، الثقافية والاجتماعية المختلفة.

إن أول ما نفكر فيه إنما يتصل بمصادر التغيير الاجتماعى فكرة الاكتشاف،

فكرة الاختراع فيما يتعلق بدور التكنولوجيا، والمخترعات الحديثة فى إحداث تغييرات تتعلق بوضع الشباب واتجاهاتهم ومواقفهم فى الوطن العربى؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن السيارة، الهاتف، اللاسلكى، والتلفزيون والفضائيات وشبكة المعلومات (الإنترنت) تحدث جميعًا تأثيراتها على الشباب فى الوطن العربى دولة فقيرة أو غنية.

إلا أننا لا نستطيع أن نزعم أن التكنولوجيا هى المؤثر الوحيد فى التغيير الاجتماعى، وإنما هناك محددات اجتماعية وثقافية للتكنولوجيا، فالقول بأن الحاجة أم الاختراع إنما يعنى أن هناك شروطًا تحفز إلى التغيير التكنولوجى، ومن جهة أخرى فإن انتشار المعرفة الذى يعد عاملًا ثقافيًا يشجع التغيير الاجتماعى ويعجل حدوثه، وبالمثل كثيرًا ما ترجع مقاومة التغيير أيضًا إلى ظروف اجتماعية وثقافية.

إن التغييرات التى انطوى عليها العلم اليوم، قد شملت مناحى الحياة الاجتماعية كافة، مما جعل المتخصصين فى العلوم الاجتماعية يواجهون مهمة ألا وهى مساعدة الشباب على اكتشاف دورهم فى البيئة المحيطة بهم وأداء هذا الدور على مستوى من الكفاءة والفعالية.

كما كان عليهم أيضًا أن يقدموا للشباب الأسس المدروسة التى يستطيعون وفقًا لها اتخاذ ما هو ملائم ومناسب من القرارات خلال حياتهم اليومية، وتبدو أهمية هذه المهمة وحيويتها حين الأخذ فى الاعتبار تلك الديناميكية التى يشهدها المجتمع المعاصر والتى تتمثل فى عمق التغيير الاجتماعى وزيادة تعقد الحياة الاجتماعية، بتنوع الظواهر التى نتعامل معها يوميًا وتباين العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس.

هذا فضلًا عن شدة تطور تقسيم العمل وزيادة معدلات الاعتماد المتبادل والمتساند بين مختلف الأعمال، ومن بين العناصر البنائية الرئيسة، التى تتألف منها نسق التوجيه الاجتماعى للشباب فى المجتمع الحديث ونظرة الشباب للمستقبل وتصورهم لنسق القيم الملائم لمستوى التقدم الاجتماعى.

العوائق الاجتماعية للتغيير

هناك عدة عوامل تعمل كمعوق للتغيير ومن بينها:

1) المصالح المستقرة:

ويعنى هذا أن التغيير تقاومه جماعة أو أفراد تخشى على سلطتها من الفقدان، أى ثروتها من الاندثار أو الضياع إذا حدث داخل المجتمع تغيير أو تجديد ما.

فالعقبة العملية أمام أى تغيير هى معارضة التجديد بواسطة جماعات قوية منظمة تخشى الخسارة من التغيير، ومثل هذه الجماعات تسمى أصحاب المصالح المستقرة. ويحتاج البيان الواقعى لمصادر مقاومة التغيير الاجتماعى إلى إبقاء واستمرار المصالح المستقرة.

ومن هذا التعريف يمكن اعتبار كل شخص فى هذا العالم صاحب مصلحة بدءًا من الأغنياء ووصولًا إلى الفقراء. فالمحامى مثلًا الذى يترافع فى قضايا الطلاق وما شابه ذلك صاحب مصلحة فى ألا يتغير أو يتم إصلاح قوانين الطلاق، وكذلك الأطباء يقاومون اكتشافًا طبيًا معينًا لأنه يتعارض مع مصالحهم المستقرة؛ وقس على ذلك العديد من الأشخاص، حيث يقول ريتشارد لبيير «إنه لا يوجد إنسان يقبل التغيير يحطم قيمة المهارات والمعرفة التى اكتسبها وإن المطالب التى يحصل عليها هى تعقيد للمهارات الجديدة والمختلفة إذ تمسك بما يملكه».

وهكذا فى كثير من الأحوال فإن الذين يجب أن يتبنوا ابتكارًا جديدًا يحددون أنهم بمرور الزمن سيخسرون الكثير بهذا التبنى.

2) مصالح المكانة:

التغيير سوف يؤثر على مكانة بعض الأفراد فى المجتمع، فعندما تصبح مكانتهم فى خطر يبدأ تحركهم لمقاومة هذا التغيير، حيث إنه فى أغلب المجتمعات وعلى مر الزمان يقوم الفرد بترقية مكانته داخل المجتمع، حيث يصل إلى رقى اجتماعى معين، لكن فى المجتمعات السريعة التغيير لا يكون

للخبرة أى أثر أو قيمة فتتهدد قيمة هؤلاء الأفراد، ونتيجة لهذا فهم يقاومون هذا التجديد فى الأفكار والابتكارات، الحديثة، فالسن لم يعد لها ارتباط بالمكانة الوظيفية، فالأعمال الحديثة تفضل استخدام الشباب المتعلمين تعليمًا عاليًا واستبدال المهارات التقليدية بالآلات الحديثة.

3) الطبقة الاجتماعية:

إن نمط الطبقة والطائفة الصارم يميل عمومًا إلى تعويق قبول التغيير، وبالرغم من ذلك فإن هناك طبقات اجتماعية معينة تميل إلى أن تتفاعل مع التغيير وتحول مجراه بطرق مختلفة.

ففى المجتمعات الطبقية فإن المتوقع من الأفراد أن يطيعوا أوامر من هؤلاء الذين يشغلون الأوضاع العالية فى السلطة، ولا يقبلون التغيير الذى يطيح بمقامهم وسلطتهم.

4) المقاومة الإيديولوجية:

لعل أوضح المقاومات ضد التغيير تتجلى فى الجانب الإيديولوجى وأهم رجال المقاومة هم رجال الدين خاصة فيما يتعلق بتحديد النسل أو تنظيم الأسرة مثلًا، وعمومًا فإن المفاهيم العقلية والدينية وتفسيراتها بالنسبة للقوة القائمة والرعاية والأخلاق والأمن تميل إلى الاستمرار على نفس الوتيرة وإلى معارضة التغيير.

5) تضامن الجماعة:

يتجلى فى المجتمعات الريفية والشعبية شعور قوى بالتماسك والتضامن وينعكس على الروابط المتبادلة داخل نطاق الأسرة والصداقة، التضامن بلا شك هو شىء مفضل لدى الجماعات الصغيرة، وبالتالى فهم ينتقدون أى شخص يحيد عن المبادئ المألوفة وعندما يكون أفراد المجتمع فى نفس المستوى الاقتصادى وخاصة الرخاء فإنهم يميلون بوجه عام إلى إبقاء المجتمع على ما هو عليه والحفاظ عليه.

6) السلطة:

إن السلطة فى كثير من المجتمعات أهم العوامل الفاعلة فى التغيير، إلا أنه فى كثير من المجتمعات تبدو كمؤسسة لم تتم بصورة كافية لكى تقود قرارات الجماعة وتوجهها من أجل القيام بمتغيرات ضخمة، فغالبًا ما يكون الشخص الذى يتحدث عن مشروع فكرة معينة أو تبرع بخدمات محلًا للنقد أكثر مما يمتدح على هذه الخدمة أو المشروع، وقد يُشك فى محاولته لانتهاز الفرصة لأجل مكاسب شخصية.

7) الخوف من المجهول:

هو عامل ينتج عن المقاومة الأولية لأى تجديد؛ فهو الخوف من المجهول أو غير المألوف أو المعتاد، فمثلا بعض الأفراد ـ إن لم نقل المجتمعات ـ لا يستخدمون الطائرة خوفًا منها. ويفضلون السفر بالسيارة رغم أن نسبة الوفيات التى تسجل فى السيارة أكثر منها فى الطائرة. «وبهذا يعتبر الخوف من المجهول أحد عوامل مقاومة التغيير الذى يهدد حياة الأفراد ودخلهم وسلطتهم».

8) الآراء الأخلاقية:

إن التغيير غالبًا فى نظر المجتمعات يعكس خوفًا على المقدسات الأخلاقية فيهم فينتج مقاومة شديدة إذا تعارض هذا التغيير مع الأخلاق السائدة. إن من الضرورى الإبقاء على الأخلاق السائدة، فمثلًا الكثير من المجتمعات تعارض تحديد النسل أو منع الحمل لأنه تعدٍ على قداسة وحرية الحياة.

حيث إن الكثير من أشكال المقاومة تتأتى من التمسك بالقيم الأخلاقية والجمالية المعتادة والمألوفة. فهناك الكثير من الابتكارات والاختراعات تعرضت للمقاومة لأنها فى نظرهم تحرمهم من الأصوات والروائح والمناظر التى اعتادوا عليها.

9) تحكيم العقل:

وهنا يظهر لنا أن مقاومة التغيير تنشأ من أسباب معقولة تظهر نتائجها أضرارًا

قد تمس أو تضر النسق الاجتماعى السائد وتكون نتائجه غير عملية، وأحيانًا تكون الأسباب المنطقية والعقلية للمعارضة هى أى شىء إلا أن تكون أسبابا منطقية، فعندما كانت معارضة السرعة التى يسير بها القطار لا تتجاوز 30 ميلًا على أنها تضر بالإنسان ولا يستطيع تحمل هذه السرعة إلا أنه ثبت بعد مرور الزمن أن الإنسان تحمل أضعاف هذه السرعة.

العوائق الثقافية للتغيير

أكثر الأفكار لا تكون كاملة عند ظهورها وإن بعض الناس لا يعترفون بتفوق المفكر الذى أبدع فكرًا جديدًا إلّا بعد شروط ومراحل، فالمفروض على المفكرين والعقلاء فى المجتمع أن يتعاملوا مع الجديد على الأصل أى أصالة الحرية إلّا إذا كان ضارًا فيمنع.

على أن من أهم الأسباب التى قد تعوق التغيير السليم السطحية فى إدراك هذه العملية مما يحولها إلى انتكاسة تحمل معها الكثير من السلبيات فتصبح تخلفًا، ونرى ذلك جليًا فى تلك المجتمعات التى تستورد التكنولوجيا الحديثة وهى تحمل فى كيانها ركامًا هائلًا من التخلف المعنوى.

وهذا أمر أحدث فجوة كبيرة فى داخل تلك المجتمعات بحيث خلفت هذه الفجوة مشكلات ثقافية جديدة، لذلك فإن «أى ردة فعل يظهرها المجتمع يجب أن تنطوى على قيمة تكيفية أو انسجامية مباشرة للإنسان فى الوقت الذى يكتسى فيه مخطط الحياة شكلًا ثقافيًا».

وهذا يثبت أن التغيير الثقافى السليم يبدأ نفسيًا وفكريًا ومعنويًا قبل أن يكون ماديًا أو شكليًا، فعلى سبيل المثال التحول الذى يمكن أن تتبعه بعض الجماعات والمؤسسات فى تطوير كيانها عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يتحول إلى عبء كبير إن لم يرافقه تطوير فى السلوك العلمى والفكرى لهذه المؤسسات، فإذا كان المنهج الاستبدادى والفردى يسيطر على روح هذه المؤسسات فإن أكثر ما استثمرته سوف يستنزف ويضيع بمرور الزمن،

لأن التغيير يبدأ من روح الإنسان ونفسه وعقله لا بالشكليات المادية التى هى مجرد وسائل تخدم العمل وليس كل العمل.

لذلك يرى علماء الاجتماع أن التقدم المادى يجب أن يساوقه تغيير معنوى: «إن عناصر الثقافة تتغير بنسب متفاوتة، فالعناصر المادية فى التراث الثقافى تتغير بسرعة أكبر من العناصر المعنوية، لذلك كان على المتغير المتابع وهو الجوانب المعنوية أن تتغير بنفس السرعة حتى لا يحدث تخلف ثقافى؛ ويطلق على فترة التخلف هذه اسم التكيف المتأخر أو سوء التكيف، ويترتب عليها فى الغالب حدوث اضطراب فى العلاقات الاجتماعية أو انحلال اجتماعى».

فالمؤسسة أو الجماعة التى تحتاج إلى التغيير ونفض غبار الجمود والركود لابد أن تتجه إلى التغيير الثقافى وإيجاد آلية ثقافية جديدة تعتمد على التربية الفكرية والنفسية للفرد حتى يمكن أن يتكيف مع الأهداف الجديدة التى وضعتها المؤسسة، فإذا قررت المؤسسة أن تغير منهجيتها من الأسلوب الفردى أو الاستبدادى إلى الأسلوب المؤسساتى أو الشورى فلابد أن يكون التغيير جذريًا يشمل العناصر النفسية والفكرية وليس مجرد تغيير شكلى وإلّا فإن هذا التغيير يصبح تخلفًا.

وتظهر المقاومة فى هذه الناحية، أى الثقافية عندما يتعلق الأمر بالمعتقدات والقيم التقليدية، وهناك عدة عوائق نذكر منها:

1 ـ القدرية:

تعتبر القدرية جزءًا من مقاومة التغيير، حيث يقول «لبيير» (ففى أجزاء كثيرة من العالم نجد ثقافات يعتقد أصحابها بأن الإنسان ليس له تأثير فى مستقبله أو مستقبل الأرض، وأن كل شىء يرجع إلى مشيئة الله، فالله وليس الإنسان هو الذى يستطيع أن يحسن حاله).

فأحيانًا تسهم المعتقدات الدينية والمقدسات والكتب الدينية فى الاتجاهات القدرية وتغذيها ويحدد «فوستر» بعض هذه الصور ففى الريف البرازيلى حيث وجد وزير الصحة البرازيلى صعوبة فى إقناع الأمهات فى شهر مايو بطلب

المساعدة الطبية لأطفالهن لأنه فى المعتقد الكاثوليكى أن من يموت هذا الشهر وهو «شهر العذراء مريم» فإنها تناديه ليذهب إليها، أى الميت فى هذا الشهر.

2ـ العرقية:

وتنشأ المقاومة للتغيير من إحساس الشعوب أنها متفوقة عرقيا وهذا ما ينشأ لدى الكثير من الشعوب قبل اختلاطها بالشعوب الغربية الأخرى حيث يقول «فوستر» إن الجوهر الحقيقى للثقافة كما نعتقد جميعا هو ما نفكر فيه ونعمله وهى الذى غير متقبل للأفكار وطرق حياة أخرى. ونتيجة لذلك فإن العرقية غالبا ما تشكل حصنًا منيعًا من أى تغيير..

3ـ معايير التواضع:

إن الأفكار الخاصة بالتواضع تشبه الأفكار المتعلقة بأى شىء فى حالتها الثقافية يقول «بوك فيليب»: (السلوك اللائق فى موقف ما قد يكون سلوكًا شائنًا فى موقف آخر.

وقد تظهر المقاومة للفحص الطبى فى كثير من الثقافات وخاصة إذا كان الطبيب رجلًا حيث يعارض الرجل أن تظهر زوجته أمام رجل غريب ولو كان طبيبًا فى حين أن العرى أو نصف العرى فى مجتمعات أخرى قد يكون مقبولًا ولا يرتبط الحشمة على إخفاء الأعضاء الجنسية.

4ـ التكامل الثقافى:

يستخدم «فانزر» عالم الأنثروبولوجيا استعارة مهمة وذلك بمقارنة الثقافات العالية التكامل بأنها آلية الساعة، فالإدخال السريع لعناصر التجديد فى مثل هذه الثقافة هو بمثابة إسقاط حبة رمل فى آلية الساعة فتتحرك ببطء أو يقل تنظيمها نتيجة دخول هذا العنصر الجديد، وهكذا فحسب رأيه إن الثقافات المتكاملة تميل إلى مقاومة أكثر من الأقل تكاملًا، حيث تميل الأخيرة إلى التأثر بالتغيير إذا لم يكن متأصلًا أو مفاجئًا.

5ـ أنماط الحركية:

تتكيف الأنماط الحركية وأوضاع الجسم المعتادة بالثقافة والتعلم فى الطفولة يقول «فانزر»:

(الثقافة هى التى تقرر الأوضاع التى ننام ونجلس ونسترخى فيها؛ والثقافة تقرر الحركات التى نستعملها، وكيف نتعامل مع أجسامنا فى عدة مواقف).

فغالبًا الحركات غير المألوفة لدينا والجديدة تتعرض للرفض، حيث إن من الصعب تغيير الأنماط السلوكية الثابتة. فمثلًا فى جزر «الكوك» فقد اخترع موقد للطبخ يحمى الطعام من التراب والحيوانات ويحمى النساء من الانحناء طوال الوقت أثناء الطهى إلا أنه قوبل بالرفض لأنه فى نظرهن مرتفع ويتطلب الوقوف على القدمين أثناء الطهى.

6ـ الخرافات:

هى القبول لمعتقد لا يمكن استبداله بحقائق فيها الكثير من العوائق فى طريق التغيير.

ففى «روسيا» مثلًا قوبلت المجهودات الخاصة بالتربية الغذائية بمقاومة، ويرجع ذلك إلى اعتقاد النساء أن أكل البيض يؤدى إلى عدم الخصوبة وإصابة الأطفال بالصلع.

وفى الفلبين يوجد معتقد أن أكل الدجاج مع الهريس فى الوقت نفسه ينتج عنه مرض الجذام، وبعض المناطق يعتبر تناول اللبن فى الأشهر الأخيرة من الحمل يسبب ضررًا بالغًا، وهناك من يعتقد أن تناول الطفل للماء عند شهور ولادته الأولى يسبب له البرودة ويؤدى إلى خلل فى توازن حرارته، وفى «غانا» يعتقدون أن تناول الأطفال للحم والسمك يسبب لهم ديدانًا معوية. ومن الواضح أنه حيث تسود مثل هذه الخرافات فإن القبول بالجديد الذى يعارض الآراء التقليدية، يكون محلًا للمقاومة والرفض.

تتمثّل النسويات ثقافة التغيير على أنّها ثقافة التربية على حقوق الإنسان حتى ينشأ جيل سويّ قادر على العطاء، وعلى بناء علاقات تبادليّة ناجحة.

والمتابع للخطاب النسويّ الذى ظهر بعد الثورات، يتبيّن أنّ النسويات حلمن بتغيير أحوالهن نحو الأفضل وسعين إلى التعبير عن طموحاتهن فلا عجب أن ارتفع سقف المطالب لديهنّ: المطالبة برفع التحفّظات عن السيداو CEDAW (اتفاقيّة مناهضة التمييز ضدّ النساء)، وبتحقيق المساواة فى الإرث، وبتثبيت مبدأ التناصف فى الانتخابات...

ولكن ما إن تشكّلت الحكومات الأولى، والمجالس التى جاءت بعد الثورات حتى تعالت أصوات النساء معبّرات عن خيبة آمالهن فيما يتعلّق بتمثيلهن فى صلب تشكيلة الوزراء والعمد (المحافظين) والمجالس.

بيد أنّ مظاهر النكوص لم تتوقّف عند المشاركة السياسيّة للمرأة فى مواقع صنع القرار، وفى تركيبة الأحزاب السياسيّة، فمظاهر الردّة تجلّت أيضًا فى عودة التحرّش بالنساء فى المظاهرات، وفى الاعتداء عليهنّ فى الفضاء العام وكذلك فى تشويه صور الناشطات.

وقد دفعت هذه الأحداث النسويّات إلى إعادة النظر فى نوع التحديات المطروحة. ولئن عنّ لبعضهن الانصراف إلى العمل السياسيّ أو الاقتصاديّ أو الجمعياتى بدعوى أنّ الوطن يحتاج إلى جهود الجميع دون اعتبار الجنس، فإنّ العنف الممارس عليهن نبّههن إلى أنّ حقوق النساء أضحت مستهدفة بعد الثورات، وهو أمر يستدعى الاعتبار من تجارب سابقة عرفتها الجزائر، وإيران، والعراق، وأفغانستان من جانب، ومواصلة النضال من أجل حماية المكتسبات من جانب آخر.

وتقتضى ثقافة التغيير، من منظور النسويات، تغيير العقليات، وتجذير الوعى بالمساواة القانونية، والسياسيّة والاقتصاديّة، والاجتماعيّة. فعلى مستوى واقع مشاركة المرأة السياسيّة هناك الفجوة بين حضور الرجال وحضور النساء. ولا

يكفى فى مثل هذه الحالة، أن يردّد السياسيون أنّ أبواب الأحزاب والمنظّمات أضحت مفتوحة أمام النساء بل يجب أن يقتنع الرجال والنساء بأنّ عهد احتكار الرجل الفضاء السياسيّ قد ولّى.

ولئن وعت النساء أنّ ترشّح المرأة للرئاسة لن يتحقّق، وإن بشّرت الثورات بتغييرات كبرى، فإنّ إقدام المرأة المصرية على ترشيح نفسها قد مثّل حدثًا رمزيًا بالغ الأهميّة على مستوى المنطقة، إذ لم تفكّر أيّ تونسيّة فى تحدّى الرأى العام بالرغم من اعتبار المرأة التونسيّة أنموذجًا فى حين سعت بثينة كامل إلى إرباك نسق التمثلات والصور النمطيّة.

وبإعلان المرأة المصرية عن ترشّحها تأكد مرّة أخرى أنّ نساء عديدات بدأن يضعن مقولة «الطبيعيّ» موضع تساؤل. فالبديهى فى نظرهن، التعامل مع جميع المواطنين على أساس المساواة، وليس (من الطبيعيّ) أن يعتقد الناس، وهم فى القرن الواحد والعشرين، أنّ المرأة غير مؤهلة لتولّى المناصب القياديّة السياسية.

إنّ المشاركة السياسيّة للمرأة، فى نظر النسويّات، لا ترتبط بالعمل على الرفع من عدد المنخرطات فى هذه الهياكل السياسيّة، بل لابّد أن تشعر المرأة بأنّ هذه الأطر تعبّر عنها وعن مشكلاتها، وأنّها تتبنّى القضايا المترتّبة على ممارسة التمييز ضدّ النساء.

وبين أنّ ثقافة التغيير، من منظور النسويات، تقوم على ربط ما انقطع فى علاقة السياسة بالثقافة، والعمل من أجل مواجهة مظاهر النكوص الاجتماعيّ من خلال تبنّى السياسيين لسياسة واضحة وجريئة، وسعيهم الجادّ إلى القضاء على ازدواجيّة الخطاب، والممارسة التى تكشف عن تأرجح بين الموروث الثقافيّ التقليديّ، وادعاء الحداثة واتّخاذها شعارًا لا ممارسة.

وبالإضافة إلى ما سبق تتطلّب ثقافة التغيير تغيير نظرة المرأة إلى ذاتها، ونظرة الرجل إليها. وهو أمر يقتضى مواجهة النظام الأبويّ العتيد، والتصدّى لأشكال حضوره وفاعليته.

فالمتأمّل فى طبيعة العلاقات الاجتماعيّة السائدة يتفطّن إلى أنّها باتت تلجم التطوّر الفرديّ والاجتماعيّ، وتعوق تحقيق الوفاق الوطنيّ والسلم الاجتماعيّ. وهو أمر يستدعى تكثيف الجهود من أجل التغيير فى التركيبة الشخصيّة لكلّ من الرجل والمرأة، وفى طريقة تفكيره/ ها ونمط سلوكه/ ها وعلاقاته/ ها. ولعلّ عودة النسويات إلى مقولة التمكين السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والدينيّ مفهومة فى سياق المدّ الرجعيّ الذى تعيشه البلدان التى عاشت الثورة.

لقد دفع هذا الوضع المتأزّم على مستوى العلاقات الاجتماعيّة النسويات إلى تكثيف جهودهنّ من أجل فضح الانتهاكات، وتحليل ظاهرة تفاقم أشكال العنف ضدّ النساء(عنف ماديّ، وعنف نفسيّ، وعنف لفظيّ، وعنف رمزيّ) فظهرت استراتيجيات جديدة منها التشبيك بين الجمعيات الناشئة، والجمعيات العريقة. وعقد المؤتمرات المشتركة، وتنظيم الدورات التدريبية للإعلاميين وللناشطات وغيرهم، فى محاولة لزعزعة البنى الذهنيّة التى تقف بوجه التغيير، وتجميع كلّ الشروط اللازمة لتكريس الثقافة المدنيّة، والحدّ من التداخل بين السياسى والدينيّ.

وتومئ مختلف الأنشطة التى انخرطت فيها النساء بكلّ حماس، إلى إيمانهن بأنّ الثقافة أداة ضروريّة لتغيير فهوم الناس، وسلوكهم، وممارساتهم.

وطالما أنّ التغيير يأتى عن طريق التعلّم فإنّ الناشطات الجمعاويات والمثقّفات، والفنّانات لم يتوانين عن بثّ الوعى عن طريق التواصل مع الآخرين، والالتحام بالطبقات المعدمة، وإقامة حوارات، كلّ ذلك من أجل دفع الناس إلى تغيير أنفسهم حتى يسهل عليهم التأقلم مع روح الثورة، وتفهّم المطالب التى قامت من أجلها.

وما من شكّ فى أنّ تغيير التصوّرات وطريقة التنشئة والسلوك «يشترط فيه القطيعة مع الماضى، وإعادة النظر فى السلوكيات والممارسات القديمة، وفرض منهج جديد على مستوى الرؤية والفعل».

وتتطلّب عمليّة التغيير أيضًا إقناع الجموع بأهمّية تحقيق الذات عبر العمل

التطوعيّ، خاصّة بعد رفع الحظر عن النشاط المدنيّ، وبدأت الأنظمة الجديدة تعى أنّ التغيير هو محصّلة التفاعل بين المجتمع والدولة ومن ثم يتعيّن على الحكومات تشريك ممثّلى المجتمع المدنيّ فى اتّخاذ القرارات المصيريّة.

لم تؤمن النسويات بضرورة تكريس الثقافة المدنيّة القائمة على حقّ المواطن/ ة فى المشاركة فى جميع مراحل البناء، واتّخاذ القرار، واختيار الممثّلين بل إنّهن عملن أيضًا على التحرّر من سلطة الزعيم ـ الأب، ومن أسر الفكر الخرافيّ، فبدت الدعوة إلى تجسيد مظاهر العقلنة، وسيادة الفكر النقديّ جليّة فى خطاباتهنّ.

ولمّا كان استغلال تكنولوجيا التواصل ضروريًا من أجل مواجهة الثقافة المهيمنة، وفرض ثقافة مغايرة فإنّ النسويات لم يتوانين عن النضال عبر الكتابة فى المواقع، وفى المدوّنات، ومواقع التواصل الاجتماعيّ، وفى إرسال الدعوات التعبوية عبر الإرساليات القصيرة.

ولا غرو أنّ اقتحام النساء الفضاء المعلوماتى الرقميّ، وتمرّسهن بوسائل التواصل، جعلهن يساهمن فى تغيير الصور النمطيّة، والتمثلات الاجتماعيّة، ويدفعن نحو إعادة النظر فى مقولات الأنوثة/ الذكورة، والعقل/ العاطفة، الفنّ/ المجتمع، وغيرها.

ولا يمكن التغاضى عن أصوات نسائيّة جديدة برزت من خلال الحوارات التى تجرى على صفحات الفايسبوك، وهى تجسّد الوعى بالذات، والتطلّع إلى تحقيق مطالب جوهريّة تتجاوز الحصول على الرغيف. إنّ هذه الأصوات تتوسّل بوسائط حديثة، وأساليب جديدة بهدف مقاومة تظهر فى لبوس جديد، وتتجلّى عبر الغناء، والتعليقات الساخرة واللاذعة، والنكتة، والأقوال المأثورة، والحكم، وأقوال الجهابذة، ومقاطع الفيديو، والرسم، وتبادل صور الفوتوشوب والكاريكاتور، وغيرها.

ويمكن القول إنّ النسويات استطعن الإفادة من دروس التغيير وتحويلها إلى ثقافة ممنهجة لتصبح سبيلًا إلى إحداث تغييرات أوسع تخدم قضايا التنمية،

والتطوّر فى المجتمع العربى. فضلًا عن تصميم هؤلاء على البحث فى خلفيات ثقافة التغيير وتمثّلاتها الاجتماعية والثقافيّة، وتمظهراتها فى مختلف الجوانب الأدبيّة، والفنيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة والإعلاميّة.

وفى مقابل صوت يؤمن بدور الإبداع الفنّى فى ثقافة التغيير، وطرح نسويّ يلحّ على فاعليّة المرأة وثقتها بقدراتها على تغيير الأوضاع القائمة، واستبدال البنى المهترئة والمتكلّسة ببنى علائقية قائمة على الاحترام المتبادل، والشراكة، والمساواة، وضمان الحقوق، يبرز صوت آخر يرى أنّ الأوان قد حان لتظهر المرأة المسلمة المتصالحة مع هوّيتها، والساعية إلى تطبيق مشروع مجتمعيّ ينهل من المرجعيّة الإسلاميّة ويخدمها.

يلمح الناظر فى خطاب هذه الفئة ـ على اختلافها ـ استعادة لصور قديمة ونبشًا فى الذاكرة، وتوظيفا، فى الغالب، لمصطلحات متداولة لدى أصحاب الفكر الأصوليّ. ولئن اتّفقت المنضويات تحت هذا التيّار مع النسويات فى إيمانهنّ بضرورة الانخراط فى الشأن العامّ، وبأنّهن أضحين فواعل التغيير، فإنّهن اختلفن فى التصوّرات.

فنساء الأحزاب السياسية ذات المرجعيّة الدينيّة يتموقعن من خلال الولاء الأيديولوجى: فهنّ نساء فى خدمة النظام البطريكيّ، يأتمرن بأوامر الشيوخ والقياديين، ويوظفن جهودهنّ لخدمة مصالح الحزب.

وهن إذ يفعلن ذلك، يؤكّدن أنّ النساء لا يمكن أن يكن فى مواقع صنع القرار باعتبار أنّ أدوارهن تكمّل أدوار الرجال، ولا يمكن أن تكون محقّقة للمساواة التامة والفعليّة.

أمّا أسس ثقافة التغيير فإنّها تقوم على مراعاة الخصوصيّة الدينيّة للبلدان العربيّة، ومقتضيات الهويّة الإسلاميّة وأوامر الشرع. وبما أنّ الثورة هى حسب تعريف بعضهن، تحوّل كبير فى بنية المجتمع فإنّ غاية ما تصبو إليه النساء هو «أسلمة» المجتمع، ولن يتسنّى ذلك إلاّ متى تفانين فى ممارسة الدعوة.

وقد وفّرت الجمعيات النسائيّة الخيريّة الناشئة فضاء مهمّا للنشاط الدعويّ القائم على إحياء قيم التضامن، والرحمة، والمودّة، والإخاء وغيرها.

غير أنّ التوظيف السياسيّ لمثل هذه الأنشطة جعلها تحيد عن الخطّة المرسومة لتتحوّل إلى جمعيات داعمة للأحزاب تعمل كلّ ما فى وسعها من أجل استقطاب النساء لغاية منفعيّة تتمثّل فى كسب أصواتهن فى الانتخابات. وهكذا توارى البعد الروحيّ، والخطاب الأخلاقيّ ليحلّ محلّهما خطاب كرّس الفرز وفق النظام الثنائيّ المتضاد: محجّبة/ سافرة، مؤمنة/ كافرة، إسلامية/ علمانية،....

ولا تبدو الإسلاميات مهمومات بشأن تولّي المرأة مناصب قيادية، وتحقيق المساواة على أساس المواطنة، والتصدّى للتمييز ضدّ النساء.

فالمرأة لابدّ أن تقدّم مصلحة الأمّة على مصلحة النساء. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى النهضاويات فى تونس، فقد صادقن على الفصل 28 فى كتابة الدستور الذى يعتبر أنّ المرأة مكمّلة للرجل ورفضن مقترح القوى الديمقراطية الذى نصّ على المساواة، ومناهضة التميز ضدّ النساء.

وقبل ذلك شنّت مرشحات عن حركة النهضة هجومًا ضدّ الجمعيات التى تدافع عن الأمّهات العازبات.

ولئن وظّفت النسويّات الوسائط الجديدة من أجل بثّ الوعى بالحقوق والمكتسبات وما يتهدّدها فإنّ الإسلاميات حرصن على اعتماد وسائل التواصل الحديثة لنشر الثقافة الإسلاميّة (الهادفة) ولبناء شخصية المرأة المسلمة، تلك التى عرفت ذاتها (وعادت إلى فطرتها الإلهية)، وصارت قادرة بعد الثورة، على المجاهرة بآرائها.

وتكمن وسائل اكتساب الوعى والمعرفة بالواقع فى: القراءة، والاطلاع على الحياة اليوميّة للناس، والتواصل معهم عبر الاجتماعات والمحاضرات، والندوات واللقاءات، التى بها يلتقى المرء نظراءه ممن لهم الهم (كذا) والاهتمام

المشترك، فيتبادلون الأخبار والآراء والتجارب، ويكتسب المرء بذلك المعرفة ويجدد الخبرة.

أمّا دور المرأة المسلمة من منظور الإسلاميات، فإنّه يتمثّل فى الدفاع عن مبادئ الدين، وتكريس كلّ جهودها فى سبيل نصرته، والتصدّى لخصومه من علمانيات وليبراليات ونسويات ومتغرّبات وغيرهن بعد أن ترسّخ لدى الإسلاميات اعتقاد بأنّهن يعشن حربًا من أجل إثبات وجودهن. إنّها مواجهات فكرية وثقافية تخوضها الأمّة الإسلامية اليوم، لاسيما فى البلاد التى تحرّرت من الأنظمة القمعيّة.

تُبين هذه التصوّرات الخاصّة بأدوار النساء ومواقعهن، والمسؤوليات المنوطة بعهدتهن تمثّلًا للحداثة على أساس أنّها تنقسم إلى وجه مادّى (اختراعات، ووسائل تكنولوجيا وأجهزة تواصل،...) إيجابى يوظّف لخدمة «الجهاد» الذى تقوده الأحزاب الإسلاميّة من أجل قيادة مرحلة ما بعد الثورات العربيّة، ووجه معنويّ مرذول تقاومه لأنّها ترى أنّه يعكس الغزو الثقافيّ.

غير أنّ المطلع على النسق التمثيلى لثقافة التغيير يدرك أنّ الناشطات الإسلاميات وإن نفين تبنّيهن للأجندة النسوية حسب النموذج الغربى، فإنّهن أعربن عن عدم رضائهن على وضعهن داخل الحركات الإسلاميّة، ورغبن فى أن يُنظر إليهن على أساس أنّهن مؤهلات لتبوّؤ مناصب قياديّة، ولسن فقط عاملات نشيطات فى البنية التنظيميّة،قادرات على التعبئة أثناء الحملات الانتخابية، وهو أمر ينمّ عن تأثّر ببعض مضامين ثقافة حقوق الإنسان ومحاولة التوفيق بينها وبين ركائز الفكر الإخوانيّ.

كشفت الثورات العربية عن وجود فئة من النساء المنتميات إلى التيارات السلفية لم يكنّ مرئياتٍ من قبل. وبات الدفاع عن ‹النقاب›، وبَيْتُوتة المرأة، ومنع الاختلاط من ضمن أهمّ الأولويات. وشيئًا فشيئًا تسرّب الخطاب السلفيّ المتشدّد إلى بلدان، خالت أنّ قلاعها محصّنة ضدّه، ولعلّ تونس خير مثال دالّ

على ذلك إذ عاشت المؤسسات التعليميّة، وفى مقدّمتها كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة/ تونس، أزمة حادّة بسبب إصرار المنتقبات على حضور الدروس رغم تمسّك المجلس العلميّ بقرار الرفض، وكان المبرّر بيداغوجيًا يؤكّد عسر إنجاز عملية التواصل فى حالة التباس الهويات.

وفى أوائل شهر مارس 2012، عقد مؤتمر عالميّ لنساء «حزب التحرير الإسلامى التونسى» «الخلافة نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسى» أشادت فيه المتدخلات بمناقب نظام الخلافة الإسلاميّة مؤكدات أنّه النظام الوحيد القادر على ضمان حقوق المرأة المسلمة.

وأكّدت شابات حزب التحرير أنّ نظام الحكم الإسلاميّ هو النموذج الوحيد الذى يصون كرامة المرأة، ويؤمّن حقوقها فعلًا لا قولًا. ودعت هؤلاء «جميع النساء اللاتى يؤمنَّ بضرورة إيجاد تغيير حقيقيّ للمساهمة والعمل من أجل إيجاد هذا النموذج المضيء الذى يُحقق الكرامة والأمان والعدالة للأمهات والبنات والذى سيقف منارة شامخة لحفظ وتأمين حقوق المرأة فى العالم.

وتطرّقت المسؤولة عن حزب التحرير فى تونس إلى مشروع دستور دولة الخلافة وذكرت أنّ هذا الدستور لا يبيح للمرأة أن تتولّى الحكم فلا تكون خليفة ولا معاونًا ولا عاملًا ولا تباشر أى عمل يعتبر من الحكم وألا تكون قاضى قضاة ولا قاضيًا فى محكمة المظالم ولا أمير جهاد.

وأضافت «بوظفرى» أنّ الأصل أن ينفصل الرجال عن النساء ولا يجتمعون إلّا لحاجة يقرّها الشرع ويقرّ الاجتماع من أجلها كالحجّ والبيع كما ورد فى دستور الخلافة «حسب قولها».

أمّا فى مصر فقد سبّب نزول دعاية حزب النور السلفى الذى استبدل صورة مرشّحته بصورة وردة، ضجّة كبيرة دفعته إلى تدارك أمره لاحقًا فنشر اسمها تحت صورة زوجها، ممّا أدى إلى فزع منظّمات المجتمع المدنيّ، وتساءل الناس عن جدوى عدم الكشف عن وجه المرشّحة، والحال أنّ الناخب من حقّه أن يعرف من ينتخب.

تقول رئيس مؤسسة المرأة الجديدة في هذا الصدد: كيف لتلك المرشحة أن تواجه الجماهير وهم لا يعرفون صورتها، ولم يسمعوا صوتها؟، وكيف لامرأة سمحت للآخرين بأن يعتبروا صورتها وصوتها عورة، أن تتفاعل مع المجتمع، وتسعى إلى انتزاع حقوقه من السلطات؟، كيف لها أن تناقش القوانين، وتشتبك مع القضايا التي تخصها وتخص المجتمع.

أمّا المرشّحات المنتقبات فإنّهن اضطررن إلى الظهور في الإعلام للدفاع عن موقفهن، معتبرات أنّ الليبراليين والعلمانيين يحتكرون الحريّات الشخصيّة لأنفسهم ويحجبونها عن الآخرين.

تُشير مثل هذه العينات إلى ملامح ثقافة التغيير المنشودة عند أتباع الفكر السلفيّ، إذ ينطلق هؤلاء من حقيقة مفادها أنّ الثقافة السائدة لا تتلاءم مع خصائص المجتمع الإسلاميّ (الحقّ) فهي لا تُعين المسلم على عيش حياته وفق النمط الإسلاميّ (الصحيح)، ومن هنا بات العمل على تغيير أسس هذه الثقافة واجبًا على كلّ مسلم ومسلمة.

وترى المنضويات تحت هذا التيّار أنّ وسائل الإعلام تبثّ الأفكار الضالة والمنحرفة التي تغوي المرأة وتشجّعها على التمرّد على الدين، وعلى رفض سلطة الرجل وتدفعها إلى المطالبة بحقّها في التصرّف في جسدها بكلّ حرّية، وبتولّي المناصب القيادية، والاختلاط بالرجال إلى غير ذلك.

وباسم الموضة تعرض وسائل الإعلام على المرأة أنواعًا من الملابس الفاضحة والمشابهة لملابس الرجل فتتأثر مجموعة من النساء بما يعرض عليهن فيخرجن عن الدين والأخلاق، وعن قوامة الرجل، ويتشبّهن بأخلاق (الفاجرات) وتصرّفاتهن دون تفكير أو تمييز بين الخير والشرّ.

وبغية إصلاح الإعلام تعيّن إيجاد البديل وقد تمثّل في تأسيس قناة (ماريا) للمنتقبات التي اعتبرت قناة فضائية موجّهة للنساء لتعليمهن أسس دينهن حتى يتُبن، ويصبحن قادرات على ممارسة الدعوة.

والملاحظ أنّ أصحاب القناة قرّروا التوجّه إلى أطفال العائلات المسلمة،

ليعلّموهم منذ سنواتهم الأولى أنّ الهداية والالتزام ينطلقان بالزيّ الشرعى، وهو الجلباب الفضفاض والنقاب.

فلا عجب أن تغيب البرامج المسليّة، وأفلام الكارتون وأن تختفى معالم وجوه الدمى المتحرّكة، وتُستبدل برءوس من القماش ترتدى النقاب وتحبّذ القاتم من الألوان.

لقد آمنت النسويات بأنّ التغيير لا يحدث دفعة واحدة ومن دون مخاضات عسيرة طويلة، ومكلّفة وسقوط ضحايا. أمّا الإسلاميات والسلفيات فإنّهن رمن تحقيق الحلم الذى ضحّين من أجله طيلة سنوات القمع بأسرع ما يمكن متعاليات على الواقع، متجاهلات طبيعة العصر. فاعتبرن أنّ ثقافة التغيير قابلة للتحقّق إذا ما تشبّعت بنفس إسلاميّ، وتوافرت العزيمة الصادقة، والرغبة فى خدمة أهداف الأمّة.

فلا غرابة أن تتعالى الأصوات النسائية المطالبة بمنع الاختلاط، ومنع خروج النساء وتطبيق الشريعة، أو تلك التى تلحّ على استبدال المساواة بالتكامل، وتريد التراجع عن قوانين الخلع، وعن المطالبة بمنع تعدّد الزوجات، وعن التبنّى، وعن رعاية الأمهات العازبات وغيرها من المسائل التى أضحت مدار جدل واسع بعد الثورات العربية.

ثقافة التغيير من منظور رجاليّ

يسمح التأمّل فى خطابات النساء بالوقوف عند الاختلافات داخل المجموعة النسائيّة. فكلّ فئة بنت ثقافة التغيير على أسس مغايرة.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الرجال، فالبعض فهم التغيير من خلال مقولة تطبيق الشريعة وإحلال الدولة الإسلاميّة أو الخلافة الإسلامية محلّ الدولة المدنيّة، فى حين اعتبر آخرون أنّ الدولة المدنيّة هى الأنموذج القادر على إحلال الديمقراطية محلّ الاستبداد.

ذهب المنتمون إلى التيارات اليسارية من ليبراليين وعلمانيين واشتراكيين

وغيرهم إلى أنّ الدولة المدنيّة هى القادرة على إحلال ثقافة التغيير وهى الضامنة للحريات التى ستمكّن الناس من التعبير عن آرائهم، والمشاركة فى بناء الديمقراطيات الحديثة.

وقد تحوّلت الديمقراطية، فى خطاب ممثّلى هذا التيّار، إلى قيمةً اجتماعية وثقافيّة تتطلّب رسم خطّة عمل، تتسم بالوضوح فى الرؤية والشمول فى المعرفة. وقد آمن هؤلاء بأنّ الثقافة وعى ورؤية وقيم تُترجم جهد الإنسان الخلاّق القادر على إحداث التغيير.

ولئن وضّحت الثورات أنّ الثقافة تتغيّر بأساليب تختلف عن أساليب تغيير السياسات والأنظمة فإنّ أصحاب الطرح اليسارى ألحوا على ضرورة العناية بالشأن الثقافى، ذلك أنّ التغيير الثقافى هو فى نهاية المطاف تغيير لعقل ولرؤية للعالم، وليس فقط لأساليب حكم الدولة أو تقنيات إدارة المجتمع.

ونظرًا إلى بروز أصوات تكفّر المبدعين وتمارس العنف ضدّ الفنانين والمثقفين وتخوّنهم فإنّ الدفاع عن الحريات صار من أبرز الأولويات المطروحة على أصحاب الطرح اليساريّ رجالًا كانوا أو نساء.

وقد تفطّن هؤلاء إلى أنّ ثقافة التغيير تتطلّب تغيير البنى الذهنية، وتجديد التصوّرات، والاعتراف بالقوى الفاعلة والحاملة لمشروع التغيير والقادرة بالفعل على تنفيذه.

ويقتضى التغيير أيضًا، إحداث قطيعة مع الماضى وتأسيس مشروع جديد تعضده ثقافة متينة تخوّل للأفراد استكمال الثورة فى مجالات عديدة.

أمّا فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين، فقد اعترف ممثّلو هذا التيّار بمشاركة النساء فى الثورة إلاّ أنّ البعض منهم ظلّوا متردّدين فيما يتعلّق بتمكين النساء من احتلال مواقع قيادية داخل الأحزاب.

والواقع أنّ الإقصاء أو التغييب أو الحدّ من تمثيليّة النساء قد صاحبه تهميش للحضور الشبابيّ داخل مواقع صنع القرار. وقد برّر السياسيون هذا الأمر بأنّ

النساء والشبّان يفتقرون إلى الكفاءة والخبرة والكياسة والدهاء، وأنّ الأولويات المطروحة في مثل هذه المرحلة التاريخيّة، هي بناء الديمقراطية وليست معالجة المسألة النسائيّة.

وتبيّن أنّ تنافس الفاعلين السياسيين من أجل احتلال المواقع والمناصب قد كشف النقاب عن تمثّلات مركُوزة في المتخيّل الذكوريّ تُجمع في تصوّر عدد من الرجال أنّهم الأقدر على إدارة الشأن السياسيّ.

وفق هذا الطرح نتبيّن أن سلّم القيم قد خضع لتراتبية مختلفة. فبينما آمنت النسويات بأنّ المساواة تتصدّر كلّ المنظومة القيمية، مال أهل اليسار إلى إعادة الاعتبار إلى كرامة الفرد.

وهو أمر مفهوم إذ أثبتت سنوات القهر أنّ أصعب تجربة مرّ بها الناشطون السياسيون والحقوقيون هي سحق ذكورتهم، وإهانتهم بسلبهم الكرامة. فالعنف الذي مورس على هؤلاء في السجون جعلهم يخجلون من أنفسهم، منكسرين أمام ذكورة مهيمنة عاملتهم بقسوة وانتزعت منهم ثقتهم بأنفسهم.

ولئن حاول أنصار هذا التيّار الانتصار للقضية النسائية من منطلق ثقافة مدنيّة وحداثية تؤمن بإرساء نظام الجمهورية الثانية (تونس) فإنّ من الرجال فئة مالت إلى تشريك النساء في الشأن العامّ من منطلق نسف الصور النمطيّة الرائجة حول الإسلام وموقفه من المرأة.

مثّلت الثورات حسب الجماعات المتشدّدة، وغيرهم من المنتمين إلى التيارات الإسلامية على اختلاف طروحاتها، فرصة ذهبيّة لاختبار أهليتهم لقيادة المرحلة، مبرّرهم في ذلك أنّهم دفعوا ثمنًا باهظًا، وكانوا ضحايا القهر. ولئن التقت هذه الجماعات حول المشروع المجتمعيّ المنشود فإنّها اختلفت في الآلية، والمدّة الزمنيّة، والمقاصد.

فبينما ذهب أنصار الفكر الأصوليّ المتشدّد إلى ضرورة إقامة الدولة الإسلاميّة أو الخلافة، وتطبيق الشريعة؛ مال أتباع الفكر المعتدل إلى توخي

التدرّج أسلوبًا، ومن هنا كانت الدعوة إلى الإبقاء على الدولة المدنيّة بقوانينها التى لا تتلاءم فى كثير من الحالات مع أهواء هؤلاء ومطامحهم، بمثابة استراتيجية تضمن الوصول إلى المبتغى وعلى المدى المستقبليّ.

وقد ارتأت القيادات السياسية الإسلامية تغيير ملامح الثقافة عبر التربية والتعليم وسنّ قوانين جديدة. فسعت حركة النهضة التونسيّة إلى إحداث تغيير فى المواد التعليمية وينتقد أحدهم برامج التعليم التى يراها بأنها الفكرة التى سيخرجون بها من درس التفكير الإسلامى دون أن يعثروا خلال نصوص الكتاب كلّه ولو على نص واحد لأحد المفكرين المسلمين المحدثين أمثال: أبى الأعلى المودودى وأبى الحسن الندوى وحسن البّنا وسيّد قطب ومحمّد قطب ومالك بن نبيّ.

وفى السياق نفسه أعادت حكومة النهضة التعليم الزيتونيّ وأفسحت المجال أمام خطاب دينيّ تقليديّ وأحيانًا متشدّد ومناهج عفا عليها الزمن للبروز. ويعتقد أنصار النهضة أنّ المقوّم الوحيد للشخصيّة التونسيّة هو الثقافة العربيّة الإسلامية دون الحاجة إلى تفصيل القول فى تعاقب الحضارات، وتعدّد المكوّنات الثقافيّة التى ساهمت فى بلورة الشخصيّة التونسيّة.

وبالرجوع إلى خطابات المنتمين إلى هذا الحزب نتبيّن مدى إلحاحهم على اختزال الهويّة فى بعد إسلاميّ واحد، ومقاومتهم للأصوات المنادية بثقافة تعدديّة كالأقلية الأمازيغية المطالبة بدسترة حقوقها من منطلق أنّ الشخصيّة التونسية هى مغاربيّة وعربيّة، وإسلاميّة، وإفريقيّة، ومتوسطيّة؛ ذات أبعاد متكاملة ومتماسكة لا يمكن إنكارها، مهما تباينت القراءات التاريخيّة والانثروبولوجيّة.

وهى شخصيّة مستقرّة، سواء فى الحواضر أو فى القرى والأرياف وقادرة على مواجهة مختلف الظروف والسيطرة عليها، وهى أيضًا موحّدة دينيًا وعرقيًا ولغويًا ومعيشيًا.

ولا تكمن أوجه الاختلاف بين اليساريين والإسلاميين فى تصوّر كلّ منهما

لمسألة الهويّة، وقضيّة إصلاح التعليم، ومناهج التربية، بل يبدو التباين حادًا فى نظرة كلّ تيار إلى موقع المرأة فى المجتمع والأدوار الموكولة لها.

فبينما يعتبر اليساريون أنّ المرأة شريك فى عملية البناء من منطلق المواطنة التى تفترض المساواة، يذهب أصحاب الأحزاب الإسلاميّة المعتدلة إلى أنّ إعادة بناء الأمّة وتكريس ثقافة إسلاميّة يمرّ عبر الأمهات بالدرجة الأولى؛ وبناء على ذلك فإنّ أهمّ مسؤولية يجب أن تضطلع بها النساء هى تربية الأطفال على قيم الدين، ونشر الدعوة عبر تأسيس الجمعيّات الخيرية التى تساهم من موقعها فى نشر الوعى وإعادة تشكيل شخصيّة المرأة.

وفى ظلّ مناخ الحريات المزعومة أو الفوضى انتعشت (الممنوعات الثقافية) فظهرت الأدبيات الجهاديّة من جديد لتؤسس لثقافة الكره، ونبذ الآخر، وتكفير الرأى المخالف.

واستشرت (حرب المساجد) بين الإسلاميين المعتدلين والمتشدّدين. فراجت الخطب المسجّلة على الفيديو التى تُهين النساء وتدعو إلى حبسهن فى البيوت..

.. وانتصب الدعاة هنا وهناك يحمّلون النساء وزر ما يحدث من كوارث، بل إنّ قياديى الحركات الإسلاميّة لم يتوانوا عن رسم ملامح العلاقات بين الجنسين، وأشكال المعاملات وهندسة الفضاء وتوزيع أدوار النساء. فأعلن بعض أعلام الإخوان المسلمين، أنّ الحكومة ستحظر بيع الخمور، وتمنع الاختلاط بين الجنسين فى العمل، وستتكفّل الحكومة بتهيئة الأجواء لفرض الحجاب.

ولأن المجموعات السلفيّة الجهاديّة اتهمت بالترويج لثقافة العنف فإنّ التمحيص فى الخطابات المستشرية لدى الإسلاميين يثبت أنّنا إزاء خطاب ذكوريّ تسيطر عليه تجليات ذكورة جديدة مهيمنة تعتبر العنف آلية لاسترجاع الهيبة الذكورية. وهنا تلتقى هذه الجماعات مع أصحاب الطرح السلفيّ.

تؤمن المجموعات السلفيّة بأنّها معرّضة لمخاطر العولمة والغزو الثقافى

ولا سبيل إلى الخروج من هذه الأزمات إلاّ عبر تأصيل القيم الدينيّة، والتركيز على فهم ماضوى للدين، وإحياء مختلف الطقوس والعبادات الدينيّة. ويدّعى أصحاب التيارات السلفيّة أنّ الإسلام يوفّر إمكانية لمعالجة الأوضاع القائمة فلابدّ أن تُراجع البرامج التعليميّة والتربويّة والإعلاميّة.

ويتجلّى من خلال خطابات هؤلاء أنه لا مكان للفنون ضمن تصوّراتهم للثقافة المنشودة. فأدب نجيب محفوظ مثير للرذيلة، والمؤسسات الإعلاميّة تحارب الإسلام من خلال الترويج لثقافة اللهو والمجون، والراقصات والمغنيات ينشرن ثقافة العرى والعهر. وتبدو منزلة المرأة عند أغلب السلفيين متدنية. فأبو إسحاق الحوينى أحد رموز الحركة السلفيّة ـ يعتبر أنّ الجهل «فاشٍ» فى النساء، وأنّ وجه المرأة كفرجها، واضعًا تأديب النساء ضمن أولوياته.

أمّا زعيم «حزب التحرير التونسى» فإنّه يذهب فى معرض حديثه عن الجدل الحادّ حول اعتماد مادة الشريعة مصدرًا أساسيًا فى الدستور إلا أنّ «لو الفترات المظلمة ـ أى عصور الهزيمة والانحطاط ـ كانت ناتجة عن سوء تطبيق الأحكام الفرعية.. (ومن حق الأمة) استرجاع هذا الكنز القانونى والتشريعى الذى أفتك منها فى ظرف الاستعمار والقهر..

وإنّ الحدود هى حماية لطبائع الخير وهى أداة زجر حتى تحفظ هذه الحقوق الرائعة جدًا.. لا من باب الانتقام من السارق أو الزانى وإنما من باب حفظ المجتمع وزجر المخالفين».

أمّا فيما يتعلّق بحقوق الأقليّات فى مجتمع إسلامى وهم أساسًا اليهود والمسيحيون فيرى رضا بلحاج أنّ التعايش معهم ممكن فى نطاق وضعهم الخاص كـ «أهل ذمة».

تُثبت هذه المواقف وغيرها الدور الذى يلعبه السلفيون والتيارات الإسلامية المتشدّدة بعد انتهاء العزلة الإجباريّة أو الاختيارية، والمتمثّل فى السعى الحثيث إلى فرض ثقافة جديدة: «أخونة المجتمع المصري»، «أسلمة المجتمع التونسي» تعبّر عن معتقداتهم الأيديولوجية، وهو ما جعل بعضهم يذهب إلى أنّ

المشروع الثقافيّ الذى يروّج له أنصار «التيار السلفيّ» يشكّل أعظم خطر على حريات الرأى والتعبير والصحافة.

فهؤلاء لا يؤمنون بالحريات العامّة ولذلك يتدخلون فى كلّ ما يتصل بها لأنّهم يعتبرون أنفسهم أوصياء على المجتمع على أساس أنّ رأيهم هو الأصح والأقرب إلى الشريعة، وهذا فهم خاطئ لأنّ الأمّة لا يمكن أن تجتمع على خطأ، وهناك وفاق بين التونسيين حول ثوابت أساسية وفكرية وتاريخية لا يمكن أن يحيد عنها المجتمع، أمّا أن يأتى أحد الأطراف ويعتبر أنّ الديمقراطية بدعة قادمة من الغرب وأنّ إجراء الانتخابات هو كفر، فهو فى النهاية سيهمّش نفسه ويخرج عن إجماع الأمة».

إنّ ما يسترعى الانتباه فى خطاب السلفيين على اختلاف مشاربهم، إصرارهم على المفاصلة، وإجماعهم على اعتبار الثقافة السائدة ثقافة لا تتلاءم مع مجتمع إسلاميّ، وتَمثلّهم للزمن على أنّه عود على بدء، وهو رجوع إلى ما يتصوّرونه الزمن التدشينى زمن الدعوة المحمدية.

فلا غرو أن يسعى هؤلاء إلى تجاهل طبيعة العصر وحاجات الناس الجوهريّة، والتى من أجلها قامت أصوات تدعو إلى إسقاط.

ولئن ادّعى البعض أنّهم يجابهون التغريب، والغزو الثقافى، والحداثة، والعلمانية من منطلق الاستناد إلى النصّ والسنَّة فإنّ الشواهد المتعدّدة تؤكد هشاشة الثقافة الدينيّة التى يتبنّاها أتباع التيارات السلفيّة المتشدّدة.

فهى قراءات سطحيّة للنصوص الدينيّة تشوّه مقاصدها، وتقضى على قيم التسامح، والمودّة، والمغفرة وغيرها من القيم التى تسمح بالعيش معًا. كما أنّها قراءات تُفرض قسرًا على الجموع مستغلة أوضاعهم الاجتماعيّة والنفسيّة المتردية، متلاعبة بعواطفهم من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية.

ففى مقابل الغزو الثقافيّ الغربيّ يحلم السلفيون بثقافة إسلاميّة غازية تكتسح العالم، يتنكّرون للحداثة ولكنّهم يوظّفون وسائلها المادية من أجل تنميط الناس.

ولعلّ موقف الدعاة والقياديين من المرأة وتركيزهم على مجموعة من التمثلات التى تؤثّمها يوضّح مدى رغبة هؤلاء فى نشر ثقافة الكره: كره الأقباط، وكره اليهود وكره النساء غير المنضبطات للأوامر.

تومئ هذه الأمثلة على تنويعها إلى دور ملامح الثقافة السائدة عند كلّ تيّار أيديولوجى ودورها فى تشكيل التركيبة الشخصيّة للأفراد، وفى صناعة الأجيال الجديدة.

هناك تمثّل لمفهوم ثقافة التغيير: تصوّرات للفنون وللإبداع وللرياضة وللاختلاط بين الجنسين وللأدوار، وتصوّرات للآخر المختلف والمغاير جنسيًا ودينيًا وثقافيًا، ومعنى هذا أنّنا إزاء تجاور طروحات متعدّدة (قوميّة، إسلاميّة، ليبراليّة، سلفيّة، اشتراكيّة...) تتفاعل حينًا، وتتصادم أحيانًا أخرى، تنزع منزع التوفيقيّة اضطرارًا أو اقتناعًا فنجد تعديلا فى خطاب كلّ من أصحاب اليسار وأصحاب اليمين (باستثناء الراديكاليين والمتشدّدين) فإذا بالشيوعيّ يدافع عن الهويّة العربيّة الإسلاميّة، وعن المقدّسات، وإذا بالإسلاميّ يُجاهد من أجل إقناع الناس بأنّه مع الدولة المدنيّة، والتعدديّة الفكريّة والدينيّة والحرّيات، وإذا بالسلفيّ الذى كان يعتبر الديمقراطيّة بدعة والانتخابات كفرًا، يُطالب بحقّه فى الترشّح وقيادة البلاد.

ومع حالات الانفلات الأمنيّ، والسياسى والاجتماعيّ تعيش البلدان العربيّة التى شهدت الثورات حالة انفلات ثقافيّ:انفلتت الثقافة النخبويّة من يد المنظّرين وأصحاب الفكر لصالح الشعب، تحت مُسمى إعادة الاعتبار إلى الثقافة الشعبيّة، والثقافات الفرعيّة. غابت التصوّرات الثقافيّة البنّاءة، والمشاريع التنمويّة الثقافيّة الجادّة فى برامج معظم الأحزاب وحلّ محلّها الخواء.

لقد ترتّب على سنوات قمع الحرّيات لجم الأفواه، ومصادرة الأفكار، والحطّ من شأن المثقّفين، وضرب الحصار على الناشطين الحقوقيين فلا غرابة والحال هذه أن يفشو الجهل على حساب المعرفة، وأن ينتشر التلقين على حساب الفكر النقديّ، وأن يسود الفكر الخرافيّ على حساب العقلانية. بيد أنّ

المتأمّل فى هذا الواقع المتغيّر بنسق سريع والمأزوم ينتبه إلى بروز تصوّرات متعدّدة لثقافة التغيير جاءت ثمرة التفكير السريّ والأحادى الذى لم يجد فضاء لعرض رؤاه أمام الجميع حتى تُناقش، كما أنّه لم يجد مناخًا ثقافيًا سليمًا يخوّل له الاطلاع والتعمّق فى خفايا الأمور واختبار التصوّرات.

إنّ الجماعات التى فرّت أو نُفيت أو سُجنت أو فُرض عليها التصميت والتهميش جماعات معزولة عن بعضها، معلولة غير قادرة فى الوقت الحاضر، على استبصار الأمور واستكناه أبعاد المشاريع المطروحة لأنّها ببساطة تفتقر إلى عمق المعرفة واتساع الآفاق وتنوّع المناهج، والقدرة على الإصغاء إلى الآخر والتحاور معه على أساس الاحترام.

وتختلف حصيلة التغيير فقد يستهدف هذه العملية تغيير ثقافى يبحث عن محصلة جديدة من الأفكار والرؤى والأساليب الحيوية يمكن أن توفر المناخ الصحيح للتكيف السليم مع المتغيرات والمستجدات التى عصفت حديثًا بأسس الجماعة أو المجتمع لذلك فإن «التغيير الثقافى يعتمد على الصراع والبقاء ومن المحتمل أن بعض الثقافات كانت بين الحين والآخر تتوارى عن مسرح التاريخ نتيجة لضعف قدرتها على التكيف وانقراض مجتمعاتها».

التغيير الجذرى فى السلوك الحركي

إن استكمال عملية التغيير الثقافى فى الجماعات والمؤسسات يحتاج إلى عملية إتمام تفرضها ضرورات تغيير الأساليب الإدارية والتنظيمية التى تتبعها، فمهما امتلكت هذه الجماعات من أفكار قيمة أو إمكانات كبيرة أو قدرات عالية فإنها تصبح عاجزة إذا عجزت أساليبها الإدارية والتنظيمية، وهذا يستدعيها لإجراء تغيير شامل فى أساليبها العملية حتى توجد التوازن المطلوب بين الأهداف التى خططت لها وبين الإمكانات والكفاءات التى تمتلكها.

إن الخسائر الكبيرة التى تواجهها بعض التنظيمات والمؤسسات ترجع بشكل كبير إلى سيطرة حالة الجمود على معظم فعاليتها، فهناك ثغرة كبيرة تحفر نفسها

فى البنيان الحركى وهو عدم استيعاب المناخ المحيط وعدم إدراك انسيابية الزمان الذى يرسم آثار التغيير على كل مكان يمر عليه.

فالبعض يصرّ بقوة على مقاومة تحديات التغيير مستخدمًا نفس أخطاء الماضى التى مرّ بها هو وأقرانه، ولكن الزمان العاصف بقوة لا يستطيع أن يتحداه إلاّ من يمتلك عودًا طريًا لينًا فيتجاوب مع الصحيح ويتحدى الخطأ.

فالتغيير الجذرى فى السلوك الحركى للمؤسسة يبدأ أولًا بعملية تغيير الأفكار التى تشكل البنية الأساسية لعملية التحرك، فقد تتم عملية التغيير البنائى بصورة جيدة لكن الخلل البنيوى قد يجعل البناء منحرفًا، فعلى سبيل المثال فإن الإدارة التى تستمدّ وسائلها وأدواتها وأسلوب عملها بشكل عام من فكرة أساسية وهى سيطرة الاستبدادية الفردية على كل الأمور فإن هذه إدارة لا تستطيع أن تخفف من المساوئ والقيام بعملية التغيير بالشكل المطلوب ما لم تغير البنية الفكرية التى تحركها.

وعندما تمتلك المؤسسة البنية الفكرية الصالحة تبدأ عملية التغيير التنظيمى التى تشمل الهيكلية العامة لها «ويقصد بالتغيير التنظيمى إحداث تعديلات فى بعض الأهداف والسياسات تستهدف ملاءمة أوضاع التنظيم وأساليب العمل مع التغييرات والأوضاع الجديدة فى المناخ المحيط بالتنظيم؛ وذلك بغرض إحداث تناسق وتوافق بين التنظيم والظروف البيئية التى يعمل بها، أو استحداث أوضاع وأساليب تنظيمية جديدة تحقق للتنظيم سبقًا على غيره وتمكنه من الحصول على مكاسب وعوائد أكبر».

تخوف العرب من التغيير الثقافى

بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، واشتداد الضغط «الإسرائيلى» لتصفية الانتفاضة الفلسطينية، بدا أن الأنظمة العربية وشعوبها تعيش حالة خوف حقيقى من المستقبل.

وازدادت حدة المخاوف حين أعلن الأمريكيون عن مشروع «الشرق الأوسط

الكبير» الذى لن يكتفى بتغيير الحدود ورسم خارطة جديدة للمنطقة على غرار اتفاقيات سايكس ـ بيكو القديمة بل سيعمد إلى تغيير الثقافة العربية نفسها، وما يستتبع ذلك من تغيير للقيم العربية السائدة، وتشويه متعمد للتراث بحيث تنعدم قدرة العرب على تجديد نهضتهم فى المستقبل.

عقد فى السنوات الأخيرة كثير من المؤتمرات والندوات الثقافية المهمة للوصول إلى اقتراحات عملية لتفعيل دور المنظمات العربية فى مجال تطوير الثقافة العربية لمواجهة التحديات الخارجية المتزايدة التى تهدد بنسف الركائز التقليدية السائدة فى منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

فهناك شعور عارم من الخوف والقلق على الحاضر والمستقبل. ولم تنفذ أى من المقولات التى تقدم بها مثقفون عرب مرموقون كان لهم دور أساسى فى صياغة مشاريع ثقافية شبه متكاملة تعزز ثقافة التغيير وتؤسس لمشروع نهضوى يعيد العرب إلى دائرة الفعل الثقافى.

وتعرضت إشكالية الخوف من التغيير الثقافى لانتقادات شديدة لأنها تجمد الثقافة العربية وتبقيها فى إطار العموميات وتكرار مقولات تجاوزها الزمن ولا تقدم سلاحًا نظريًا تستخدمه الجماهير العربية لمواجهة الهجمة الخارجية الشرسة لفرض التغيير الثقافى بالقوة. ورغم المخاطر التى تحملها عملية التغيير الثقافى فإنها أقل ضررًا بما لا يقاس من مخاطر التغيير من الخارج التى تفرغ الثقافة العربية من مضمونها النضالى بعد شطب مقولات الفكر المقاوم فيها.

ويدرك الاستعمار الأمريكى الجديد الذى بدأ تطبيقه فى العراق أن الفكر المقاوم فى الثقافة العربية لعب دورًا أساسيًا فى إخراج الاستعمار الأجنبى من الجزائر، واليمن، وبلاد الشام، ومصر، والمغرب العربى وغيرها. فبعد أن ينتقل الفكر المقاوم إلى الجماهير الشعبية يصبح سلاحًا ماديًا تدافع به عن حاضرها وتراثها ومستقبلها.

إن إشكالية التغيير الثقافى المستمر تساهم فى إبراز الجانب الحضارى فى

الثقافة العربية الذى يشكل المدخل الأساسى لتغيير الذات أولًا بهدف إحداث تغييرات جذرية ايجابية فى البنى السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية فى جميع الدول العربية.

لكن إصلاح الذات لا يتم بالخطب الحماسية، والتذكير بالآيات الدينية التى تجعل من تغيير الذات شرطًا للتغيير الشامل بل يحتاج أيضا إلى برامج مدروسة، وإرادة سياسية صلبة تبلور مشاريع التغيير الشمولى، بصورة تدريجية.

فالتغيير المبرمج والمستند إلى مشاركة جماهيرية حرة وواعية لأهدافه المستقبلية يساهم فى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات.

أما التغيير الانتقائى المستند إلى رغبة النظم الحاكمة وبعض النخب الثقافية الملتفة حولها فيحدث إرباكا عامًا يخلخل البنى التحتية على غرار ما أحدثته التنظيمات العثمانية فى السلطنة وولاياتها العربية فى القرن التاسع عشر.

كما أن مشاريع التغيير القصيرة الأمد التى شهدتها الدول العربية فى العقود الماضية قد انتهت جميعها إلى الفشل. وهناك خوف حقيقى من أن يكون الهجوم الخارجى على العراق بعد فلسطين مدخلًا لإخضاع المنطقة العربية بكاملها، ومعها بعض دول الجوار الإقليمى.

ولن يكتب النجاح لهذا المشروع ما لم يقترن بتغيير بنى الثقافة العربية السائدة وافراغها من قدراتها الذاتية لكى تصبح أكثر طواعية لقبول التغييرات الجذرية التى يجرى العمل على فرضها من الخارج.

وقد أعد الأمريكيون العدة لذلك التغيير عبر تأسيس بعض وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، منهم من استخدم كامل مهاراته الكلامية لتشويه التاريخ من أجل تلميع صورة الاحتلال الأمريكى فى العراق، والتبشير بأنه سيحمل عناصر تغيير إيجابية على غرار اليابان، وألمانيا، والبوسنة، وأفغانستان وغيرها.

وتنشط مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية المتخصصة بقضايا الإسلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، لتذليل الصعوبات الناجمة عن الممانعة الثقافية العربية.

وقد أخذت على عاتقها تجميع ما يمكن تجميعه من الباحثين العرب وغير العرب من الذين يرون أن المقولات السائدة الآن فى الثقافة العربية عاجزة عن إحداث التغيير المطلوب. وأن تلك الثقافة بحاجة ماسّة إلى تغيير جذرى لإحداث التغيير الداخلى كمدخل لمواكبة عصر العولمة وثقافته الاستهلاكية الكونية.

إن مقولة تغيير الثقافة العربية السائدة لم تعد مجرد تهويل بعد أن تحولت إلى برامج عمل فى الأجندة الأمريكية لإحداث صدمة عنيفة لدى المثقفين العرب.

وقد نبه بعضهم إلى أن ثقافة الممانعة التى تستند إليها القوى الأصولية فى صراعها مع الأمريكيين عاجزة عن تشكيل جبهة عريضة، أو «كتلة تاريخية» كما أسماها أحد الباحثين، بالمفهوم الغرامشى.

فالثقافة العربية السائدة هى ثقافة التجزئة بمختلف أشكالها القبلية والطائفية والعرقية والمناطقية وغيرها.

وهى ثقافة تبرير الاستبداد السياسى والأنظمة القمعية التى أحدثت شرخًا عميقًا فى الفكر العربى المعاصر، وجعلت مقولاته عاجزة عن القيام بأى تطوير حقيقى فى الأنظمة العربية القائمة طوال القرن العشرين.

وهى ثقافة تقليدية تمجد تراث الماضى الذهبى من دون أن تحافظ عليه أو تزيد من رصيده الثقافى الإنسانى فى المرحلة الراهنة. وتتعرض تلك الثقافة إلى نقد عنيف من الخارج، مع الدعوة لنسف ركائزها باعتبارها تشكل عقبة أساسية على طريق النهوض العربى.

ليس من شك فى أن الثقافة العربية السائدة بحاجة إلى نقد علمى وموضوعى لإبراز عناصر القوة والضعف في داخلها. فجميع الثقافات الحية عرضة لتغيير جذرى متواصل بهدف تطوير العناصر الإيجابية فيها، وتنقيتها من العناصر السلبية الكثيرة التى رافقتها فى أزمنة الانحطاط، والسيطرة الخارجية، والنظم الاستبدادية.

لقد آن الأوان لإحداث التغيير الثقافى الجذرى من داخل الوطن العربى حتى لا تتعرض الثقافة العربية لتغيير قسرى من الخارج. فقد باتت عملية التغيير ملحة للغاية لأن العرب جزء لا يتجزأ من نظام عالمى جديد تعاد صياغته على أيدى القوى الأساسية الفاعلة فيها.

وليست هناك خيارات كثيرة أمام العرب وغيرهم من شعوب العالم سوى اعتماد العلوم العصرية، والتكنولوجيا المتطورة، والمشاركة فى ثقافة العولمة من باب الإنتاج وليس الاستهلاك الثقافى.

فثقافة التغيير المتواصل تشكل سمة بارزة لعصر العولمة، وخيار العرب الوحيد أن يطوروا بأنفسهم ثقافتهم القومية لأنها ذات أبعاد إنسانية شمولية. ولأن تقاعسهم عن تغيير ذواتهم ومجتمعاتهم على قاعدة موروثهم الثقافى الإيجابى سيمهد الطريق لأن تفرض عليهم ثقافات أخرى تهمش ثقافتهم القومية ودورهم فى النظام العالمى الجديد.

ثقافة التغيير وانتفاضات الربيع العربى

حافظت الدول العربية على كثير من التقاليد القمعية الموروثة من مرحلة الحكم العثمانى، والسيطرة الأوروبية بأشكالها المتعددة زمن الاحتلال المباشر، والوصاية، والحماية، والانتداب.

وبعد الاستقلال السياسى، برزت المسألة القبلية فى مجتمعات عربية انتقلت من البداوة إلى الدولة الحديثة، والمسألة الطائفية فى مجتمعات أخرى بنيت فيها الدولة العصرية على خلفية نزاعات طائفية ومذهبية، وتقسيم مغانم السلطة بين زعماء الطوائف.

تعاملت القوى التسلطية الحاكمة فى الدولة العربية مع شعوبها كرعايا يتبعون زعماء القبائل والطوائف، ولم تتعامل معهم مؤسساتها الحديثة كمواطنين أحرار ينتمون إلى دولة ديمقراطية تعتمد المواطنة، والكفاءة الشخصية، والشفافية،

والمساءلة، والمساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات دون النظر إلى العرق، أو اللون، أو الانتماء السياسى، أو الدينى، أو القبلى.

نال توصيف الأنظمة العربية القبلية ومعها الأنظمة الطائفية نصيبًا وافرًا من النقد الذى طال بنيتها، ومؤسساتها، وشرعيتها. وقدم دعاة ثقافة التغيير الجذرى دراسات علمية رصينة نشرت باللغة العربية وغيرها من اللغات العالمية. وحللت، بكثير من الدقة والموضوعية، طبيعة النظام السياسى الإقليمى العربى بكامل دوله، وبأشكاله العسكرية، والقومية، والقبلية والطائفية وغيرها.

حاولت القوى العربية المسيطرة أن تموه الصراع الاجتماعى من خلال تكثيف مقولات أيديولوجية تعطى الانتماء القبلى أو الطائفى مرتبة مميزة فى بناء الدولة والمجتمع فى العالم العربى.

وغلّبت الانتماء القبلى أو الطائفى على حساب الانتماء الوطنى الجامع. ونجح النظام السياسى المسيطر فى إعادة إنتاج أدواته المعرفية، ومؤسساته السياسية على أسس قبلية أو طائفية، بات من الصعب تطويرها أو تغييرها إلا بانتفاضة شعبية عارمة.

فردت قوى التغيير الجذرى بمقولات ليبرالية وعلمانية عرت الوجه الاجتماعى الحاد فى جميع الدول العربية. وساهم المتنورون العرب فى نقد المقولات النظرية السائدة فى الفكر اليومى، والتى كشفت التوجهات الفكرية والسياسية لمثقفى السلطة على امتداد العالم العربى. وعالج آخرون السياسات التعليمية فى العالم العربى التى أدت إلى ضرب التعليم الرسمى ومنع تطوره لصالح التعليم الخاص الذى تهيمن عليه مؤسسات طائفية وتجارية تستخدم التربية لتحقيق مكاسب مالية وفيرة.

وناقشت دراسات أخرى السياسات الاقتصادية الفاشلة التى جعلت التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة عصية فى جميع الدول العربية. مما زاد من حدة الانتماء الطائفى والقبلى الذى أعاد إنتاج النظام السياسى المهيمن لعقود طويلة فى كل بلد عربى.

تحت وطأة التحالف بين قوى القمع الداخلى وقوى الهيمنة الخارجية شهدت غالبية الدول العربية أزمات اقتصادية واجتماعية متلاحقة أوصلت بعضها إلى حافة حرب أهلية. فانكب عدد كبير من المتنورين العرب على استنباط مقولات نظرية ذات طابع عقلانى لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العربية. ودعوا إلى التزام الصدقية فى الممارسة السياسية،بحيث تتناغم المقولات النظرية مع المواقف السياسية والتحالفات المرحلية لإنجاز عملية الإصلاح والتغيير، ودرء الحرب الأهلية والنزاعات الدموية المسلحة التى انتشرت فى أكثر من دولة عربية.

لقد أنتج المتنورون العرب مقولات ثقافية مهمة للتغيير الجذرى. فدعوا إلى ممارسة الديمقراطية السليمة. وفندوا المواقف الخاطئة للأحزاب العقائدية ذات التوجه العلمانى والدينى التى قادت إلى ضمور ثقافة التغيير وتراجع نفوذها على الساحة العربية.

ومع انفجار الانتفاضات العربية عام 2011، بان هزال دورها السياسى فى كثير من الدول العربية حيث تحولت الطائفية إلى مذهبيات قاتلة، والقبلية إلى ركيزة ثابتة فى الدولة العصرية، والتحزب السياسى إلى جماعات عصبوية تهدد مستقبل الدولة ومؤسساتها، والعيش المشترك بين الجماعات فى داخلها.

بيد أن القمع المنظم الذى مارسته الأنظمة التسلطية العربية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية لم يرهب شباب الانتفاضات العربية الذين تبنوا بصورة واضحة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام السياسى».

وأدركوا منذ البداية أهمية البعد الاجتماعى والاقتصادى فى الصراع السياسى الدائر على الساحة العربية. وقد فاجأت الحركة الشعبية الفكر السياسى العربى، فكانت أكثر تقدمًا وجذرية من ممثلى غالبية الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية العربية.

وعقدت حولها الكثير من المؤتمرات والندوات العلمية، وصدرت عشرات

الكتب وآلاف المقالات بلغات عدة لدراسة أسباب تلك الانتفاضات، وتطوراتها، وآفاقها المستقبلية. وخصصت لها صحف ومجلات عالمية مساحات واسعة لمتابعة تحركات الشارع العربى المنتفض والساعى لإدخال تغيير جذرى فى بنية المجتمعات العربية.

اليوم، بعد أكثر من عامين على انفجار الحركات الشبابية فى أكثر من دولة عربية، ورغم الصورة الضبابية للنتائج التى تمخضت عنها، ما زال «الربيع العربى» حلمًا يراود الشعوب العربية، وبشكل خاص عنصر الشباب والنساء منهم.

وهو يمثل القلب النابض للعالم العربى، ومحط أنظار شعوبه بعد عقود طويلة من القهر والاستبداد والقمع وهيمنة ثقافة السلطة أو ثقافة التبرير على ثقافة التغيير الشامل، على مختلف الصعد.

وذلك يطرح تساؤلات منهجية حول المقولات النظرية التى استندت إليها تلك الانتفاضات وساهمت فى نشرها وسائل التواصل الإلكترونية والتقنيات الحديثة كالإنترنيت، والتويتر، والفايسبوك، وغيرهما.

فحلت وسائل التواصل الحديثة مكان وسائل التواصل القديمة فى كيفية حشد المتظاهرين فى أماكن محددة، وأوقات محددة، وفق نظام صارم من السرية التامة خوفًا من رقابة السلطة وأجهزتها القمعية.

بيد أن بعض المقالات الصحفية المتسرعة أكدت على غياب شبه تام لدور الثقافة والمثقفين العرب فى تلك الانتفاضات. وركزت على دور الشباب الجدد الذين لم يتأطروا ضمن الأحزاب التقليدية، العلمانية منها والقومية والليبرالية والدينية على حد سواء.

وبالغت فى مديح العفوية الشعبية ودور القوى الشبابية فى الدعوة إلى مظاهرات تفتقد بشكل واضح إلى النظرية الثورية، والقيادات المجربة، والتنظيمات السرية العاملة على إسقاط الأنظمة العربية الاستبداية القائمة وبناء نظم ديمقراطية سليمة مكانها.

لكن مديح العفوية لا ينتج فكرًا عقلانيًا يؤسس لتغيير جذرى وشامل. فالمقولات الثقافية كان لها دور أساسى فى تأطير القوى الشعبية المنتفضة، خاصة الشبابية والنسائية منها، كما أن غالبية وسائل الإعلام العربية غير المرتبطة بالأنظمة الاستبدادية لم تكن محايدة فى المعركة التى انفجرت بقوة بين الأنظمة والجماهير المنتفضة. فخاضت المعركة على المستويين الإعلامى والثقافى. واستضافت الكثير من النخب الثقافية العربية للمشاركة فى توصيف ما يجرى على الساحة العربية من إرهاصات ثورية تحتاج إلى مقولات ثقافية تنير لها الطريق فى معركة شرسة تحتاج إلى كثير من العقلانية، ووضوح الرؤية، والاستمرارية فى النضال وصولًا إلى التغيير المنشود على أسس ديمقراطية.

لقد عرف التاريخ العربى كوكبة من أعلام الفكر الحر وثقافة التغيير الجذرى الذين اضطهدوا دفاعًا عن حرية الكلمة والنشر والتعبير والتظاهر، وناضلوا من أجل الرغيف مع الكرامة.

وهو حافل بأسماء أعداد كبيرة من المتنورين العرب الذين استشهدوا دفاعًا عن حرية الكلمة، وحقوق الإنسان، ومواجهة كل أشكال القمع والإرهاب السلطوى. ومن المتنورين العرب الأحرار من قضى قتلًا، أو شنقًا، أو فى السجون، أو مشردًا فى بقاع الأرض بعد أن حمل راية الحرية على امتداد العالم العربى، ودافع عن كرامة الإنسان العربى وحقه فى العلم والعمل والسكن والصحة والرغيف مع الكرامة.

فتمت الاستفادة من التراث النضالى للمتنورين العرب الذين تعرضوا لمختلف أشكال القتل، والتهميش، والسجن، والتهجير القسرى وصولًا إلى حرق الذات لإنارة الطريق أمام الأجيال المناضلة.

هكذا ولدت انتفاضات الربيع العربى من رحم الأفكار التحررية، العربية والعالمية، بجميع تجلياتها الديمقراطية والإنسانية والعلمانية والليبرالية والطبقية وغيرها. وحمل مناضلوها راية الدفاع عن الحريات العامة والفردية.

ودعوا إلى إقامة نظم جمهورية ديمقراطية سليمة على أنقاض الأنظمة التسلطية والعسكرية السائدة فى العالم العربى.

وما زال المتنورون العرب فى قلب ثقافة التغيير لأن شهداء الكلمة الحرة والفكر المقاوم من العرب يعدون بالمئات، وهم فى ازدياد مستمر. إذ ليس هناك ما يؤكد على أن القوى التى تسلمت زمام السلطة فى مصر وتونس ستغلق باب السجون، ولا تمارس الاضطهاد، أو الترحيل القسرى، أو إكراه المثقفين على الهجرة، أو مصادرة الكتب والأعمال الفنية، أو تتقبل مقولات دعاة ثقافة التغيير الجذرى الرافضين لثقافة التبرير السائدة بكل أشكالها التسلطية.

توجهت القوى الطليعية فى انتفاضات الربيع العربى بالنقد الشديد لقوى التغيير فى العالم العربى. فحين فجروا انتفاضاتهم، كانت أحزاب التغيير نفسها بأمس الحاجة إلى تغيير مقولاتها النظرية وممارساتها الانتهازية. لذلك التفت الجماهير الشعبية حول الشعارات الشبابية البسيطة والمبتكرة مثل: «الرغيف مع الكرامة»، و«الشعب يريد إسقاط النظام»، و«لا نظام للطوارئ بعد اليوم»، و«حكومة مدنية لا حكومة دينية».

إن الانتفاضات العربية التى جاءت متقاربة زمنيًا وانتشرت بسرعة على امتداد الوطن العربى أكدت على نضج ظروف التغيير الشامل فى أكثر من دولة عربية. إن تلك الانتفاضات جمعت بين القوى الشعبية والشبابية والنسائية فى وحدة فريدة من نوعها فى التضامن الاجتماعى العربى، واستخدمت شعارات وأساليب جدية ومبتكرة لا سابق لها فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر. وإذا كان من الصعب تصنيف تلك الانتفاضات فى خانة الثورات التقليدية لأنها تفتقر إلى المعايير النظرية التى حددها منظرو الأدبيات الثورية التاريخية، فهى بالتأكيد حركات احتجاج أصيلة لأنها أثرت عميقا فى بنية المجتمعات العربية.

كما أن من واجب المثقفين العرب دراسة أسبابها، ومقولاتها، وشعاراتها الشعبوية فى التغيير والإصلاح. وهى تحتاج إلى دراسات أمبيريقية متأنية، تعتمد النقد الموضوعى فى تحليل أسبابها ونتائجها واستخلاص الدروس منها.

إن تلك الانتفاضات أحدثت خلال عام واحد تبدلات كبيرة فى بنية المجتمعات العربية. وهى تبدلات جذرية يصعب التراجع عنها لأنها شكلت ركائز صلبة لمرحلة من التغيير الجذرى المتوقع فى أكثر من دولة عربية .

وشكلت ثقافة التغيير الجذرى والشامل على مختلف الصعد الركيزة الأساسية فى تطور تلك الانتفاضات لتمنحها القدرة على الاستمرارية. فثقافة التبرير السائدة باتت عاجزة عن تجديد الأنظمة الاستبدادية السابقة أو استبدالها بأنظمة تسلطية جديدة تعادى ثقافة التغيير.

ففى الوقت عينه، باتت القوى السياسية المتصارعة على السلطة من مواقع دينية، أوقومية، أو ليبرالية عاجزة عن إدارة دفة الحكم لسنوات طويلة على قاعدة ثقافة التبرير. فثقافة التغيير الشمولى وحدها هى السلاح الفاعل فى يد القوى العربية المنتفضة لكى تؤسس أنظمة ديمقراطية سليمة قادرة على تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

تفاوتت مقولات الثقافية بصورة متباينة وفق الدول المنتفضة من جهة، واتجاهات القوى الشبابية من جهة أخرى.

أنها انتفاضات شعوب عانت كثيرًا من الديكتاتورية فى العالم العربى، لكن الانتفاضات الشعبية رفضت أسلوب الانقلابات العسكرية السابقة، وتبنت البراغماتية السياسية فى رفع شعارات عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع بعيدًا عن التشنج اليساروى الذى كان يصر على مقولة «لا عمل ثورى بدون نظرية ثورية».

فالتغيير الثورى لا يتم دفعة واحدة، كما أن الديمقراطية بحاجة إلى ديمقراطيين يتدربون على الممارسة الديمقراطية التى لا تستقيم بالقمع بل بمزيد من الحوار الديمقراطى، واحترام الاختلاف، والاحتكام إلى الشعب بصفته مصدر جميع السلطات.

جمعت ثورة الحرية والكرامة فى تونس مختلف مكونات المجتمع، وتجاوزت الفوارق الاجتماعية لتجمع جماهير الانتفاضة الشعبية تحت

شعارات «لا للديكتاتورية»، «نعم للرغيف مع الكرامة»، و«الشعب يريد إسقاط النظام».

وشكلت الانتفاضة المصرية نموذجًا متميزًا داخل الانتفاضات العربية. وهى مطالبة أكثر من سواها بتجديد مقولاتها الثقافية وتوجهاتها المستقبلية لأنها تشكل بوصلة حقيقية لفهم آفاق التغيير فى العالم العربى.

مرد ذلك إلى أن مصر تمتاز عن غيرها من الدول العربية بوجود دولة مركزية منذ أقدم العصور، وكان لها دور أساسى فى تماسك المجتمع المصرى عبر مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. ونظرًا لدورها المرتقب فى النظام الإقليمى العربى، فإن مقولات التغيير فيها ترسم مقولات الربيع العربى وآفاقها المستقبلية.

وعند توصيف خصوصيات كل انتفاضة ركزت نقاشات الشباب على طبيعة المجتمع فى كل منها، وتوصيف الانقسامات الداخلية الموروثة من العهود السابقة، ومشكلات بناء الدولة العصرية ومدى شرعية مؤسساتها العسكرية والمدنية وفاعليتها، وطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسى فى الدول المنتفضة، ودور المعارضة الليبرالية والطائفية وأساليب عملها، العلنية منها والسرية، وغيرها.

بعد نجاح الانتفاضة فى كل من تونس ومصر، كان لا بد من توصيف طبيعة القوى السياسية التى تسلمت السلطة فيهما بالطرق الديمقراطية، وأسباب وصول القوى الإسلامية إلى الحكم فى كل منهما، وصعود تيارات إسلامية إلى السلطة فى الدولة المغربية دونما حاجة إلى انتفاضات شعبية أو شبابية، وكيف أن تيارات إسلامية أخرى تقرع أبواب السلطة بقوة فى أكثر من بلد عربى.

تبوأت تونس طليعة انتفاضات الربيع العربى، لكنها تعيش الآن حالة مشابهة للحالة المصرية من حيث طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة. وتمتاز تونس بمجتمع مدنى متجانس وقوى، وبوجود دولة مركزية صارمة ولديها مؤسسات

عسكرية ومدنية فاعلة. وهى تعانى من تجاذبات حادة بين مؤسسات المجتمع المدنى العلمانية، والتيارات الدينية، والمؤسسة العسكرية.

بدا شباب الانتفاضة قلقين مما يحصل فى هذين البلدين وباقى الدول العربية. ورغم التمسك بالأمل أو التفاؤل التاريخى، هناك خوف من تغيير مسار الثورة أو الانتفاضة فيهما. فالثورات التى قامت تحت شعار حرية، كرامة، عدالة اجتماعية، ومن أجل إرساء حقوق الإنسان والحريات، وصلت إلى حال من التدهور الأمنى والأخلاقى.

على جانب آخر، سارع حكام الجزائر والمغرب إلى القيام بإصلاحات مهمة خوفًا من انتقال عدوى الثورة إليهما. ويرى بعض شباب الانتفاضة أن دول المغرب ليست بحاجة إلى الثورة أو الانتفاضة بل كل ما تحتاجه الجزائر والمغرب هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح بعض القوانين، والقيام بإصلاحات ترضى الشعب وتقطع الطريق على الانتفاضة.

ويحاول الأردن سلوك المسار عينه بحيث تنتفى الحاجة إلى الثورة بقدر ما تزداد الحاجة إلى الإصلاح، ومحاسبة الفاسدين، والتعلم من تجارب الآخرين فى الحوار الإيجابى لإقامة أنظمة ديمقراطية سليمة. وخطت كل من اليمن وليبيا باتجاه بعض الإصلاحات الديمقراطية بعد أن تعرضتا لاقتتال داخلى أودى بحياة آلاف القتلى والمهجرين. ويطالب شباب فلسطين بتحرير بلادهم من الاحتلال الإسرائيلى بكل أشكال النضال المتاحة، السلمية منها والعسكرية، وأن تستفيد القوى الفلسطينية من إيجابيات الربيع العربى لتبنى سلطة وطنية جامعة وقادرة على إزالة الاحتلال الإسرائيلى.

وتعثر مسار الانتفاضة الشبابية فى لبنان تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفى». فقد عرف عن شعب لبنان أنه ينعم بحريات واسعة تصل إلى درجة الفوضى، لكن نظامه بحاجة إلى اعتماد ديمقراطية سليمة.

وما زالت انتفاضة الشعب السورى تتعثر فى مواجهة النظام التسلطى واعتماد السلطة والمعارضة معًا ثقافة العنف المدمر للدولة والمجتمع. وفى

غياب الحوار الإيجابى بينهما، استدرج الصراع الدموى فى سوريا قوى إقليمية ودولية باتت تتحكم بمصير الشعب السورى.

وما زال عدد الشهداء يتزايد فى صفوف السوريين دون أن تلوح بالأفق إمكانية انتصار أى من السلطة أو المعارضة بعد أن شاركا بحماسة بالغة فى تدويل الأزمة السورية وإدخالها فى إطار «لعبة الأمم».

الفصل الثالث

ثقافة التغيير والثورات العربية

جسدت ديناميات التغيير التى تعيشها المنطقة العربية فى إطار ما يسمى بالربيع العربى تحولًا جذريًا فى الثقافات السياسية والإعلامية السائدة، حيث إن الوسائط السياسية (أحزاب، نقابات، تنظيمات مجتمع مدنى...) والإعلامية والثقافية فقدت الكثير من مصداقيتها وتجاوزتها بشكل مفاجئ قوة وزخم الحراك المجتمعي، فلم تعد قادرة على مسايرة وضبط صيرورة التغيير السياسى والاجتماعى داخل مجتمعاتها.

إن القاسم المشترك الأكبر لهذا الحراك هو أن صدارة المشهد الاحتجاجى التغييرى لم يكن من نصيب الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى والقنوات الإعلامية التلفزية الرسمية وغير الرسمية، كما أن غالبية النخب المثقفة لم تكن لها قوة الاستباق بقدر ما اكتفت باللحاق المتأخر بركب حراك التغيير.

هذا ما يجسد فى العمق أزمة النخب السياسية والإعلامية والثقافية، فقد ارتكز الفعل الاحتجاجى على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير مؤطرة داخل أى إطار سياسى أو ثقافى أو أيديولوجى محدد.

ولعبت وسائط الاتصال الجديدة خصوصًا الإنترنت والمنتديات الاجتماعية (الفايسبوك، تويتر..) دورًا مهمًا فى هذا الحراك، وتحول الفضاء الرقمى الرحب إلى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء

ثقافة جديدة للتغيير قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد والتطلع نحوثقافة الحرية والمواطنة.

وهذا سيكون إيذانًا ببزوغ ثقافة سياسية جديدة سيعاد فيها طرح العديد من الأسئلة بخصوص إشكاليات: النخب السياسية والثقافية، الهوية، الدولة والمواطن، الدولة والدين، حقوق الإنسان...

ولفتت الثورات أنظار الملاحظين والدارسين إلى سقوط حواجز وجدران كانت مهمّتها، منذ عقود من الاستبداد، العزل بين مختلف الفئات الاجتماعيّة على أساس الطبقة، والسنّ، والأيديولوجيا، والدين، والعنصر...

فقد وحّدت لحظة تقرير المصير الجُموع، وجعلتهم كالبنيان المرصوص يُعلون من شأن حبّ الوطن، ووحدة الصفّ.

وهكذا بدت إرهاصات تشكّل ثقافة جديدة مشتركة تقود اللحظة التاريخيّة تجلّت فى التغيير السلميّ والمناداة بمنظومة قيميّة تنهل من ثقافة حقوق الإنسان (الحرّيات، والعدالة الاجتماعيّة، والكرامة، والمساواة...)، وابتكار أساليب وأشكال جديدة من التنظيم والنشاط والمواجهة (كالرسم على الجدران (Graffiti) والغناء، وكتابة لفظة «ارحل» على الجسد،...). وبيّن أنّ هذه الثقافة الجديدة تقطع مع ثقافة مهيمنة اتّهمت بأنّها جامدة ومستكينة لطروحاتها غير البنّاءة، ومعبّرة عن النخب، ومتعالية على الثقافة الشعبيّة.

لقد وُضعت الثقافة العربيّة على المحكّ: محكّ هذا الحراك العربىّ الذى أكّد أنّ الفرد صانع للثقافة، وهو يتشكّل وفقها. فهى وسيط ذهنيّ، به يصاغ التفكير، ويتحدّد وفقه الانتماء، وتتكوّن من خلاله الميول، وتؤطّر عن طريقه العلاقات التبادليّة، وتُنتقى من خلاله الاستراتيجيات لبناء المستقبل.

وقد اكتشفت أغلب النخب أنّ أهمّ رهان هو على ثقافة المستقبل التى ينبغى أن تكون منفتحة وتعدديّة، وقادرة على التفاعل مع الثقافة الكونيّة على قاعدة النديّة، إذ بإمكان الثقافة العربيّة أن تساهم فى بلورة القيم الكونيّة، وأن تحترم

ثقافة الآخر من منظور متساوٍ وأن تعمل مع مختلف الشركاء من أجل التصدّى للمخاطر المهدّدة للإنسانيّة.

أمّا ما يسترعى الانتباه فى الخطابات التى ظهرت بعد الثورات فهو تأكيدها على أنّ المطالبة بإسقاط النظام، وبناء مسار التحوّل نحو ديمقراطية فعليّة على أساس المواطنة، وصياغة الدساتير الضامنة للحقوق، والحرّيات الفرديّة والعامّة، والمساواة، وتجذير ثقافة حقوق الإنسان، ونبذ التهميش...، هى مطالبة قابلة للإنجاز لأنّها تمثّل رصيدًا مشتركًا بين جميع المواطنين الذين أثاروا دهشة المجتمع العالميّ.

غير أنّ عرى الوحدة الوطنيّة سرعان ما انفرطت، إذ ظهرت الصراعات بين مختلف الفاعلين السياسيين، وسرى الخلاف بين الناس، وبرز التفكّك الاجتماعيّ، وشاعت ثقافة الكره، وغدا العنف سيّد الميدان.

أمّا أسباب ما آلت إليه الأوضاع فهى متعدّدة منها: تباين التصوّرات، وتعدّد المشاريع المجتمعيّة، واختلاف الطموحات، والأحلام، واستراتيجيات الوصول إلى تحقيق الأهداف.هذا بالإضافة إلى عودة المكبوت وظهور علل وأزمات اجتماعيّة.

وبالعود إلى أنماط العلاقات الاجتماعيّة السائدة اليوم، ننتبه إلى أنّ وراء حالة التفكّك الاجتماعيّ، وتضاعف الانتهاكات، فُهومًا متعدّدة لمصطلح التغيير، وتصوّرات متباينة حول وسائله، وأهدافه فضلًا عن اختلاف تمثّلات القوم حول دور الفرد فى بناء مسار التحوّل نحو الديمقراطيّة وحول مضمون ثقافة التغيير.

دور وسائل الإعلام فى التغيير

تتميز وسائل الإعلام فى العالم العربى بغلبة التوجهات الرسمية على وسائل الإعلام، حيث يتم التركيز على الأخبار الرسمية التى تحتل الصدارة فى الصحف والإذاعة والتلفزيون، ويخصص لها وقت أكثر وأهم. وذلك

مقابل تهميش الأخبار التى تهم قطاعات واسعة من المواطنين أو تمسهم فى حياتهم اليومية.

وغالبًا ما تنتظر المؤسسات الإعلامية أثناء الأحداث الطارئة، التوجيهات والتعليمات الرسمية للتحرك.

وهذا ما يؤدى إلى فقدان مصداقية الإعلام وانعدام ثقة المواطن فى وسائل الإعلام الرسمية.

وفى جل الدول العربية تتميز المواد الإعلامية فى الصحف والإذاعة والتلفزيون بطابع السرد والوصف والتقريرية وبتقديم الوقائع والأحداث بشكل منعزل عن التحليل المتعمق لتفسير دلالات الأحداث وسياقاتها العامة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. مما لا يساعد المواطن على فهم الأحداث والوعى بخلفياتها، وهو ما يؤدى إلى تكريس حق المواطن فى الإعلام والمعرفة.

يمتاز تعامل معظم الدول العربية مع وسائل الإعلام بالسلطوية، بحيث إن السلطة تكون المحور الأساسى للخطاب الإعلامى والأنظمة الحاكمة هى التى تقوم بتوجيه وسائل الإعلام على مستوى الموضوعات المتناولة والقيم التى يتم تكريسها والاختيارات السياسية...

مما يؤدى فى الغالب إلى تغييب المعارضة والنقد الموضوعى لصالح خطاب أحادى لا يحترم حق المواطن فى إعلام متعدد منفتح وديمقراطى.

وبصفة عامة تتشابه فى الغالب السياسات الإعلامية فى عدة دول عربية على مستوى احتواء الإعلام وإدماجه فى مؤسسات السلطة السياسية وتوظيفه لأغراض سياسية، أيديولوجية ودعائية وذلك على حساب حق المواطن فى إعلام موضوعى نزيه يخدم مصالح المجتمع والمواطن قبل كل شىء.

وهناك غياب للبعد الاستراتيجى على مستوى التخطيط للسياسات الاتصالية، حيث تسود العشوائية، وثمة نقص شديد فى المعلومات والبيانات والبحوث التى تهتم بتطوير الإعلام.

كما تمتاز السياسات الإعلامية بتمركز شديد فى عمل وأداء وسائل الإعلام، حيث تركز عملها فى العواصم والمدن الكبرى دون الاهتمام بالبعد الحيوى للإعلام على المستوى المحلى لتحقيق التنمية المحلية والحكامة المحلية.

ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى، قامت معظم البلدان العربية بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات. وكان لقدوم الهاتف النقال والانترنت إلى المنطقة العربية دور مهم فى إعادة النظر فى قطاع الإعلام وتم الشروع فى سياسة خوصصة قطاع الاتصالات وتحريره. ورغم ذلك فإن احتكار الدولة وهيمنتها مازالت سائدة خاصة فى مجالات الاتصالات التقليدية.

وبشكل عام هناك غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات والأخبار داخل العالم العربى.ولم يتم إعارة اهتمام كبير للسياسات الإعلامية فى العالم العربى، وفى غالب الأحيان لم يكن هناك وعى بأهميتها، فقد كانت هناك عفوية وارتجالية فى رسم السياسات العامة وغياب لاستراتيجيات إعلامية على المدى البعيد.

وعدم الإقرار بأن ملكية الدولة لوسائل الإعلام تعنى ملكية الشعب لها، أدى إلى أن السياسات الإعلامية لم تكن تستجيب لحاجيات المجتمع وآمال المواطنين. وهذا ما أدى إلى غياب قوة وتأثير الرأى العام لضعف وسائل الإعلام وعدم اهتمامها بحاجيات وخيارات المواطنين.

إن استئثار الطبقة الحاكمة فى الوطن العربى بالسلطة لعقود، مع ما صاحب ذلك من استبداد وقمع وغياب لحرية التعبير واحتكار لوسائل الإعلام والصحافة ومصادرة الحريات العامة، جعلها تأخذ الحيطة والحذر من الدور المهم الذى قد يلعبه المثقف، لذلك سعت بكل ما أوتيت من قوة إلى احتوائه وتحجيم وتهميش فاعليته، بل أكثر من ذلك عمدت إلى محاولة تغييبه وذلك من خلال تسخير الأجهزة الأمنية لمضايقة كل من حاول الخروج عن هيمنتها تارة، وتارة أخرى بتوظيف أسلوب الإغراء بقصد إنتاج طبقة مثقفة موالية ومسايرة لأهدافها المتمثلة فى حماية وجودها وضمان استمراريتها.

وأمام هذا الواقع انقسم المثقفون إلى فئات يمكن إجمالها كما يلى:

- مثقفون موالون للسلطة وهم الذين مقابل إغراء الوظائف والامتيازات يوظفون إمكاناتهم وطاقاتهم فـى دعم الأنظمة الحاكمة والتنظير لها وتبرير سياساتها، فأصبحوا بذلك بوقًا لها سواء على الصعيد الفكرى أو حتى السياسى.
- مثقفون أغلقوا الباب على أنفسهم وتقوقعوا حول ذاتهم خوفًا من القمع من جهة ورغبة منهم لعدم الاستجابة لسياسة الاحتواء من جهة أخرى. واكتفـوا بالمقاومة السلبية نظرًا لعدم قدرتهم على تغيير الواقع القائم.
- مثقفون اختاروا الهروب من الواقع العربى المؤلم بالهجرة إلى أوروبا وأمريكا، فمنهم من واصل ممارسة دوره فى نقـد الواقع العربى وأنظمته القمعية، مستثمرا هامش الحرية المتوافر لهم، وهناك من قطع صلته بواقعه السابق وانغمس فى بريق الحياة الجديدة بالمهجر.
- مثقفون واصلوا رسالتهم فى ظل الواقع العربى المتسلط، واعتمدوا منهج المواجهة داخل الوطن، حيث قاوموا وسائل الإغراء، فتعرضوا للاعتقال والتضييق والحصار للنيل من عزيمتهم وإجبارهم على الخضوع والاستكانة.

ونتج عن هذا الواقع أن أصبحت الثقافة العربية بعيدة عن الواقع المعاش وغائبة عن مسايرة التحولات المجتمعية، لذا فهى لا تلعب دورها المنوط بها فى صناعة حياة حرة كريمة، تقوم على نشر العدل والتسامح والاحترام للذات وللآخرين مما أثر سلبًا على واقع المفكر العربى.

«فهو اليوم فى غالب الأحيان ليس نتاجًا لواقعنا وليس نتاجًا لهمومنا، فهو إما نتاج غربى أو نتاج تاريخى وفى كلتا الحالتين أصبح ليس منا فرحل عنا وهو برحيله هـذا يكون ترك الميدان».

إضافة إلى الإحباط الذى أصابه وجعله قاصرًا عن القيام بما تمليه عليه رسالة الثقافة التى يحملها. كما أن غياب الديمقراطية فى العالم العربى وتغييب المثقفين عن الساحة قد ساهم فى جعل مصير الثقافة بين حفنة من

أشباه المثقفين الذين أغلقوا الأبواب أمام الإنتاج المثمر والمتميز وروجوا لكل الأعمال الهابطة التى لا تخدم أى قيمة مما أدى إلى غياب الإبداع الذى يشترط تملك الخيارات وتوافر الحريات.

يصعب استشراف مستقبل حراك التغيير وفهم طبيعة المرحلة التاريخية التى يعيشها العالم العربى فى ظل الربيع الديمقراطى، وتسارع وتلاحق الأحداث وتطورها يسير فى اتجاه ظهور معادلات تغيير جديدة، وذلك حتى فى الدول التى نجحت فيها هذه الثورات فى إسقاط الأنظمة الحاكمة.

وبعد أن كان المنظور السائد فى البحوث والدراسات السياسية العربية يركز على تناول ودراسة مؤسسات الدولة بما فيها الأحزاب السياسية، جاءت التحولات العربية على أرض الواقع لتظهر أنماطا مختلفة وجديدة من القنوات فرضت على الباحثين والمتخصصين إعادة النظر فى مفاهيم وحقائق جديدة لعدد من الظواهر السياسية.

ومما يثير الانتباه والدهشة عجز النسق الإدراكى والمعرفى للعلوم الاجتماعية والسياسية عن التنبؤ بالحراك العربى وفشلت عشرات المراكز والمعاهد المتخصصة فى دراسة الشؤون العربية عن قراءة الواقع السياسى العربى، حيث تفاجأ الجميع، دولًا ومراكز أكاديمية واستراتيجية بالطريقة والصورة التى تمت بها موجة التغيير الجديدة فى العالم العربى.

نتج عن سلطوية النظم السياسية العربية المحتكرة لكل المجالات، انسداد الأفق السياسى، وتعثر المسار الديمقراطى، وازدياد الشعور بالإحباط واليأس وفقدان الثقة. مما دفع بكل المهتمين والمتتبعين للشأن العام إلى المشاركة فى الحياة العامة من خلال قنوات بديلة، وفى مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتى تحولت إلى أهم فاعل سياسى فى مواجهة النظم المستبدة فى معظم الدول العربية.

وفى السنوات الأخيرة، ظهرت أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية، ورفضت تلك الحركات

أن تشارك فى المنظومة السياسية التى فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابًا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجى، وطالبت بالتغييرات من خلال تعبئة الشارع فى مواجهة النخب الحاكمة.

الفضاء الإلكترونى

لجأ الشباب فى السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكترونى، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركًا مهمًا للتغيير فى العديد من الدول العربية. وظهر فى الآونة الأخيرة نمطان رئيسان للتغيير فى المنطقة.

النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقى أو طائفى أو دينى فى تحدى سلطة الدولة المركزية، أما النمط الثانى، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة فى إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق .

إن الربيع العربى شكّل نقطة تحول كبرى وانعطافة تاريخية مهمة فى المشهد السياسى؛ فبمشروعه تغيرت موازين القوى: شكل الدولة، طبيعة النظام، ونمط إدارة المجتمع..

وكان ذلك كله تحت تأثير عاملين أساسيين؛ الأول داخلى ويتمثل فى الحراك الاجتماعى، والثانى خارجى ويتمثل فى تأثيرات المحيط الإقليمى والدولى سلبًا أو إيجابًا.

وقد بدأ هذا الربيع مساره من العالم «الافتراضى» تواصلًا وتعبئة، ليتحول إلى قوة هائلة على أرض الواقع بفعل خروج الجماهير، فى مليونيات منتظمة فى حشود جماعية ضمت كل الأطياف والفئات بمختلف أطيافها الأيديولوجية والفكرية والعرقية والطائفية والدينية، استجابة لنداء التغيير عبر رفع شعار «حرية، كرامة، وعدالة اجتماعية».

لقد أبان المواطنون خلال هذه الثورات عن وعى ذاتى وحس مدنى راق

ومسؤول، جسد الرغبة الملحة لصياغة عقد اجتماعى جديد يؤسس لنظام يستمد شرعيته من الإرادة الجماعية لضمان بناء دولة المؤسسات والقانون والحريات.

إن أهم ما ميز هذه الثورات، خاصة التونسية والمصرية، يكمن أساسًا فى أنها قدمت مشهدًا رائعًا ونموذجًا حضاريًا جديدًا يتمثل فى الثورات السلمية الجماهيرية، فكسرت بذلك حاجز القهر والصمت والخوف السيكولوجى الذى طالما قيد التحركات الشعبية، وعرقل إمكانيات التغيير.

وقامت الفئات الشابة، وهى التى اعتقدت النخب أنها خاملة عاجزة، أو عابثة لاهية، ببرمجة الانطلاقة الفعلية للثورة للمطالبة برحيل الأنظمة الفاسدة التى انهارت أمام المسيرات العفوية والسلمية بصورة أبانت عن هشاشة بنائها وتآكلها الداخلى وعن بداية دورة انحدارها التاريخى فى أفق بناء دول ديمقراطية حداثية، وقد أسعفها فى ذلك التطور التكنولوجى الهائل فى وسائل الاتصال لتتغلب على رصد أجهزة الأمن وملاحقاته لها، وعلى قهر العزلة بفعل تواصلها وتفاعلها حيث بات الفضاء الإلكترونى مجالًا مفتوحًا للجميع وآلية أساسية من آليات التعبئة والتنظيم.

وكان من بين النتائج المترتبة، عن هذا الحراك الشعبى الذى تم بهذه الصورة، انهيار أنظمة عربية، وبداية التأسيس لزمن ديمقراطى جديد لم تكتمل ملامحه بعد، وهى لحظة تاريخية تغيرت فيها موازين القوى بين رأس الهرم: السلطة، وقاعدته: الشعب؛ من خلال وضع الدولة في حدود المجتمع وفى خدمته وليس وضع المجتمع فى خدمة الدولة.

لقد فرضت الجماهير المحتجة ثقافة تغيير جديدة بعد أن تحدت الاستبداد وتخلصت من عقدة الخضوع، وكسرت حاجز الخوف الذى يشل إرادتها على الحركة والفعل، ولأول مرة أصبحت إرادة الشعب معادلة سياسية أساسية

ورقمًا رئيسًا يمكن أن يغير معالم المشهد السياسى عبر التعبير عن طموحات واختيارات جديدة للتغيير والإصلاح. وعبر إعادة النظر فى الكثير من المفاهيم والأحكام التى هيمنت على الثقافة السياسية العربية خلال عقود حكم الأنظمة الشمولية.

وكل ذلك من خلال تعديل موازين القوى لصالح الفئات العريضة من الشعب وذلك بالمشاركة فى صناعة القرار السياسى. إنها بداية قطع العلاقة مع خوف الماضى وإعادة تعريف دور المجتمع من دولة اختزلت المواطنة فى قواعد السلوك والانضباط والخنوع بالكيفية التى تضمن ديمومة السلطة، إلى دولة ينطلق تشييدها من المواطن ولأجله.

إنه إيذان بكسر عقلية النخبة والانتقال إلى المجتمع التداولى، حيث كل الناس هم فاعلون ومشاركون فى أعمال البناء والإنماء، كل من موقعه وبأدوات اختصاصه.

وأيًا كانت المواقف المؤيدة أو الرافضة أو المتحفظة التى تقيم على ضوئها حصيلة هذا الحراك ونتائجه فى المستقبل المنظور أو البعيد، فإنه بحكم ما حققه من مكتسبات حتى الآن، يعكس تشكل معالم ثقافة سياسية جديدة بدأ فيها إعادة الشأن العام إلى مجاله العام من خلال تحريره من سيطرة وقمع السلطة الحاكمة.

وكانت جميع الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بالعالم العربى من داخله وخارجه تنبئ بانفجار الوضع إن عاجلًا أو آجلًا، وبقرب تجاوز نموذج دولة الاستبداد إلى نموذج الدولة المدنية التى تصون كرامة المواطن وتحقق العدالة الاجتماعية وتملك القابلية على التطور حسب حاجات تقدم المجتمع وتطلعاته. لقد خرجت حشود المواطنين فى جل الدول العربية، بشكل فاجأت به الأنظمة التى كانت قد اقتنعت بأن المجتمعات فى العالم العربى قد استسلمت لقدرها المحتوم باسم تحقيق الاستقرار.

إن «الفاعل الاحتجاجى» لم يعد يتجسد فى المناضل الحزبى ولا النقابى، ولا

أى من الأشخاص المنتمين للوسائط المنظمة والمؤثرة فى النسيج الاجتماعى فقط، بل ظهر المحتج بوصفه فاعلًا ذا شخصية مستقلة لكنها شبكية، وهو يجسد انبعاث وعى سياسى حاد غير مؤطر حزبيًا، متجاوزًا لمنطق التنظيمات التقليدية والحسابات السياسية الضيقة.

هذا الفاعل الجديد سئم من الأنساق التنظيمية والحزبية الضيقة الأفق والتفكير، واقتنع بعدم جدواها وبعجزها عن قيادة التغيير، ولم يعد يؤمن بضرورة وجود الزعيم الكاريزمى الذى يقود الجماهير ويستلهمها. إنه حراك سياسى انطلق بمجهود جماعى، وليس من السهل كشف مركزه ومحركه أو معرفة طبيعة آليات اشتغاله ووتيرته.

والمحتجون بقدر انخراطهم فى العولمة بقيمها وآلياتها وأفقها بقدر ما عبروا عن ارتباطهم بقيمهم المحلية الثقافية والاجتماعية بنهجهم سلوكيات مميزة داخل ميادين التحرير.

أدت رياح التغيير السياسى التى هبت على العالم العربى منذ بداية هذه السنة إلى خلق دينامية سياسية غير مسبوقة، ويبدو أنها بداية الانتقال من مرحلة النزعات الخطابية والشعاراتية إلى مرحلة الفعل السياسى.

وتميزت التظاهرات الشعبية بخلوها من الشعارات الإيديولوجية وتحررها من تأثير الأحزاب ومن العمل التنظيمى مع طغيان العنصر الشبابى عليها وباعتمادها على الوسائل الإلكترونية الحديثة فى التعبئة والحشد وبنهج أسلوب سلمى تجنبًا للاصطدام بأجهزة الدولة.

وقد وجدت الأجيال الجديدة من الشباب ضالتها فى عالم الإنترنت كفضاء اتحادى افتراضى يشجع الالتقاء والنقاش الحر والتواصل التلقائى حول القيم الأساسية ذات البعد الإنسانى المركزى. إنه إيذان بنهاية العقائديات الشمولية التى سيطرت فى الحقب السابقة باسم التيارات القومية أو الاشتراكية أو الإسلامية.

لذا فإن نجاح هذه الحركات الشبابية فى قيادة موجة التغيير فى العالم العربى

مرتبط بمركزية مطلب الحرية والكرامة والعدالة باعتبارها قيمًا يمكن أن تتوافق عليها كل التيارات الإيديولوجية والدينية والسياسية بمختلف أطيافها.

كما انصرفت هذه القوى الشبابية عن قنوات المشاركة الشرعية، بعد أن يئست من إمكانية تحقيق مطالبها فى ظل القيود التى فرضتها الأنظمة السلطوية على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، فاعتمدت على المشاركة غير التقليدية، مثل التظاهرات والاعتصامات وأحيانًا العصيان المدنى.

وتميزت التحولات السياسية الراهنة بكونها مدنية، بحيث وضعت الشارع العربى فى مكانه الطبيعى فى صدارة المشهد السياسى، باعتباره وحده الذى يقود هذه التحولات عكس ما وقع فى فترات زمنية سابقة، حيث اعتمدت أغلب التحولات فى قيامها على الانقلابات العسكرية.

فإذا كانت التحولات السياسية التى شهدتها المنطقة العربية فى مرحلة الخمسينيات والستينيات نتجت عن تحرك فوقى لنخبة عسكرية وبتخطيط سابق وأحيانًا بإراقة دماء ساهمت فيها عوامل داخلية وخارجية، فإن الحراك الشعبى العربى الراهن استلهم روح التحولات السلمية فى العالم مستفيدًا من نضج مجتمعاتها، فانطلق بدون قيادة وتبناه الجميع متخذًا من الميادين ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة سلاحًا له فى مواجهة آلة القمع.

إن جيل الشباب فاجأ الأنظمة بقدرته على التضحية، كما أنه أسقط أسطورة التنظيمات السياسية التى تقود المتظاهرين إلى الاحتجاج وعكس المعادلة، فالدعوة للتظاهر لا تستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق يدعو وينظم الشباب.

بل قد يتم الاكتفاء بإعلان الدعوة عبر وسائل الاتصال الحديثة فيستجيب الشباب ثم يتجمعون فى مختلف الميادين فى توقيت محدد وفى أماكن مختارة دون وجود قيادة معينة أو أجندة سياسية ولا تجربة حزبية.

وإذا كانت الأحزاب والقوى السياسة قد أعلنت تضامنها والتحامها مع الاحتجاجات الشعبية إلا أن الملاحظ أنها لعبت دورًا تابعًا لدور القوى الشعبية

الشبابية، فلم تبادر النخب السياسية للدعوة لهذه الاحتجاجات الشعبية بل فى بعض الأحيان تأخرت فى الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية كما حدث فى الحالتين التونسية والمصرية، إلا أنه أمام تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها تراجعت الأحزاب عن حذرها وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبى، وقد رأى البعض فى موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة لركوب موجة الاحتجاجات واختطافها لخدمة مصالحها الخاصة.

كما فتح الربيع العربى آمالًا كبيرة فى تحقيق الشعوب حلمها وأملها فى التحرر والانعتاق من الفساد والاستبداد ومنحها فرصة تاريخية لربح الرهان الديمقراطى، وتجاوز الوضع السياسى المترهل، وقد أكد المواطن قدرته على الفعل وتحطيم القيم السلبية الانسحابية كقيم الخوف والاستكانة والخضوع. وبذلك أنتج ثقافة سياسية جديدة تؤرخ لبداية عصر التحول السياسى الحقيقى فى العالم العربى.

الوسائط الرقمية الجديدة

أمام عجز الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدنى عن أداء أدوارها المتمثلة فى التعبئة والتأطير بسبب تضييق الأنظمة الحاكمة من جهة، وبسبب غياب الديمقراطية الداخلية فى معظمها من جهة أخرى، وتحولها إلى كائنات مناسباتية ذات أهداف مصلحية آنية من جهة ثالثة، عم نفور المواطنين منها.

لذلك فإن الوسائط الحديثة المتمثلة فى الفضاء الرقمى ووسائل الإعلام استطاعت أن تحل محلها، حيث لعبت دورًا أساسيًا فى الحراك السياسى والاجتماعى الذى شهدته المنطقة العربية مع قيام الربيع العربى، وساهمت بشكل كبير فى نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر وسريع، وكذا فى تعبئة المحتجين وتنظيمهم من خلال تسهيل التواصل فيما بينهم.

ولأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر فى المجتمعات العربية، ولأنهم الأكثر شعورًا بالحرمان النسبى والأكثر قدرة على التواصل والحركة فلم يكن

مستغربًا أن يكونوا فى طليعة المحتجين. وتؤكد كل البحوث حول الممارسات والسلوكيات الثقافية للشباب على أنهم مستهلكون كبار لوسائل الاتصال، وللثقافة الوسائطية.

يدعم هذا التحول الاتجاه نحو خوصصة وسائل الإعلام والترفيه الثقافية، وتنامى استقلال المضامين الثقافية الجديدة قياسا إلى المؤسسات والأطر التقليدية للتنشئة. فالشباب الذين امتلكوا قدرًا عاليًا من الوعى والمسؤولية استطاعوا أن يملأوا الفراغ الناتج عن تغييب الأنظمة للمثقفين، فقاموا بحمل مشعل الحرية والتغيير وتمكنوا من استغلال المجال الرحب الذى وفرته وسائل الاتصال الحديثة لتمرير أفكارهم وخطبهم بعيدا عن أعين الرقابة والتحكم. فقد « أضافت التقنية الرقمية شريحة جديدة إلى المثقفين، وأعنى إلى مفهوم مصطلح المثقف، الذى لم يعد هو الكاتب أو الأديب أو المفكر أو الأكاديمى أو الفنان فحسب..

بل باتت هناك شريحة عريضة ومهمة جديدة، هى تلك التى تضم التقنى لفنون الكمبيوتر ومعطيات الثورة الرقمية، وكذلك المستخدم المتفاعل بوعى للشبكة أيا كان عمره أو تخصصه.

ومع استحكام الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى لقبضتها الأمنية التى فرضتها على وسائل الإعلام والتعبير التقليدية،كان لزامًا على الشباب المحتج أن يبحثوا عن بدائل يستطيعون من خلالها تمرير خطاباتهم وفتح باب النقاش فى الأمور التى ظلت لعقود متتالية من التابوهات والمحرمات ليجدوا ضالتهم فى شبكات التواصل الاجتماعى والمدونات الإلكترونية ومواقع الفيديو التشاركى،التى برزت كعامل فاعل ومحفز للحركات الاحتجاجية العربية حيث تمكن الشباب بفضلها من الالتفاف على الرقابة والتعتيم الإعلامى.

وسمحت للكثيرين بنقل كم هائل من المعلومات والصور والفيديوهات إلى العالم داخليًا وخارجيًا مما ساعد فى إقناع المجتمعات العربية بالتحرك والخروج من الواقع «الافتراضى» إلى الشارع والانضمام إلى الشباب فى ثورتهم.

كما لا يمكن أيضا تجاهل الدور الكبير الذى لعبته هذه الوسائط فى تغيير مفاهيم الناس من خلال حملات التوعية التى قام بها النشطاء للتعريف بحقوق الإنسان وبالحقوق السياسية للمواطنين، وكذا فتح المجال للتفاعل والتواصل بين المواطنين داخل المجتمعات العربية ونظرائهم فى الخارج.

وتختلف درجة مساهمة المواقع الإلكترونية فى إنجاح ثورات الربيع العربى باختلاف مميزاتها وخصائصها من حيث سرعة نقل الخبر وسهولة الاستعمال، وكذا قدرتها على تجنب رقابة الأجهزة الأمنية التى فطنت منذ الوهلة الأولى لتعاظم دورها وسعت بكل ما أوتيت من قوة إلى حجبها وإغلاقها واعتقال المدونين والنشطاء لكن دون جدوى.

ومن المميزات الإيجابية لوسائل الإعلام الجديدة أنها منحت الحركات الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم وبشكل متواصل، ومكنت المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفورى معها، حيث اتسمت الحركة الاحتجاجية بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجى، وبرز بحدة دور «إعلام المواطن» متحديًا التعتيم الإعلامى الرسمى وذلك من خلال اعتماد وسائل الاتصال الحديثة كالرسائل النصية على الهاتف المحمول والمدونات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية الجديدة.

واقع التحولات الجديدة فى البلدان العربية يظهر مدى توظيف أغلب الحركات الاحتجاجية لهذه الوسائل انطلاقًا من استثمار وسائل الاتصال الحديثة (انترنت، يوتيوب، فايسبوك) لتحقيق تعاطف كبير وخلق قاعدة عريضة من المحتجين وانتهاء بالنزول والتظاهر بالميادين.

والمدركات التى سادت أغلب الدراسات والبحوث الاجتماعية قبل موجة التحولات السياسية فى البلدان العربية اتفقت حول شريحة شبابية تشكل نسبة كبيرة من السكان فى البلاد العربية، انغمست إما فى الثقافة الاستهلاكية وحالة اللاسياسة والتسطيح تارة، وإما فى الانخراط فى الهويات المحلية الدينية أو الطائفية تارة أخرى، إلا أن المفاجأة أن تلك الفئة الشبابية استطاعت أن تسقط

هذه المكونات التى اعتبرها البعض ستستعصى على ولوج التغيير عبر أطر وممارسات شبكية افتراضية.

ويبدو أن العديد من المحللين قللوا من شأن نشاط شباب «الفايسبوك» باعتبارهم «يقومون بعملية تنفيس عما يجول في نفوسهم فى العالم الافتراضى، نتيجة عزلة شعورية عن العالم الواقعى، ولكن هؤلاء الشباب أثبتوا أنهم يتحركون برشاقة وجسارة بين العالم الافتراضى والعالم الواقعى بصورة أذهلت الكثيرين».

وواقع الحال أن جيل التحولات السياسية فى البلدان العربية خرج من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية، سواء الأحزاب السياسية، أو مؤسسات التعليم أو غيرها، فاستخدام وسائل الاتصال الاجتماعى الجديدة ليس مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب بل تحمل قيمًا تسللت بقوة لتلك الشريحة الجيلية.

وهذا ما مكن من تأسيس أنماط مشاركة جديدة وتجاوز العديد من القيود التى فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم وكذلك تنظيم فعاليات احتجاجية نجحت فى كسر حاجز الخوف الذى عانت منه لعقود طويلة.

تعد مواقع الشبكات الاجتماعية من أكثر المواقع انتشارًا فى العالم؛ وقد اشتهر موقع الفايسبوك فى الوطن العربى وانتشر بصورة مذهلة ولعب دورًا مهمًا فى تشكيل الرأى العام وتحريك الشعوب: ظهر كبطل إعلامى فى كل مشاهد الثورات العربية فغدا وسيلة التواصل الاجتماعى الأساسية الأكثر انتشارًا والأسرع فى تحقيق التعبئة الجماهيرية لإحداث التغيير.

ويبلغ عدد مستخدمى الفايسبوك بالعالم العربى مطلع 2010 حوالى 26 مليون مستخدم، هذا العدد ارتفع مع اندلاع الثورات إلى 36 مليون مستخدم، وهو ما يوضح أهمية ودور هذا الوسيط التواصلى الذى تحول إلى تقنية ثورية بامتياز. وللفايسبوك مميزات عديدة جعلته الوسيط الأفضل بالنسبة إلى الثوار والمساعد

الأساسى فى تحريك ثوراتهم؛ حيث يجعل من كل مشترك متلقيا للخبر وصانعًا له فى نفس الوقت.

ويوفر الفايسبوك نقل الخبر بسرعة فائقة وآنية مع إمكانية التفاعل معه والتعليق عليه،بالإضافة إلى تبادل الرسائل والأفكار والآراء،فالحدث الذى يحصل فى الشارع لا يحتاج إلا إلى بضع دقائق ليصبح محورًا نقاشيًا مدعمًا بالصور والفيديوهات والبيانات والتصريحات لتتوالى بعدها ردود الأفعال والتعليقات والاقتراحات والدعوات إلى الاحتجاج والتظاهر، ومن ثم نقل النقاش «الافتراضى» إلى «الواقعى» بعد تحديد الزمان والمكان.

كما ألغت هذه الميزة الحواجز الزمانية والمكانية والجغرافية وجعلت الفضاء الإلكترونى فضاء مشتركًا للحوار رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة.

بالإضافة لذلك فإن المنتديات الاجتماعية، خصوصا الفايسبوك، تمنح قدرة كبيرة على التعبئة، هذا ما جعل الشباب يستفيدون من كل الخدمات التى توفرها، كرفع الشعارات التى تحرك روح التعبئة والاحتجاج والغضب فى نفوس المتظاهرين، ونشر صور الاحتجاجات والاعتداءات التى ترتكب فى حق المواطنين ويتم نقل الأحداث فى لحظتها كى يتم الحفاظ على نبض الشارع وحماسته، كما نشر الشباب المقالات التى تساهم فى زيادة وعى الجمهور وكشف فساد الأنظمة والطبقة الحاكمة.

كما لم تخل الروح الشبابية من توجيه رسائل من خلال النكت السياسية اللاذعة ورسم الصور الكاريكاتورية المعبرة والمرفقة بتعليقات ساخرة.

ساهم هذا النمط الجديد من الإعلام فى ظهور الصحافى المواطن المشارك الفعال فى العملية الاتصالية المساهمة فى تغيير الكثير من المفاهيم التواصلية الحالية، وذلك عبر إنشاء المدونات: أغلب الممارسين لهذا النوع من الصحافة هم المواطنون الهواة الذين استطاعوا أن يكونوا هـم أنفسهم الخبر وصانعوه فى آن واحد، وأن يصبحوا مراسلين للقنوات والمؤسسات الإعلامية وناقلين للمعلومات بشكل واقعى ومباشر وملامس للحدث.

وما يميز الصحافى المواطن عدم خضوعه للمحطة الإعلامية التى كانت تهيمن على الخبر وتعمل على نقله إلى الجمهور، فهو حر طليق فى التعبير وفى نقل الخبر بالصوت والصورة وبشكل مباشر وآنى وسريع، مما يجعل التحكم والسيطرة على الخبر من قبل السلطات أمرًا صعبًا. وقد حاولت بعض السلطات الحاكمة فى الكثير من البلدان حجب بعض المواقع أو المدونات ومنعها من النشر إلا أن التقنيات الحديثة أتاحت إمكانية بث الموقع من بلد آخر أو من موقع آخر أو عبر تقنية أخرى أكثر تطورا كما فعلت شركة «google» عندما قطعت السلطات المصرية الاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت.

إلى جانب الفضاء الرقمى لعب الإعلام، الممثل هنا فى القنوات الفضائية، دورًا أساسيًا ومحوريًا فى مشهد الحراك العربى، من خلال نقل الصورة الحقيقية للوقائع الميدانية وفتح المجال للمحتجين والشباب من أجل إيصال صوتهم والتعبير عن آرائهم ومطالبهم؛ مكسرًا بذلك الطوق الذى ضربته السلطات الحاكمة على الإعلام العمومى الذى ظل، كعادته، يغرد خارج السرب.

رغم المؤاخذات والتحفظات التى يمكن إبداؤها حول مدى استقلالية هذه القنوات وحول تعاملها الانتقائى مع أحداث الربيع الديموقراطى، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأنها ساهمت فى تنوير وتشكيل الرأى العام باتباع أسلوب نقل الخبر والمشاهد لحظة وقوعها بمهنية واحترافية عالية استطاعت عبره جذب اهتمام المشاهد وكسب ثقته من جهة، وببث برامج تحليلية ووثائقية رفعت درجة الوعى السياسى من خلال تحليل مجريات الأحداث من زواياها المختلفة.

والملاحظ بصدد هذه القنوات، وهى تعكف على تغطية الاحتجاجات التى يعرفها العالم العربى، إنها قدمت الفرصة وفتحت المجال لتقريب زخم الحراك للمواطن حيث إنها سلطت كاميراتها على الساحات والميادين وأعطت الكلمة لكل المواطنين للإدلاء بآرائهم والتعبير بكل حرية عن مطالبهم.

وما يلفت الانتباه أن هذه القنوات الإعلامية استشعرت الدور المتعاظم

الذى باتت تلعبه المواقع الإلكترونية والاجتماعية لذا سارعت إلى الاستفادة من الإمكانيات التى توفرها هذه المواقع، باعتبارها مصدرًا مهمًا للمعلومات ومنبرًا للتواصل مع الجمهور، فاعتمدت فى تغطيتها للأحداث على الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على هذه المواقع، كما استعانت بالتقارير التى ينجزها المواطنون الصحافيون لفائدة هذه المدونات أو تلك... هذا التشبيك مع المواقع الاجتماعية ساعد هذه القنوات أيضا ومكنها من الالتفاف على الحظر الذى مورس فى حقها منذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك الديمقراطى.

ولا بد من تقديم بعض التوضيحات بخصوص إسهام وسائل الإعلام الجديدة فى الحراك الديمقراطى، فقد تعالت هنا وهناك خطابات وأدبيات تنعت الذى جرى ويجرى بـ«الثورات الافتراضية»، أو «ثورات الإعلام الجديد»، أو «ثورات الشبكات الاجتماعية» أو «ثورات الفايسبوك». واعتبر بعض المحللين أن الشبكات الاجتماعية عموما، وشبكة الفايسبوك تحديدًا، هى التى كان لها الفضل فى توليد وتفجير وإنجاح هذه «الثورات».

صحيح أن الفايسبوك قد أسهم بقوة فى تحريك الاحتجاجات والتحفيز على التغيير، وشكل أداة ضغط نفسية رهيبة على النخب الحاكمة. لكن لا يمكن الإقرار بأن ثمة علاقة سببية من نوع ما بين التحركات الجماهيرية والتقنيات الإعلامية الجديدة وبأن هذه الشبكات الإعلامية هى التى ولدت بشكل مباشر هذا الحراك الذى تعيشه العديد من دول المنطقة العربية وبأنه لولاها لما نشأ هذا الحراك واتسع مداه.

مما لا شك فيه أن هذه التقنيات أفسحت المجال للتواصل وتبادل الأفكار والآراء والمقترحات، وترتيب الأولويات، وتحديد مواعيد الاحتجاج بالساحات العمومية. لكن الأمر ينحصر هنا ولا يتعداه، فالباقى تتكفل به الجماهير بالشارع. إذ لو لم ينزل الناس للفضاء العام، لما كان للفايسبوك من فائدة كبرى تذكر، حتى وإن كان رواده ومتصفحوه يحصون بعشرات الملايين.

ومن جهة أخرى فإن هذا الحراك السياسى فند فكرة تنظيم القاعدة حول

انسداد آفاق التغيير المجتمعى السلمى وضرورة تبنى النهج الانقلابى الجهادى القائم على العنف كخيار وحيد لتغيير الأوضاع فى العالم العربى. فلقد أكدت التحولات الأخيرة أن الشعوب قادرة على أن تتغير وأن تحرك التغيير السياسى بشكل سلمى وبدون أى وصاية سياسية أو دينية أو ارتباط بأجندة خارجية.

حرية التعبير الإلكترونى

ستتحدث ضمن هذا المحور بالتحديد عن حريه التعبير فى هذا النوع من الإعلام ووجود بعض التوجهات المحلية لوضع القيود عبر التشريعات كان آخرها قانون جرائم أنظمة المعلومات بالاضافة إلى وجود أصوات تطالب بإعلام حر خالٍ من القيود واللوائح والقوانين.

ولخلو الإعلام الانترنتى من التشريع المتخصص لغاية الساعة فسيكون مدار حديثنا بشكل عام حول المبادئ العامة والقواعد العامة فى القانون التى تنضوى تحتها حرية التعبير فى الإنترنت فى التشريعات المحلية ثم نتناول القانون المؤقت (قانون جرائم أنظمة المعلومات).

كما ذكرت لغاية الآن لا يوجد تشريعات متخصصة بالإعلام الإلكترونى وهذه الحالة تطبق السياسة التشريعية العامة، فعلى سبيل المثال لو أن أحدهم تقدم بشكوى إلى الجهات القضائية المعنية مفادها تعرضه لجرم الذم والقدح عبر إحدى وسائل الإعلام الإلكترونى ولنقل عبر موقع إخبارى فإن الشخص المجنى عليه سيتوجه إلى القضاء ويستخدم المواد العامة الخاصة بجرم الذم والقدح فى قانون العقوبات الأردنى وهى المواد 188....... إلخ وذلك بدلالة المادة 68 من قانون العقوبات والتى جاءت تحت عنوان العلنية ونصها تعد وسائل للعلنية:

1 ـ الأعمال والحركات إذا حصلت فى محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو حصلت فى مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أى شخص موجود فى المحال المذكورة.

2ـ الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نقلا بالوسائل الآلية بحيث يسمعها فى كلا الحالين من لا دخل له فى الفعل.

3ـ الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت فى محل عام أومكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

يتضح من خلال هذا النص القانونى أن المواقع الإلكترونية على اختلاف أنواعها مشمولة بما ذكر، بحيث يستطيع قاضى الموضوع أن يستند إلى هذه المادة العامة.

وبهذا نجد أن معظم الجرائم التى تنسب إلى الصحافى الذى يمتهن الصحافة عبر الكتابة فى الصحف قد يواجهها الصحافى الذى يكتب عبر المواقع الانترنتية كجرائم الذم والقدح والتحقير، إطالة اللسان، إهانة الشعور الدينى، إثارة الفتنة وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية... إلخ فالمادة 68 عقوبات تعد أساسًا قانونيًا لمحاسبة مرتادى المواقع الإلكترونية سواء الصحافى أو «المواطن الصحافى».

وقد ذهب الاجتهاد على اعتبار المواقع الإلكترونية هى ذاتها المطبوعة التى تم إيراد تعريف لها فى قانون المطبوعات والنشر الأردنى رقم 27 لسنة 2007 حيث جاء فى المادة «2» منه: المطبوعة «كل وسيلة نشر دونت فيها المعانى أو الكلمات أو الأفكار بأى طريقة من الطرق».

فحسب هذا التعريف فإن المواقع الإلكترونية بما فيها المنتديات ومواقع الأخبار والمدونات مشمولة بهذا التعريف وبالتالى يطبق عليها قانون المطبوعات والنشر بكامل أحكامه مع أن قانون المطبوعات والنشر فى رأينا الشخصى لا يطبق على هذه الجرائم.

الحقيقة أن هذا ما قد اتجه إليه البعض على اعتبار أن التعريف واضح ولا لبس فيه وهذا أيضًا ما اتجه إليه مؤخرًا قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية باعتبار المواقع الإلكترونية خاضعة لتعريف المطبوعة الوارد فى قانون المطبوعات والنشر، [ح].

بينما يرى البعض الآخر بعدم جواز خضوع المواقع الإلكترونية لقانون المطبوعات والنشر لأسباب منها: أن القانون ذاته قد عرف المطبوعة بشكل عام ثم خصَّص التعريف وذلك بإدراج أنواع المطبوعات يومية، أسبوعية، متخصصة مما لاينطلى على المواقع الإلكترونية وأيضا أورد أصحاب هذا الرأى حججًا أخرى منها أن قانون المطبوعات تحدث عن ترخيص المطبوعة وهذا الأمر لا ينطبق أيضا على المواقع الإلكترونية.

وقد ذهب البعض إلى الحجة اللغوية فقد ذهبوا أن كلمة «مطبوعة» تنبطق فقط على الأوراق التى تدخل المطبعة لغايات الإصدار وهذا ما لا ينطبق على الموقع الإلكترونى! كما أن هناك اجتهادًا قضائيًا حديثًا يميل إلى عدم تطبيق قانون المطبوعات والنشر إلا على الصحافى المسجل لدى نقابه الصحافيين.

كما قد يستند البعض إلى نص المادة 38 من قانون المعاملات الإلكترونية رقم 85 لسنة 2001 والتى جاء فيها «يعاقب كل من يرتكب فعلًا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة بواسطة استخدام الوسائل الإلكترونية بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لاتقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين» ويعاقب بالعقوبة الأشد إذا كانت العقوبات المقررة فى تلك التشريعات تزيد على العقوبة المقررة فى هذا القانون!

أما البعض الآخر فيرى أن هذا النوع من الإعلام يخضع لقانون الإعلام المرئى والمسموع رقم (71) لعام 2002 حيث جاء فى المادة الثانية من القانون تعريف للبث «إرسال الأعمال أو البرامج الإذاعية والتلفزيونية، بواسطة موجات كهرومغناطيسية أو عبر أقمار صناعية أو تقنيات أو وسائل أخرى مهما كان وصفها أو طبيعتها تمكن الجمهور من استقبالها عبر جميع الوسائل الفنية بمختلف مسمياتها ويستثنى من ذلك الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)». ولكن المشرع قد استدرك الأمر وعاود واستثنى الشبكة الدولية للمعلومات «الإنترنت» من تعريف البث.

أما المادة الثانية من قانون الاتصالات الأردنى رقم (13) لسنة 1995 فقد عرفت الاتصالات بأنها «نقل أو بث أو استقبال أو إرسال الرموز أو الإشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات، مهما كانت طبيعتها، بواسطة الوسائل السلكية أو الراديوية أو الضوئية أو بأى وسيلة أخرى من الأنظمة الإلكترونية».

ونصت المادة 75 من ذات القانون على «كل من أقدم، بأى وسيلة من وسائل الاتصالات، على توجيه رسائل تهديد أو إهانة أو رسائل منافية للآداب أو نقل خبرا مختلقًا بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (300) دينار ولا تزيد على 2000 دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين».

وهكذا نلاحظ تداخل التشريعات التى قد يحتكم إليها قاضى الموضوع لدى نظره للقضايا الداخلة فى نظام الإعلام الإلكترونى ولا سيما الإنترنت مع الأخذ بعين الاعتبار المادة 68 من قانون العقوبات آنفة الذكر وهو القانون الذى تم إقراره فى العام 1960 أى منذ زمن بعيد لا يتماشى ومعطيات ومتطلبات الألفية الثالثة التى نعيشها. مما دفع ويدفع المشرع دوما إلى إيجاد الغطاء التشريعى الموحد لمسألة الإعلام الإلكترونى ولعل آخرها كان قانون جرائم أنظمة المعلومات غير المتوافق مع والمنظومة التشريعية القائمة والذى سنتناوله بشىء من البحث فى نهايه هذه الدراسة.

قوننة الإنترنت

تتوافق معظم المواثيق الدولية حول حرية الرأى والتعبير فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الفرنسى لعام 1789 ليؤكد على أهمية الحقوق الفردية وأهمها حرية التعبير وحرية العقيدة.

وكذلك جاءت المادة 19 ضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لتنادى بحرية التعبير،ومنذ وقت ليس ببعيد صدر إعلان آخر فى غاية الأهمية وهو (إعلان ويندهوك) وهو إعلان صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم

والثقافة (اليونسكو) وهو الإعلان المعنى بتعزيز صحافة إفريقية مستقلة وقائمة على التعددية ويشير الإعلان إلى القرار رقم 25/ 104 الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو 1989 حيث جاء فيه «حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة بين الدول وداخل كل دولة»، أيضا جاءت المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لتؤكد على حق حرية التعبير وذلك عبر النص الآتى الذى سأقوم بإدراجه لأهميته على صعيد الإعلام الإلكترونى «لكل شخص الحق فى حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية الرأى، وحرية تلقى المعلومات أو الأفكار وإذاعتها من دون تدخل السلطات العامة ومن دون التقيد بالحدود الجغرافية» وهذه المادة لا تمنع الدول من إخضاع نشاط مؤسسات الإذاعة أو السينما أو التلفزة لطلبات الترخيص.

وكذلك ما ورد فى الميثاق الاجتماعى الأوروبى بشأن الحق فى الحصول على المعلومات والتشاور وهو ما يوفره الإنترنت، وغيرها من الإعلانات والمواثيق الدولية التى تحرص على صحافة حرة وكلمة حرة.

فهذه المواثيق الدولية تتفق على ضروة تعزيز حرية التعبير ضمن جميع الأطر سواء أكانت مكتوبة كما هى فى الصحافة المكتوبة أو مرئية كما هى فى التلفزة وقنوات الأقمار الصناعى، الإذاعة، وأخيرًا الكلمة والصوت والصورة وهو عالم الإنترنت وهو العالم الذى صمم من البداية أن يكون عالميًا غير خاضع للحدود الجغرافية والقوانين المحلية لكل دولة.

لقد أصبح العالم وبحق قرية صغيرة وذلك بفضل وسائل الاتصالات الحديثة ولعل أهمها الإنترنت، فقد أصبح تداول الأخبار والمعلومات عبر الشبكة العنكبوتية أمرًا فى غاية السهولة واليسر وجعل هذا العالم أكثر تفاعلية، وهذا استحقاق فرضته علينا التقنية والعولمة الانترنتية.

وبناء عليه يثور التساؤل التالى هل من المنطقى والقانونى إخضاع المواقع الإلكترونية للقوانين والمساءلة القانونية أم يجب ترك هذا الفضاء الواسع لمرتاديه يعبرون كما يشاءون حتى لو وصل الأمر بهم إلى الشطط وارتكاب

الجرائم كجريمة الذم والقدح أو حتى عدم احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد! مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبة التى قد يواجهها المسؤولون فى كثير من الأحيان. بالرغم من التطورات التكنولوجية فى مجال الرقابة ـ فى التعرف على هوية الجانى بسبب أن المواقع لا تخضع للترخيص القانونى، وقد يدرج الشخص كتاباته المسيئة تحت اسم مستعار!!!

على الصعيد الدولى فقد تباينت الآراء واختلفت كما هو فى الشأن المحلى حتى أنه صدر مؤخرًا قرار من احدى المحاكم البريطانية يلزم المواقع الإلكترونية بإجراءات تسجيل الترخيص لدى الدوائر والهيئات المعنية، بينما جاء قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليؤكد على ضرورة ضمان حرية التعبير عبر الإنترنت بل والنضال من أجلها حيث أضحى الخيار الأمثل للتعبير للمعارضين السياسيين والمدافعين عن الديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان والصحافيين المستقلين.

كما أشار القرار إلى قيام المشرع بالولايات المتحدة فى فبراير 2006 بإصدار قانون الحرية العالمية للإنترنت.

وعلى الصعيد السياسى جاء خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلنتون الخاص بحرية التعبير عبر الإنترنت ليؤكد على عدم تضييق الخناق وكبح حرية التعبير على الإنترنت وذلك على ضوء الأزمة التى حصلت مؤخرًا بين الصين وشركة جوجل أشهر محركات البحث عبر الإنترنت حيث قامت السلطات الصينية بإغلاق موقع أشهر محرك بحث «جوجل» بسبب أن الموقع يرشد إلى مواقع تعتبرها الصين حساسة وماسة بأمنها القومى والسياسى.

إضافة إلى صدور مرسوم دانيال بيرل عن الرئيس الأمريكى فى (27) مايو (2010) والذى من شأنه أن يضع الحكومات فى جميع أنحاء العالم تحت المساءلة حول انتهاكات حرية الصحافة بهدف الضغط على الحكومات فى العالم لتحسين ظروف عمل الصحافة.

نستطيع القول أن الضمير العالمى متفق على عدم جواز خضوع الإعلام الإلكترونى للقيود والشروط القانونية بشرط مراعاة الشروط المهنية والأخلاقية فى ممارسة العمل الصحفى والسبب فى عدم جواز التقييد كون فرض القيود والقوانين يتنافى مع كونه ـ أى إعلام الإنترنت ـ فضاء واسعًا صعب التقييد ولا يجوز تقييده أصلًا لاعتبارات عدم المساس بحرية التعبير وحق الشعوب فى التعبير عن رأيها حتى لو تخللها بعض العبارات اللاذعة بقصد النقد البناء الهادف لا التجريح والتشهير.

إلا أن حكومات الدول ولاسيما العربية منها بدأت مؤخرًا بصياغة التشريعات الخاصة بتقييد أو «تنظيم» الإعلام الإلكترونى ومنها قانون جرائم الأنظمة الإلكترونية ومشروع قانون النشر الإلكترونى السورى ومحاولات أخرى فى اليمن لإخضاع الإعلام الإلكترونى لقانون خاص وتشريعات فى تونس، وأخرى فى إيران التى قادت التحرك من أجل ملاحقة الإنترنت ورواده قانونيًا ووضع القوانين وإصدار القرارات الخاصة بتضييق الخناق على حرية الإنترنت ومستخدميه.

وفى لبنان يرى البعض أن ثمة سوء فهم لحرية الإعلام خلق حالة من الارتباك السياسى وأن الحرية قد تمس بالمصلحة الوطنية، وغيرها من محاولات وضع الإعلام الإلكترونى ضمن قوالب قانونية مما قد يجد فيه البعض خرقا لطبيعة الإنترنت العالمية والتى لا يجوز إخضاعها للتقنين.

ولكن نظرًا للخروقات وبعض التصرفات من قبل بعض الأشخاص فإن الحكومات العالمية ومنها العربية تسعى إلى وضع حد لتلك الخروقات وتنظيم الإعلام الإلكترونى عن طريق البحث عن الأطر القانونية والتشريعية.

إن ما يحدث فى المنطقة العربية شىء جديد بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، ولعل شعوب المنطقة لم تعش لحظات التغيير فى مستوى الإعلام وفروعه المتعددة كما عاشها الشعب العراقى بعد عام 2003.

وما يترتب عليه من تشكيل إعلام جديد ليس بالضرورة يمثل وجهة نظر الحكومة بل من الضرورى أن يكون معبرًا عن المجتمع بصورة عامة من جهة

ومن جهة ثانية أن يكون هذا الإعلام فى متناول الجميع أى جميع الأحزاب والقوى الوطنية، خاصة. وأن التغيير المطلوب جعل الفضاء مفتوحًا أمام الجميع بما أن الذى حدث هو ثورة على نظام استبدادى شمولى، فبالتأكيد أنه سيحدث تغييرًا شاملًا على غرار ما حصل فى العراق بعد عام 2003، وكما قلنا نحن فى العراق جعلنا الإعلام فى متناول الجميع بما يوفر المناخ المناسب للتعبير عن الرأى وبما لا يتعارض والدستور العراقى وثوابت المجتمع وقيمه العليا.

الآن نسمع ونقرأ عن مطالبات بأن تسير الدول العربية التى أصابها التغيير مثل مصر وتونس وأن تجعل الإعلام محايدًا وفى متناول الجميع خاصة وأن البلدين يمران بمرحلة انتقالية تتبعها انتخابات وهذه الانتخابات ستخوضها أحزاب وقوى تحتاج لوسائل الإعلام لكى تروج لنفسها ولبرنامجها الانتخابى.

وبالتأكيد هذا ليس ترفًا أن يرفع إعلاميون مصريون وتونسيون صوتهم للمطالبة بضرورة أن يعبر الإعلام فى بلادهم عن الشعب وقواه الوطنية والثورة التى تحققت ومكتسباتها، وألا يظل الإعلام حكرًا لجهة دون أخرى، أى توديع مرحلة الإعلام الشمولى وإنهاء الوصاية والتبعية التى عُرف بها الإعلام العربى منذ سنوات طويلة.

وفى مصر بالذات هنالك رؤية تبدو قاصرة يعتقد أصحابها بأن كل شيء ينتمى للعهد البائد يجب أن يزال بزوال النظام، وقد كانت تلك رؤية قاصرة وغير علمية، وهذه الرؤية يعانى منها الكثير من المثقفين والفنانين،وبعض القنوات الإعلامية أيضا ورجال الإعلام، الذين وجدوا أنفسهم يدرجون بقوائم سوداء بشكل أو بآخر وهذا ما يفرغ البلد من عناصر قوته، وقد تكون هذه أخطاء تصاحب التغيير فى مراحله الأولى وقد تعايشنا معها فى العراق فى وقت مبكر ووجدنا بأن الزمن وحالة التغيير نفسها جعلت الكثير من أمثال هؤلاء قد تغيرت مفاهيمهم وأصبحوا أدوات فعالة فى بناء البلد ديمقراطيًا بعد أن أدركوا بأنهم باتوا جزءًا مهمًا فى عملية البناء المجتمعى القائمة على عنصر المواطنة أولًا دون البحث عن عناوين ثانوية أخرى.

لكن ما يمكن أن نخرج به بعد ثلاث سنوات من موجة التغيير سنجد بأن هنالك عقلية كلاسيكية مازالت تنظر للأمور من زاوية شمولية ولا يمكن لها أن تتخيل بأن يخرج الإعلام من قبضة الحكومة أو الدولة وعين الرقيب، متناسين بأن مرحلة التغيير تعنى أن نسعى لتأسيس إعلام يمثّل أغلبية الشعب ومصالحه، إعلام يعتمد شعار الحقيقة فى متناول الشعب، أى أن نصنع إعلاما غير مقيد وفى نفس الوقت يكون غير منفلت، ويكون إيجابيًا ويبتعد عن المنافع الشخصية والفئوية الضيقة.

لأن واجب الإعلام يحتم عليه أن يكون بمستوى المسؤولية التى سيقوم بها،خاصة وإن ما يحتاجه المتلقى فى البلدان التى شهدت التغيير هو تكوين رأى للمستقبل بعيدًا عن التشويش، وبالتالى فإن هذا الإعلام هو من سيصنع الرأى العام،لأن نسبة عالية من الشعب العربى لا يملكون أدوات التحليل التى تجعلهم قادرين على استيعاب مرحلة التغير وهضم المفاهيم الجديدة ما لم يكن هنالك إعلام وتوعية موثوق بها من قبل الناس، وبالتالى فإنهم سيضعون ثقتهم بالإعلام الجديد من أجل تكوين رؤيتهم للمستقبل.

أجهزة الإعلام سلبًا وإيجابًا

إذا كانت وظائف الاتصال التقليدية قد انحصرت فى تحقيق تبادل المعرفة والمعلومة مع بداية الفهم النظرى للعملية الاتصالية فإن ما حدث اليوم من ثورة حقيقية فى عالم الاتصال وما ظهر من تقنيات عالية متجددة، جعل للاتصال وظائف جديدة لم تكن فى متناول الفكر الإعلامى من قبل.

فلم تعد قضية نقل الحدث وتفسيره بل حتى تحليل مضمونه ومحتواه هى الشيء الذى تدور حوله الدارسات الاتصالية فقط بل تعدت ذلك لتصبح العملية الاتصالية من خلال رسائلها وتقنياتها شريكة فى صناعة الحدث نفسه بل وصياغة القرار مما يؤكد الاتفاق على الدور المتعاظم والمتطور الذى تحققه العملية الاتصالية فى شكلها ونموذجها الحديث وفى تعاملها مع شعوب العالم ودوله وأحداثه.

لقد أصبح الإعلام يمتلك قدرة البناء وترسيخ القيم كقدرته على الهدم وإبدال القيم، فقد أصبح لوسائل الإعلام الحديثة تأثيرها على المجتمع المتلقى سواء كان هذا التأثير إيجابيًا أو سلبيًا مما دفع بأهل الاختصاص فى مجال الدراسات الإعلامية إلى تناول وتصنيف هذا التأثير من خلال نظريات ودراسات علمية وبحثية، ومما تم التوصل إليه أن الإعلام اليوم ووسائله قادر على تحقق أمور نذكر منها.

1 ـ تغيير المواقف والاتجاه ATTITUDE CHANGE

عندما يعرض الإنسان لقضية أو لشخص آخر فإنه يبنى حكمه ويتخذ مواقفه بناء على ما توافر لديه من معلومات عن هذه القضية أو ذلك الشخص، ولما كانت وسائل الإعلام مصدرًا أساسيًا للمعلومات يبنى أفراد المجتمع على معظمها مواقفهم حيال الأحداث والمتغيرات المحيطة بهم بما يوفر عنصر القبول أو عنصر الرفض فإنها بذلك، أى وسائل الإعلام، تسهم بشكل فعال وإيجابى فى تشكيل هذه المواقف وخاصة بالنسبة للجمهور المتلقى والمستهدف سواء ذلك بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة المحلية أو على المستوى الدولى العالمى، إن تغير المواقف والاتجاه لا يقف عند حدود التقبل أو الرفض أو السخط أو الرضا بل يتعدى ذلك إلى القيم وأنماط السلوك الفردى والجماعى، فقد يتقبل المجتمع قيمًا كانت محل الرفض وعدم القبول قبل بث الرسالة الإعلامية، أو يرفض قيمًا كانت سائدة ومعترفًا بها ويستبدل بها قيمًا أخرى.

هكذا تصبح الرسالة الإعلامية بمضمونها الواضح وأسلوبها المقنع ووسيلتها المؤثرة، عاملًا من عوامل عملية التحول بما تقدمه من معلومة موجهة صادقة كانت أو كاذبة، وذلك من خلال التعرض المستمر والمدمن من قبل المتلقى للرسالة الإعلامية.

2 ـ التغيير المعرفى Cognitive Change

إذا كان تغيير المواقف من القضايا والأحداث يعتبر أمرًا من الأمور التى

تعرض للمتلقى للرسالة الإعلامية فإن هذا النوع من التغيير يظل أمرًا عارضًا قد يبقى وقد يزول بزوال المؤثر بعكس التغيير المعرفى حيث إن قضية المعرفة تقوم على أسس وجذور ممتدة فى أعماق النفس الإنسانية وتمر بعمليات تحول بطيئة قد تستغرق زمنًا طويلًا بعكس عملية تغيير المواقف، ووسائل الإعلام، ـ خصوصًا فى العصر الحاضر ـ تعمل بصورة نشطة فى مجال التشكيل المعرفى للمتلقى ـ أفرادًا أو جماعات ـ مستفيدة من آثار التعرض الطويل والمستمر والمتكرر للرسالة الإعلامية الموجهة والتى تجد الاهتمام باعتبارها مصادر أساسية للمعلومات التى يتطلع إليها الناس.

ومن هذا المنطلق فإن الوسيلة الإعلامية من خلال ما تعرضه من أفكار وموجهات إنما تسعى إلى وضع الأصول المعرفية القائمة محل النقاش والجدل بما ينزع عنها الكثير من المسلمات القائمة عليها، ليصبح من الأسهل بعد ذلك اجتثاث هذه الأصول ليحل محلها أصول جديدة تقوم عليها قناعات مستجدة سواء فى مجال الفكر عامة أو حتى المعتقد القائم فى نفس المتلقى مستخدمة فى ذلك قوالب جذابة لها قدرة مقاومة الأعراف والتقاليد السائدة.

إن عملية التغيير المعرفى بهذه الصورة ليست بالأمر السهل المبسط بل هى عملية تتداخل فيها العديد من المتغيرات والتى تتمثل فى طبيعة شخصية المتلقى وميوله ومهاراته وبيئته الاجتماعية ونوع ثقافته، كما يدخل فيها عامل قوى الضبط الاجتماعى من تقاليد وعادات ومعتقدات ونظم، وبقدر قدرة الوسيلة الإعلامية على توظيف هذه المتغيرات وتوجهها ومراعاتها تستطيع الرسالة الموجهة إحداث التغيير المعرفى المطلوب.

3 ـ التنشئة الاجتماعية Socialization

تشترك عدة مؤسسات فى عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ثقافة وتعليمًا، ويعتبر البيت (الوالدين والأسرة) من أول هذه المؤسسات وأهمها، حيث يتعامل مع النشء منذ ولادته طفلًا رضيعًا وتستمر معه الفترة الأطول من حياته ثم تأتى المدرسة وما يماثلها من مراكز ومؤسسات ثقافية أو تربوية كالأندية

والجمعيات ودور العبادة «المسجد» ومراكز التوجيه والتوعية، حتى كان عصر الاتصال الجماهيرى ليجعل من وسائل الإعلام عاملًا جديدًا من عوامل التوجيه والتنشئة، وبدأ ذلك الأمر بصورة متواضعة وإسهام يكاد يكون محدودًا، ومع ثورة الاتصال والتطور التقنى لوسائل الإعلام تبع ذلك تطور نوعى فى البرامج والوسائل الإعلامية لتصبح لها القدرة على الوصول إلى كل بيت تخاطب الصغير والكبير ـ المتعلم والأمىّ ـ من خلال مضامين فكرية واتجاهات ثقافية تحملها برامج للترويح والتسلية والرياضة والأغانى وفق نماذج متقدمة فى العرض والمخاطبة، فاستطاعت أن تستأثر بالعديد من العقول والعواطف حتى استسلم الطفل لهذا الموجه الجديد والذى أصبح فى بعض الأوقات يقوم بدور الأب والمعلم والمدرسة، بل إن البالغين أيضًا أصبحوا يتعاملون مع هذه الوسائل على أنها مصدر من مصادر المعلومات والتثقيف والأخبار سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد، حيث إن ما تحمله هذه الوسائل الإعلامية فى تطورها. التقنى والنوعى الحديث لا تخلو من قيم وموجهات تخدم فكر المرسل بهدف إحلال هذه القيم أو إزالة وزعزعة قيم وغرس أخرى، أى التدخل والتأثير فى عملية التنشئة الاجتماعية بوسائل غير مباشرة، تتمثل فى صياغة خبر أو تقديم فكاهة أو عرض أحداث مسلسل أو مسرحية أو حتى برنامج علمى.

إن أجهزة الإعلام تعمل بشكل متواصل على تقديم صور من الحياة المعيشية ونماذج من التصرفات التى تصلح للاقتداء بها، وقد تأكد أن استخدام الأطفال لوسائل الإعلام يحقق لديهم ميلًا للأخذ بالعبر والدروس التى تقدم من خلال هذه البرامج مع ربط ذلك بواقع تجاربهم الذاتية.

ويجدر بالذكر هنا أن تأثير وسائل الإعلام فى مجال التنشئة الاجتماعية إنما يتفاعل مع عوامل عديدة مختلفة فى المحيط الاجتماعى مع التأكيد على أن فرضيات التأثيرات الإعلامية فى التنشئة موجودة ويمكن أن تلمسها فى المعايير والتوقعات التى يتوقعها الآباء والأمهات مع استخدام أطفالهم لوسائل الإعلام، حيث ينظر أحيانًا إلى وسائل الإعلام على أنها تقدم وتوزع مواد إعلامية تهدد

وتعارض وتتحدى القيم الاجتماعية التى يبثها الآباء والأمهات والتربويون وغيرهم من مؤسسات الضبط الاجتماعى.

وعلى العموم فإن دور وسائل الإعلام فى عملية التنشئة ليس محل شك أو إنكار، ويمكن أن يتوصل إلى درجة التأثير من خلال تحليل مضمون المواد الإعلامية ومن استخداماتها التى تفرض التأثير على الجماهير.

وإذا حاولنا أن ندرك مثل هذه المواقف فإنه من خلال مشاهدة الفرد لمسلسل تلفازى يسخر من تعدد الزوجات مثلًا فإن هذا المضمون لا يعرض بحوار مباشر بل من خلال بعض المشاهد المسلية والمضحكة أحيانًا يراها ويشاهدها الفرد على أنها مجرد تسلية ومتعة مشاهدة بريئة سلبية حيال قضية التعدد بطريقة لا شعورية، فى حين قد يكون العكس لو تم عرض مثل هذا المضمون فى حديث مباشر فى محاضرة أو مقال صحفى أو ندوة تلفازية، فقد تجد الفكرة حينئذ مقاومة وتفقد تأثيرها المطلوب.

4ـ الإثارة الجماعية Collective Reaction

من خصائص الإعلام الجماهيرى قدرة الوسيلة الإعلامية على مخاطبة جماهيرية عريضة فى وقت واحد بحيث يمكن توجيه هذه الجماهير نحو هدف أو قضية معينة كما يحدث فى حالات استنفار وسائل الإعلام لاستنهاض الحس الوطنى فى المواقف الوطنية والقومية مثلما يحدث الآن فى السودان من حفز المواطنين لدعم المجاهدين فى الجنوب.

وقد يكون الهدف أيضًا تجميع المواطنين لمحاربة رذيلة أو مواجهة عدو محارب أو الوقاية من مرض أو وباء، وكثيرًا ما تجد مثل هذه المواقف استجابة واضحة من قبل الجمهور المتلقى لمثل هذه الوسائل ويتجمع الناس لتحقيقها والعمل بما تدعو إليه من خلال ما تثيره فى النفوس من حماس قائم على توعية بطبيعة المشكلة.

وإذا كانت الإثارة الجماعية قد تأخذ شكلًا وهدفًا إيجابيًا، فإنها أيضًا فى حالات أخرى تأخذ شكلًا سلبيًا عندما تسعى إلى إثارة نشر الهلع والفزع

والفوضى داخل المجتمع، وربما يكون ذلك عن طريق إثارة الجماهير ببث أخبار مضللة أو مشوهة، تنذر بخطر داهم كما حدث عندما تم افتعال برنامج إذاعي لنشرات إخبارية تعلن غزوًا من أهل المريخ للأرض وذلك عام1938م قدمه المذيع (أورسون ويلز Orason Wells)، ومثل هذا أيضًا ما أصاب مواطنى دول الخليج وكذلك اليهود فى فلسطين من هلع من جراء نشر أخبار عن عزم العراق ضرب هذه المناطق برؤوس نووية.

كما أنه يوجد نوع آخر من الإثارة الجماهيرية عندما تتجه وسائل الإعلام للدعوة إلى العصيان وإثارة أعمال الشغب ومقاومة السلطات الأمنية وما يحدث من تدمير وسلب نتيجة مثل هذا النوع من الإثارة وبث روح الهلع والقلق والخوف.

5 ـ الاستثارة العاطفية Emotional Responses:

يعيش الإنسان فى هذه الحياة ويتعامل مع أحداثها ومستجداتها من خلال التفكير العقلى القائم على المنطق والدليل والاستنتاج بجانب المشاعر والأحاسيس التى تحركها العاطفة والميول والرغبات.

وقضية المشاعر والعواطف لا تنفصل عن الطبيعة الإنسانية والفطرة البشرية، فهى التى تحمل معالم الحب والكراهية والسعادة والرضا والغضب، وهذه العواطف ملازمة للإنسان وقد تتغلب أحيانًا على أحكام العقل والمنطق نتيجة فشل الفرد فى التحكم فيها مما يبتعد به السلوك القويم والهدى الراشد، وقد جاء تحذير القرآن الكريم من هذا الميل الشديد إلى العاطفة التى تعمى الإنسان عن الحقائق فيما يخبر به رسول الله ﷺ ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص: 50].

وتأتى وسائل الإعلام لتعمل على استثارة العاطفة باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل التأثير فهى أى وسائل الإعلام ـ أصبحت تتمتع بقدرة فائقة فى التعامل مع العواطف الإنسانية بأساليب مختلفة ويظهر ذلك بصورة أوضح فيما يقدم

من أعمال درامية تخاطب المشاهد من خلال عواطفه بمواقف وأحداث تثير فيه مشاعر الحب أو مشاعر الكراهية ومشاعر الغضب والرضا، هذا بجانب ما تثيره بعض المشاهد أو البرامج (حتى المسموعة) من غرائز عندما تعرض لموضوعات الجنس والمرأة والعلاقات بينها وبين الرجل من خلال كلمات الإثارة فى الأغانى أو عن طريق أدائها، وقد كثرت فى الآونة الأخيرة مشاهد الإغراء والعرى ومواقف الغرام التى تستحث شهوة العديد من المشاهدين (رجالًا ونساء)، ولعل هذا الجانب وهذا النوع من الإثارة يعد سلبية واضحة من سلبيات وسائل الإعلام وتأثيرها على المتلقى والتى قد تستخدم للتضليل وصرف الجمهور عن القضايا الحقيقة التى تهم الأمة.

إن قضية إثارة العواطف قد تحمل جوانب إيجابية بناءة وذلك كالحث على رعاية اليتيم والرفق بالفقراء، فقد جاء القرآن الكريم مخاطبًا العاطفة الإنسانية حاثًا لها لعمل الخير والرفق باليتامى ممن فقدوا آباءهم أو أمهاتهم فى قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء: 9].

كما أثار القرآن عاطفة الأبوة نحو الأبناء كوسيلة للحث على الإنفاق فى سبيل الله ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: 266]، وفى هذه إثارة للإنفاق من خلال إثارة العاطفة نحو الأيتام والمحرومين.

ولعل فى الرسالة الإعلامية التى حملها الهدهد إلى سليمان عليه السلام وهو نبى الله الداعى لتوحيد الله فى الأرض وهو من سأل الله أن يُعطى ملكًا لا ينبغى لأحد سواه، فنجد أنها رسالة تحمل إث،ارة تجمع بين إثارة العقل والعاطفة معًا حين يقول ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ (٢٣) وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (٢٤) أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ

﴿وَمَاتُعۡلِنُونَ﴾ [النمل: 23 ـ 25]. وهذه الفقرة من الآية الأخيرة فيها إثارة للعقل والمنطق ومخاطبة لواقع يجب أن يقوَّم.

6 ـ الضبط الاجتماعى Social Control

مما لا شك فيه أن عملية الضبط الاجتماعى تمثل عنصرًا أساسيًا فى استقرار أى مجتمع تقوم عليه مؤسسات أمنية واجتماعية وفق نظم وقوانين ولوائح، غير أن هناك وسائل أخرى تمثل سلطة قائمة فى المجتمع تعمل على الإسهام الجاد فى عملية الضبط الاجتماعى وهى تلك التى تنبع من نفس المواطن وإحساسه بالانتماء بواجب الولاء بدافع ذاتى حضارى حتى ولو لم يكن هنالك رجل أمن أو ممثل للقانون ويتم ذلك عن قناعة ورضا، وقد قسم بعض المختصين هذا الجانب من عوامل الضبط الاجتماعى إلى ثلاثة أنواع:

(أ) ما كان متعلقًا بأعراف المجتمع وتقاليده.

(ب) ما هو مرتبط بقيم الشخص وقناعاته.

(ج) ما يتعلق بقبول الآخرين ومواقفهم.

بالنسبة للجانب الأول وهو ما يتعلق بالقيم والأعراف الراسخة والقائمة فى المجتمع، فإنها تمثل عاملًا أساسيًا فى قيام ظاهرة الضبط الاجتماعى مثل قيم الشرف والمواطنة وهى قيم تحكم ضبط المجتمع ككل، أما بالنسبة للقيم التى يرتبط بها الشخص ويلتزم بها بدافع ذاتى أو تعود ونشأ عليها فهى تحدد طريقة تعامله مع الآخرين، وتبقى القواعد التى تنظم طرق التعامل مع الآخرين، حيث يلتزم الفرد بما يلتزم به أفراد المجتمع فى المظهر أو السلوك كالملبس ومواقف المجاملات والمواساة وغيرها. وهنا نجد أن وسائل الإعلام تصبح أداة من أدوات الضبط الاجتماعى من حيث اعتماد الناس عليها فى استيفاء المعلومة، وبالتالى تحديد وتبصير الناس بما يصح وما لا يصح من أقوال أو أفعال وما تروجه من قيم ومعتقدات مما يجعل منها مصدرًا ومكونًا من مكونات العرف الذى قد يجد قبولًا من الجمهور المتلقى. إن وسائل الإعلام تعمل إلى حد ما على توحيد الناس على ثقافة قد يصبح الخروج عليها أمرًا غير مقبول. لقد

ظهرت عادات وقيم جديدة مكان عادات وقيم كانت سائدة وأصبحت هذه العادات الجديدة تمثل صورًا من صور الضبط الاجتماعى وذلك من خلال الرسائل المتكررة لوسائل إعلامية مؤثرة، بل إن بعض عوامل الضبط الاجتماعى أصبحت بلا أثر ولم تعد تحتل موقعها القديم بعد أن وجدت الاستهجان أو الإنكار أو التعتيم من جانب وسائل الإعلام، ومع ذلك كله فإن وسائل الإعلام تقوم أصلًا على دعم تعزيز القيم السائدة فى المجتمع، حيث إنها من المفروض أن تكون على طبيعة محافظة.

الثورات العربية والفوضى الإعلامية

بعد مرور أكثر من سنتين على الثورات العربية نلاحظ فوضى فى الفضاء الإعلامى فى دول الربيع العربى وإن الوضع لم يتحسن كما كان يتمناه الكثيرون.

فنلاحظ الانفلات الأخلاقى فى الممارسة الإعلامية، حيث النيل من الآخر بأى طريقة أو وسيلة انطلاقًا من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

فانتشرت ظاهرة القذف والتجريح والتشهير واختراق الحياة الخاصة للشخصيات العامة والوصول إلى النيل من شخصية الرئيس بحق أو بدون حق. وهكذا انقسمت المنظومة الإعلامية إلى قسمين، القسم الأول يؤيد الجماعة الجديدة التى جاءت إلى سدة الحكم بحق أو بغير حق، والفوج الثانى شغله الشاغل هو النيل من الحكومة الجديدة بكل الطرق والوسائل وبأخلاق وبدون أخلاق وبمعايير مهنية وبدونها.

فأصبحنا نلاحظ تجاوزات بالجملة فى حق حرية الكلمة والموضوعية والنزاهة والحياد والحرفية والمهنية.

فأصبحت المؤسسات الإعلامية تركز على ما يخدم أجندتها وتتجاهل الرأى الآخر وكل ما يناقض أطروحاتها، وكأن الأمر يتعلق بقضايا مختلفة وليس

نفس القضية، حيث إننا نلاحظ تقارير وأخبارًا متضاربة ومتناقضة حول نفس الموضوع.

قبل الثورات العربية كانت المنظومة الإعلامية فى معظم الدول العربية تعانى من سيطرة السلطة عليها، فكانت ضحية قيود وضغوط تنظيمية وقانونية وتشريعية. فالإعلام سواء كان حكوميًا، رسميًا أو خاصًا كان يدور فى فلك الحاكم وحاشيته، وهذا ما يعنى فقدان المصداقية وغياب صحافة الاستقصاء والابتعاد عن الجماهير ومطالبها ومشاكلها.

فالإعلام الليبى فى عهد القذافى على سبيل المثال كان يقدم العقيد على أنه أحسن قائد فى العالم، وأنه يتحلى بالحكمة والذكاء والبصيرة، ما جعل من ليبيا جماهيرية عظمى وبلدًا عظيمًا وكبيرًا.

كما كان يقدم هذا الإعلام الشعب الليبى على أنه شعب متمسك بقائد الثورة وراضٍ عن مستوى معيشته وتطور وازدهار بلاده. كان الإعلام الليبى يقدم ليبيا على أنها آية فى الكمال والتميز والقوة والعظمة وأن الخطط التنموية وسياسة الدولة الداخلية والخارجية متميزة وناجحة.

وإن القذافى هو محبوب الجماهير العربية قبل الليبية، كما حققت ليبيا حسب إعلام القذافى إنجازات جبارة فى التنمية والتطور والازدهار بالمقارنة مع ما كانت عليه فى عهد الملكية ومقارنة بدول أخرى فى العالم والقارة السمراء والوطن العربى.

استمر الوهم لمدة أربعين سنة واستمر التضليل والتلاعب والدعاية والكذب إلى أن جاءت ساعة الحقيقة وجاء زحف الجماهير وجاءت الثورة الشعبية لتنجلى الحقيقة وينكشف المستور وتظهر الأمور على حقيقتها.

واقع المنظومة الإعلامية فى تونس ومصر واليمن لم يكن أحسن حالًا عن نظيره فى ليبيا، وهذا ما حرم المجتمع فى هذه الدول من مؤسسة استراتيجية كان بإمكانها أن تراقب السلطة وتحارب الفساد وتكشف العيوب والأخطاء والتجاوزات، على عكس كل هذا كانت وسائل الإعلام فى هذه الدول تتفنن

فى المدح والتسبيح والتهليل وفى تكريس الفساد وإهدار المال العام. فالعلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام لم تكن سليمة وصحية كما أنها لم تكن واقعية وطبيعية مع الشعب. وهذا يعتبر خللاً كبيرًا فى أبجديات الديمقراطية والتنمية المستدامة.

بظهور الثورات العربية ورياح التغيير وهروب الحكام الفاسدين تفاءل الجميع خيرا بأن الربيع السياسى سيؤدى إلى ظهور ربيع إعلامى وسيوفر المناخ الأمثل لمنظومة إعلامية تختلف أجندتها عن أجندة المنظومة الإعلامية فى عهد الرقابة وغياب حرية التعبير وحرية الصحافة والاستبداد والفساد.

فالمشكل مع المجموعة الأولى هو أن رسالة الإعلام هى أكثر بكثير من الوقوف إلى جانب السلطة الحاكمة والدفاع عنها وتمجيدها، وإنما الرسالة الحقيقية للمهنة الشريفة هى الوقوف على الأخطاء والتجاوزات ومراقبة السلطات الثلاث فى أداء مسؤولياتها وواجباتها.

فإذا عدنا إلى ثقافة المدح والتسبيح وتمجيد السلطة، فهذا يعنى أننا رجعنا إلى عهد القذافى، ومبارك وزين العابدين بن على وعلى عبد الله صالح، بمعنى آخر ألا تغيير ولا صحافة استقصاء ولا رقابة ولا صحافة تخدم البلاد والعباد.فالثورات العربية جاءت لتغير وتبدل فى آليات الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة السلطة بوسائل الإعلام. فالحكومات الحالية فى دول الربيع العربى بحاجة إلى إعلام قوى وفعال، يوجهها فى الاتجاه السليم ويكون حلقة وصل بينها وبين شعوبها.

الحكومات الحالية بحاجة إلى منظومة إعلامية تراقبها وتكشف عن أخطائها وتساعدها فى إنجاز مهامها والتصدى للانتهازيين والفاسدين وكل من يحاول العبث بالمال العام ومصلحة الوطن.

أما المجموعة الثانية فهى كذلك خرجت عن السكة وخرجت عن رسالتها لتدخل فى ثقافة الإطاحة بالسلطة بكل الوسائل والطرق. فهى لا ترى فى المجموعة الحاكمة إلا الأخطاء والسلبيات، حيث إنها تمثل الخطر الكبير

القادم والذى يعيد البلاد إلى الوراء.هذه المجموعة، مع الأسف الشديد، لا تؤمن بالديمقراطية ولا تجيد اتقان اللعبة الديمقراطية.

فرغم وصول رؤساء وحكومات الربيع العربى إلى الحكم بطريقة ديمقراطية وبإرادة الشعب إلا أن جزءًا لا يستهان به من الإعلام يعمل فى هذه الدول على الإطاحة بالنظام بدلًا من البناء والتشييد وتأدية الرسالة الإعلامية بكل مهنية ومسؤولية والتزام نحو الجمهور والمصلحة العامة.

فهذا النوع من الإعلام حكم مسبقًا على السلطة الجديدة ونعتها بكل النعوت والصفات ووضعها فى خانة المتهم والخطر على المجتمع. وهنا نلاحظ عدم احترام الأخلاقيات المهنية والمبادئ الأساسية للممارسة الإعلامية المسئولة والنزيهة والملتزمة.

من جهة أخرى نلاحظ أن السلطة فى دول الربيع العربى تجاوزت حدودها وتدخلت فى شؤون المؤسسات الإعلامية والصحفيين بدون حق وبدون الرجوع إلى القضاء والقانون. فالعلاقة هنا يجب أن تكون واضحة تقوم على التشريعات والقوانين المعمول بها فى البلد، وإذا كانت هناك تجاوزات فيجب أن تعالج فى إطار القانون وفى المحاكم. وهنا نلاحظ حبس صحفيين والاعتداء على آخرين فى كل دول الربيع العربى وبدون استثناء.

ففى تونس على سبيل المثال تعرض 36 صحفيًا للحبس أو المضايقة بتهمة انتهاكات مختلفة وعديدة خلال شهر ديسمبر من العام الماضى، وهذا يعنى أن المنظومة الإعلامية فى تونس مقبلة على انتكاسة ومرحلة صعبة سواء بالنسبة للإعلام الحكومى أو الخاص، وهذا ما يقوّض ويعوق حركة الشفافية والديمقراطية وإنجاح العملية الانتقالية وتحقيق المطالب التى قامت الثورة من أجلها قبل سنتين.

ما حدث ويحدث فى تونس بشأن علاقة السلطة بالإعلام نجده فى مصر وفى ليبيا وفى اليمن. فالنظام الذى لا يتعامل بمهنية وبحكمة وبالقانون مع

الصحافة لا يكتب له النجاح فى التواصل الديمقراطى مع الشعب والمجتمع المدنى والأحزاب السياسية.

وهنا نلاحظ أننا خرجنا عن أسس وقواعد الممارسة الديمقراطية ودخلنا فى نفق تصفية الحسابات والنيل من الآخر بحق أو بدون حق. وهذا يعنى بكل بساطة أننا عدنا إلى عهد ما قبل الربيع العربى وعهد تدخل السلطة فى المنظومة الإعلامية والتعامل معها على أنها جزء من النظام وامتداد له.

الفوضى الإعلامية التى تعيشها دول الربيع العربى لا تبشر بالخير، حيث إن صحة الإعلام وعافيته وقوته هى المدخل الرئيسى للديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد. فإذا سيطرت السلطة على الإعلام فهذا يعنى القضاء على الحوار والنقاش والرأى والرأى الآخر، والقضاء على الفضاء العام والمجتمع المدنى ومبدأ التداول على السلطة.

مع الزيادة المطردة فى أعداد المواقع الإلكترونية على اختلاف أنواعها وازدياد أعداد روادها يثور التساؤل والنقاش حول مسألة فى غاية الحساسية والأهمية: كيف نفرق بين ما هو حرية تعبير مسؤولة وبين ما هو من قبيل الفوضى الإعلامية كاغتيال الشخصية وإثارة الشائعات وغيرهما من التصرفات غير المسؤولة؟ وهل طبيعة هذه المواقع من حيث عالميتها وصعوبة الوصول إلى مكان البث الحقيقى يعتبر مبررًا لإدراج عبارة «عالم مفتوح» يصعب مساءلته أو ملاحقته قانونيًا!

حقيقية إن مسألة كهذه تثير التحفظات والكثير من الجدل القانونى وحتى السياسى، فالمعادلة صعبة؛ فمن جانب الدولة فهى ملزمة بتوفير الحريات الأساسية بل كفالتها كما فى غالبية دساتير العالم والمواثيق الدولية، وهذا الأمر يتفق عليه المجتمع الدولى ولا ينبغى تجاوزه حتى تقبل الدولة ضمن إطار المجتمع العالمى، ومن جانب آخر قد يستغل البعض تلك الحرية بصورة غير لائقة ولا واعية مما يؤدى إلى الإضرار بالأمن القومى للبلاد أو حتى الاقتصادى أو الصحى مثلًا على مستوى الدولة وأيضا على الصعيد الشخصى

فقد تتضارب هذه الحرية - عند إساءة استخدامها - مع حقوق شخصية أخرى كالحق فى الحفاظ على السمعة والحياة الخاصة وما شابه.

إن الأمر ليس بالهين، فإن أى تطور له ايجابياته كما له سلبياته، فالطائرة على سبيل المثال اختراع من أهم اختراعات القرن العشرين من حيث نقل الركاب والبضائع، ولكن فى ذات الوقت قد تكون الطائرة ذاتها أداة للحروب وفناء البشرية! وهذا شأن جميع الاختراعات الحديثة كالطاقة النووية والكهرباء... إلخ كذلك الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت قد تستخدم فى كثير من الأحيان لصالح البشرية كتداول المعلومات والأبحاث العلمية والأخبار، وأيضا لا أكون مبالغًا عندما أقول إن ذات الشبكة قد تكون أداة للحروب والدمار بين الدول والمجتمعات التى قد تسيء فهم حرية التعبير، وللأسف قد تكون فى بعض الأحيان هذه الخروقات من داخل الجسم الصحافى، وذلك عندما تفتقر بعض المؤسسات الإعلامية وللأسف للمهنية وللصحافة الحرة المسؤولة، حيث يتحول المشهد الصحافى إلى مرتع وخيم لتصفية الحسابات الشخصية وتحقيق مآرب شخصية آنية واغتيال الشخصية بعيدة كل البعد عن الهم الوطنى الواحد وربما أكثر من ذلك فقد تتحول الصحافة غير المسؤولة إلى وسيلة للتفكك المجتمعى.

ونحن نتفق على أن شبكه الإنترنت تشكو من نقص فعلى فى الأمن أبرزه أنها شبكة دولية مشروعة لا تخضع لأى رقابة أو سلطة تدير التبادل المعلوماتى الحاصل بين مئات الملايين من المستخدمين المنتشرين حول العالم.

ومن المعلوم أنه فى البداية تم ابتكار وسائل تكنولوجية متطورة تساعد على تأمين وظائف الأمن والسرية للبيانات الحساسة، مثل التشفير الذى يستحيل فك رموزه ببساطة مما أضعف قدرات الدول على كشف عصابات الأشرار والإرهاب الدولى، ثم تم استخدام تقنيات تقوم بمحو العناصر التى توصل إلى أصحاب الوسائل الحقيقيين، وكل ذلك دعا الدول إلى وضع تشريعات

تتضمن قواعد إدارية ومدنية وجزائية من أجل حماية الخصوصية، فكان الأمر التشريعى الأوروبى لعام (1995) بشأن حماية البيانات، وأقر المشرع البريطانى قانون حماية البيانات فى عام (1998).

وفى المنطقة العربية صدرت عدة قوانين فى (السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وسوريا) وغيرها من الدول العربية.

أما فى الأردن، وقبل أن نبحث فى (قانون جرائم أنظمة المعلومات) فإنه لا بد لنا من استرجاع التعديلات التى تمت أيضًا بموجب قانون العقوبات الأردنى والذى شدد العقوبات على جرائم القدح الموجهة للمحاكم، حيث أصبحت الغرامة فى بعض حالاتها (2000) دينار بدلًا من (50) دينارًا وهذا غلو غير مبرر فى العقوبة، وكذلك النص أيضًا على تكرار الذم بموجب المادة (195) ضد إحدى الجهات الرسمية، حيث يقضى بالحبس من (ثلاثة أشهر) إلى (سنتين) دون أن يقضى بالغرامة وكانت هذه العقوبات المشددة هى التمهيد الأول لإصدار القانون المؤقت لجرائم أنظمة المعومات.

وبالرغم من عدم دستورية (قانون جرائم أنظمة المعلومات) باعتباره (قانون مؤقتًا) فقد افتقد هذا القانون للصياغة التشريعية الأصولية وجاء بنصوص غير مترابطة، وجاء اسم هذا القانون مخالفا لكل التسميات فى عالم القانون، حيث لا يوجد قانون يسمى (قانون جرائم)، كون الدارج فى التسميات من الناحية الفقهية على استعمال الصفة العقابية، وكان من المستحسن تسميته تحت اسم (قانون حماية البيانات)، أو (قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية) أو (قانون العقوبات الإلكترونى).

واحتوى القانون أيضًا على عبارات فضفاضة تعوق حرية التعبير عبر (شبكة الإنترنت) وتقيد نقل الأخبار.

وجاء فى جانب من هذا القانون تصنيف للجرائم مثل اختراق (أجهزة الحاسوب والمواقع الإلكترونية) لارتكاب جرائم بهدف الوصول إلى (البيانات والتلاعب بها، أو بهدف تغيير وثائق أو بهدف تدمير البرامج أو سرقة المواقع أو

اختراق البريد الإلكترونى للآخرين، وجرائم الأموال على البطاقات الإلكترونية أو الأعمال المصرفية) إضافة إلى إرسال ونشر كل ما يتعلق (بالاستغلال الجنسى والأعمال الإباحية والترويج للدعارة أو القيام أو الترويج أو التمويل لأعمال إرهابية أو المس بمعلومات الأمن الوطنى والعلاقات الخارجية)، إلا أن المتتبع لهذا القانون يجد أن المشرع قام بتكرار الفعل الواحد فى أكثر من نص دون سبب قانونى، ولم يتناول هذا القانون مواضيع مهمة مثل (إفشاء المعلومات الطبية، وإفشاء الأسرار التجارية، والتزوير المعلوماتى) وكان المشرع ينتقل دون بوصلة مما يوضح الخلل التشريعى فى هذا القانون.

ومن أخطاء المشرع أيضًا فى هذا القانون وعند تجريمه لإرسال ونشر ما هو منافٍ للحياء أن اشترط المساس بالشخص الذى لم يبلغ (الثامنه عشرة) من العمر، أو التأثير عليه أو (الترويج لأنشطة إباحية لهذا العمر.

وهنا، يثور التساؤل حول تحديد العمر بسن (18) عامًا للعقاب، وهذا أيضًا قصور تشريعى كونه لو ارتكب هذه الجريمة شخص ووقعت الجريمة على من تجاوز هذا العمر فإن فعله غير معاقب عليه بموجب هذا القانون، وبالرغم من أن هذا الفعل يعتبر جريمة فى حق المجتمع والفرد.

ومعلوم أيضًا أن الحكومة وبعد إصدار هذا التشريع قامت وبعد سيل من الإنتقادات بتعديله عندما كانت النصوص السابقة تبيح (التفتيش) لمجرد الشبهة، وأبقى القانون على صلاحية المحاكم بوقف وتعطيل أى نظام معلومات أو موقع إلكترونى.

إننا نرى ضرورة تعديل هذا القانون من خلال عرضه على السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص لتعديله بكامل مواده حتى يكون صاحب غاية تساهم فى نشر ثقافة الوعى ضمن إطار الحريات المسؤولة.

فاليوم أصبح للإعلام المرئى والمسموع والإلكترونى دور أساسى فى نهوض الأمم والشعوب نحو تحقيق أهدافها، فالإعلام يسلط الضوء على القضايا الاجتماعية من فقر وبطالة وفساد، ويعمل على نشر الوعى الثقافى والصحى

والاجتماعى والأخلاقى بما ينشره من حقائق وأخبار سياسية واجتماعية واقتصادية، وقد عمل الإعلام الإلكترونى على موقعى التواصل ـ الفايسبوك والتويتر ـ على تحريك الشارع العربى للمطالبة بحقوقهم لنيل الحرية ومقاومة الظلم والقهر والاستبداد والطغيان وتغيير أنظمة فاسدة من خلال ما شاهدناه من ثورات الربيع العربى التى حققت نجاحات باهرة.

الإعلام الناجح له دور كبير فى نقل الخبر متوخيًا الصدق والأمانة فى نشره. الإعلام سلاح ذو حدين، فإما يكون أداة إصلاح أو أداة تخريب وهدم، يكون إيجابيًا إذا كان يراعى المصلحة العامة للمجتمع وعدم نشر ما ينافى القواعد والثوابت الإسلامية والابتعاد عن المغالاة والتطرف ويكون أداة هدم إذا كان نفعيًا ويخترق الضوابط الأخلاقية التى تربى عليها المجتمع، ولكن للأسف ما نراه اليوم فى وسائل الإعلام أنها تسعى للكسب المادى، وهذا لا يعنى أن يكون هناك إعلام يتسم بالنزاهة والشفافية والمصداقية فى نقل الخبر.

أصبح العالم اليوم قرية صغيرة بفضل الإعلام المرئى والمسموع على حد سواء، وبدلًا أن نستغله لصالح المجتمع أصبح شوكة فى ظهور أبناء الأمة الإسلامية خارقة للقواعد الإسلامية وثوابته وتحويله لإعلام غربى هابط يستهدف شريحة الأطفال والشباب بما يقدم من أفلام العنف والإثارة والأكشن والأفلام الإباحية بجانب الغزو الثقافى للمسلسلات التركية المدبلجة التى غزت بيوتنا دون استئذان.

الإعلام المسموع لا يقل تأثيره عن المرئى والمقروء، لأن له تأثيرًا فى صقل شخصية الفرد بتزويده بالمعارف والأخبار وتعزيز أنماط السلوك المرغوبة فى المجتمع وتقوية الأواصر الأسرية ونشر حب عمل الخير للمجتمع والناس وتوعية المواطن بحقوقه ونشر الوعى الصحى والثقافى والمرورى وتقديم برامج تعليمية وترفيهية وثقافية ودينية وتربوية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك إذاعات إسلامية استطاعت هداية كثير من الشباب الذين ضلوا عن الطريق وأعرضوا عن الله وسقطوا فى شباك الذنوب

والمعاصى.لم يقتصر دور الإعلام على نقل الحدث نفسه، بل تعداه السماح للمتتبع بالمشاركة والإدلاء برأيه. أصبح الإعلام المرئى والمقروء والمسموع ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، ولم تعد تعتبر من الكماليات، وأصبحت فى الزمن المعاصر عصب وشريان الحياة.

مستقبل وسائل الإعلام

هناك العديد من العوامل التى تؤثر على وسائل الإعلام وتؤدى إلى مزيد من التحول نذكر منها:

- استمرار العديد من وسائل الإعلام فى متابعة ومطاردة عدد محدود وساكن غير قابل للزيادة من المستهلكين التقليديين، ونتيجة لذلك تستمر تلك الوسائل فى فقدان المزيد من المستهلكين مع مرور الوقت، وهذا حتمًا سيؤدى إلى قلة المبيعات ومزيد من الخسائر بالنسبة للشركات، يستثنى من ذلك المستهلكون الجدد الذين يعتمدون على الإنترنت كوسيلة بديلة للوسائل التقليدية، حيث يشهد هذا المجال زيادة ملحوظة فى عددهم، وتشير الدراسات إلى أن الصحف اليومية تعانى نقصًا فى حجم التوزيع منذ العام 1990م.
- تشهد وسائل الإعلام الكثير من الإنفاق والاستثمارات فى مجال نشر الأخبار، فى حين لا نشهد أى إنفاق أو استثمار يذكر فى مجال جمع الأخبار، يضاف إلى ذلك حالات ترشيد الإنفاق على العاملين والوقت فى مجال تجميع الأخبار، وهذا بلا شك أدى إلى تدنى فى جودة الخبر.
- عدم الاهتمام بالجودة بسبب استمرار البث على مدار الساعة، حيث نرى الأخبار تصل إلى المستهلك دون التأكد من المصداقية، وهذا يجعل بعض الأخبار عاجلة فى بعض الأحيان ثم ما تلبث أن تختفى، يضاف إلى ذلك حالات الخلط والفوضى وعدم الترتيب والتكرار المستمر لنفس الأخبار، وعدم التحديث الذى يصاحب الكثير من التغطيات.

اختلاف المعايير Journalistic Standards الصحفية لتغطية الأحداث حتى داخل المنظمة الواحدة، فمثلًا نجد بعض الهيئات الصحفية تسمح بالتطرق لموضوع معين ضمن مطبوعاتها أو برامجها المسموعة، بينما تمنعه ضمن برامجها المرئية على سبيل المثال.

المراقب لوسائل الإعلام قد يتبادر إلى ذهنه أن البعض منها يعمل دون مراعاة لأى أخلاقيات مهنية Ethical Standards، وذلك بسبب عدم وجود معايير متفق عليها.

إن البعد عن المعايير أو العمل وفق معايير مزدوجة يجعل المستهلكين غير قادرين على التمييز بين المصادر والمخرجات، بالإضافة إلى خطورة إمكانية الحكم على العمل فى مجال الإعلام بأنه عمل يفتقر إلى الاحتراف Lack Professionalism وأنه تحفزه الربحية والأغراض الشخصية وليس الصالح العام.

وإذا لم تنجح وسائل الإعلام فى بناء مجتمع استهلاكى جديد فإن ذلك سيؤدى إلى اختفاء الكثير من تلك الوسائل على المدى الطويل. إن من الحقائق المسلم بها اليوم، استمرار العديد من وسائل الإعلام فى العمل على الرغم من كثرة التحولات وذلك بسبب قدرتها على الإبقاء على هامش ربحى اعتمادًا على تقليص النفقات، وهذا واضح من خلال قلة عدد المراسلين والاعتماد على الوكالات لتغطية الأحداث وكبر المساحة المعطاة للدعاية والإعلا، والتى عادة تستهدف جزءًا بسيطًا من المستهلكين.

أخيرًا، تشير الدراسات الاجتماعية إلى أنه فى حال استمرار وسائل الإعلام على تقليص النفقات للمحافظة على الربحية فإن ذلك سيقود إلى فقدان شريحة كبيرة من المستهلكين.

التقارب الحاصل بين وسائل الإعلام يبدو حتميًا ولا يشكل خطرًا على العاملين فى تلك الوسائل، فى بعض الأحيان يكون التقارب أكثر وضوحًا وقد

يصل إلى حد الاندماج بين الوسائل المباشرة Media Online الحديثة والوسائل القديمة، لقد شاهد العالم اندماج العديد من وسائل الإعلام فى محاولة للبقاء.

ويبقى السؤال: هل الصحافة الإلكترونية تمثل فرصة لوسائل الإعلام القديمة؟ إن الإجابة لا شك تكمن فى الأمور المالية، إذا لم تنجح وسائل الإعلام فى جمع رسوم الاشتراكات الفورية Subscription Online والدعاية والإعلان فإن حركة وسائل الإعلام تجاه الشبكة العنكبوتية «ويب» سوف تشهد انحدارًا كبيرًا فى الحجم والجودة.. ليس لعيب فى الشبكة العنكبوتية ولكن بسبب عدم توافر الربحية المناسبة.

الحرب الجانبية بين أولئك الذين يسعون للتأثير على الرأى العام من خلال وسائل الإعلام وبين العاملين فى تغطية الأحداث، حيث تؤثر العديد من المتغيرات فى هذا الجانب مثل العرض والطلب ويتنافس العديد من وسائل الإعلام على نفس المعلومة، وهذا يجعل السوق يبدو صغيرًا. العامل الآخر هو أن حجم النشاط فى أجواء العمل على مدار الساعة يؤثر سلبًا على تنوع المصادر.

واقع الصحافة اليوم

تعانى الصحف اليوم Newspapers من إشكالية التوزيع مقارنة بالمطبوع، وذلك لتفشى ظاهرة الانحدار فى عدد قراء الصحف اليومية على مستوى العالم، وقد شهد توزيع الصحف تراجعًا بنسبة 11٪ منذ العام 1990، أى منذ ظهور شبكة الإنترنت بشكل واسع.

وهذا يحتم علينا طرح التساؤل حول مستقبل الصحافة التقليدية، وهل المدراء التنفيذيون لتلك الصحف على استعداد للاستثمار فى مطبوعات جديدة من حيث المحتوى لجذب قراء جدد؟ أم أنهم يعتقدون أن هذه الصناعة قد شاخت وأصبح الاستثمار كمن لديه مال يشترى به حمامًا ثم يطلقه فى الفضاء؟

يعتبر تدنى الرغبة فى القراءة لدى الجيل الجديد من الشباب من الجنسين

ظاهرة جعلت الكثير من دور النشر لا تعتمد على حجم مبيعات مطبوعاتها كوسيلة للبقاء، بل اتجهت إلى الدعاية والإعلان بحثًا عن الدخل.

من هنا نجد أن الكثير من الصحف اليومية الناجحة (اقتصاديًا) ليس بسبب كثرة عدد القراء بل بسبب حجم الإعلان الذى أصبح المعيار الذى يقيس مدى نجاح وفشل المطبوعة! على الرغم من أن الدعاية والإعلان يستهدفان شريحة معينة من المجتمع فى وقت معين ومنطقة جغرافية معينة.

فى دراسة أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية اتضح أنه يصدر حوالى 1457 صحيفة يومية، وهذا الرقم أقل بحوالى 154 عن العام 1990، مما يعنى أن ظاهرة عدم الرغبة فى القراءة أدت إلى اختفاء العديد من الصحف اليومية.

وفى الدراسة نفسها وجدت أن تدنى مستوى الرغبة فى القراءة ظاهرة متفشية بين الأقليات الإسبانية بنسبة 35٪ والآسيوية 46٪، هذه الدراسة وجدت أيضا أن 41٪ ممن تقل أعمارهم عن 35 سنة يقرءون الصحف اليومية، وأن 54٪ من 35 إلى 54 سنة يقرؤون الصحف اليومية، و68٪ من الناس وأعمارهم بين 55 سنة أو أكبر يقرؤون الصحف اليومية بصورة منتظمة.

وقد شهد قطاع الصحافة اليومية على المستوى العالمى تحولًا كبيرًا فى مجال الملكية من الملكية الفردية إلى الشركات حيث نجد اليوم ان الكثير منها حوالى 22 شركة تمتلك قرابة 40٪ من تلك الصحف والتى تعد أكثر الصحف اليومية توزيعا على المستوى العالمى، كذلك نجد على المستوى العالمى ان اكبر 10 شركات تمتلك 20٪ من تلك الصحف و51٪ من التوزيع.

وبسبب الصعوبات التى تواجهها الصحف اليومية شهد العالم تحولا كبيرا فى المحتوى والطرح، حيث تحاول الصحف اليوم إجراء الكثير من التغييرات على ما تقدمه من مواد رغبة فى جذب المزيد من المعلنين فى الدرجة الأولى والقراء فى الدرجة الثانية، كما تركز الصحف اليومية على المحليات والأخبار الحكومية أكثر من ذى قبل، كما أن طبيعة هذه الوسيلة جعلتها تعتمد على بعض الوسائل الإعلامية الأخرى الأكثر ديناميكية مثل القنوات الفضائية.

كذلك بدأت الصحف اليومية ـ في محاولة منها للبقاء ـ الابتعاد عن المواضيع الدولية التي لا تهم الكثير من شرائح المجتمع، وأصبحت المقالات قصيرة كما هو حال المواضيع التي تطرح في صدر الصفحات الأولى، لتصل عدد كلماتها إلى 600 كلمة في المتوسط.

كما توسعت الموضوعات التي تتطرق لها الصحف اليومية وأصبحت تصدر بملاحق تغطي موضوعات متخصصة كالأدب والشعر والأسرة والجمال والطب والحاسب الآلي وغير ذلك، وتتطرق الصحف اليومية للأحداث المحلية، حيث نراها تطرح مواضيع مثل المخدرات والجريمة في محاولة منها لمنافسة وسائل الإعلام الأخرى.

وتتنقل وفقًا للأحداث المحلية، حيث تركز على مواضيع مثل المخدرات والجريمة وبعض الموضوعات الدينية في محاولة منها لمنافسة وسائل الإعلام الأخرى.

وخلال العقود الماضية أصبحت وسائل الإعلام تتركز في أيدي الأقلية المتمرسة في مهنة الإعلام، وأصبح شخصًا مثل روبرت موردوخ يمتلك المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف ودور النشر في جميع أنحاء العالم، ويستطيع أن يؤثر على الرأي العام العالمي من موقعه في استراليا، وكذلك فإنه على الرغم من سيطرة أقلية محترفة على وسائل الإعلام إلا أن هذه الوسائل تبدو عاجزة أمام المد الجماهيري الذي أصبح منفتحًا على مصادر متنوعة من المعلومات.

وبالتالي فإن القضايا الاستراتيجية الكبرى التي تحرك الأمة تفرض نفسها على وسائل الإعلام. ومثال على ذلك، فإنه بالرغم من أن شعوب منطقتنا العربية لا يجدون لهم متنفسًا حقيقيًا في وسائل الإعلام المتوفرة، وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية من الناحية الاقتصادية إلا أنها دون أدنى شك أصبحت من وسائل الإعلام المهمة والتي تمثل المصدر الأساسي للكثير من الأخبار. في سبتمبر 2003 أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية قرابة 150 مليونا كانوا على اتصال بالإنترنت.

فى السنوات الماضية أجريت العديد من الدراسات حول الإنترنت والتى اتضح من خلالها أن نصف إلى ثلثى ممن يستخدمون الإنترنت يبحثون عن الأخبار. يضاف إلى ذلك أن الفئات العمرية ممن يستخدمون الإنترنت هم من الشباب، أى أنها تشكل جذبًا للفئات العمرية من 18 إلى 34.

الدراسات على تلك الفئات أوضحت أن 55٪ من الشباب يتصلون بالإنترنت بحثا عن الأخبار من مصادرها.

بعيدًا عن الجوانب الأخلاقية والمصداقية المصاحبة للكثير من الأخبار التى مصدرها مواقع الإنترنت، تشكل مواقع شبكة الإنترنت تهديدًا كبيرًا للصحافة وبقية وسائل الإعلام، ولعل الدراسات التى أجريت على أفضل المواقع، والتى اتضح أنها مواقع إخبارية تؤكد على أهمية الإنترنت كوسيلة إعلامية إخبارية.

منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر أصبحت الإنترنت مهمة للكثير منا كمصدر إخبارى وكان ذلك على حساب التلفزيون التقليدى والصحافة المقروءة. فاحتلت الإنترنت المرتبة الأولى على مستوى العالم كمصدر إخبارى ثم القنوات الفضائية ثم الصحف اليومية، جاء هذا نتيجة دراسة مسحية أجرتها شركة Pew Project.

ولعل المصاعب المالية التى تعانيها مواقع الإنترنت تعد المعضلة الوحيدة فى وجه انطلاقها، إلا أن حل هذه المعضلة لا يبدو ممكنًا فى المنظور القريب على حد تقدير الكثير من المحللين.

حيث تكبدت الكثير من الشركات خسائر مادية كبيرة. مع ضعف كبير فى توافر أى مردودات مالية من وراء الإعلانات التجارية والدعاية فى المواقع. كما أجريت العديد من الدراسات واتضح من خلالها أن أكبر شركات الأخبار والتى لها مواقع تشكل الإنترنت مصدر دخل لا يتجاوز 2٪ فقط. ولعل السبب فى إصرار هذه الشركات على التواجد فى شبكة الإنترنت على الرغم من عدم الجدوى الاقتصادية وعدم وجود أى ربحية هى محاولة للوصول إلى المستفيد أيًا كانت الوسيلة دون مراعاة لأمور الربحية.

الواقع يشير إلى أن الإنترنت تشكل فرصة كبيرة ووسيلة غير مسبوقة 69 ٪ من أفضل 20 موقعًا من المواقع الإخبارية مملوك لواحدة من أكبر 20 شركة إعلامية. ولكن هذا لم يلغ الجهود الشخصية التى تبذل على مستوى العالم فى منع الاحتكار على الخبر الذى قد تمارسه تلك الشركات الإعلامية، حيث نرى العديد من المواقع الشخصية التى تقدم الكثير من الخدمات الإخبارية إضافة إلى نجاح العديد من المنتديات فى تقديم الرأى المتزن حول مجريات الأحداث السياسية.

يعاب على الإنترنت كمصدر أخبار ضعف المحتوى وعدم التأصيل، فالكثير من الأخبار لا تزال تستقى من مصادرها القديمة مثل وكالات الأنباء وشبكات الأخبار وغير ذلك. وتشير الدراسات التى أجريت على شبكة الإنترنت إلى أن قرابة 78٪ من الأخبار مصدرها قديم و32٪ فقط تحمل الأصالة مصدرها نفس المواقع الإخبارية. كذلك التحديث حيث نرى أن أحد عيوب الخبر عبر الإنترنت عدم القدرة على التحديث المستمر والمتابعة للخبر مقارنة بما يحدث فى وكالات الأنباء والشبكات الإخبارية، حيث اتضح من خلال الدراسات على موضوع التحديث أن ما نسبته 14٪ فقط من الأخبار يتم تحديثه، بينما الجزء الأكبر لا تطاله عمليات التحديث.

كما أن ضعف البنى التحتية للاتصالات فى الكثير من الدول يجعل الاستفادة من الأخبار المصورة محدودًا جدًا ويحصرها فى الأخبار النصية. كذلك ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت فى الدول الفقيرة يجعل عدد المستفيدين منها محدودًا.

نعم هناك الكثير من الميزات التى توفرها الإنترنت كوسيلة إعلامية جديدة مثل التفاعل وإمكانية التعليق على الأخبار، ولكن لا يزال الوقت مبكرًا لكى نطلق الأحكام بحقها، ولكن ما يمكن قوله الآن هو أن الإنترنت جعلت وسائل الإعلام الأخرى تحسب لها ألف حساب وتهتم بموضوع جودة الخبر والتواصل المستمر مع المستفيدين كعوامل لم تكن فى يوم من الأيام فى بال القائمين على وسائل الإعلام المختلفة.

وفى النهاية فإنه يجب أن نركز على الدور الإيجابى والفعال الذى تلعبه وسائل الإعلام فى عالمنا العربى فى دفع عجلة التطور فى جميع المجالات الحياتية، وخاصة القطاعات التجارية والصناعية. إننا نعيش اليوم فى عصر المعلومات فيجدر بنا القول إن وسائل الإعلام تضطلع فى هذا العصر بدور حاسم أكثر من ذى قبل، ومن ثم فيجب أن تأخذ مسؤولياتها تجاه المجتمع دومًا بعين الاعتبار.

الفصل الرابع

التحديات الثقافية والتعليمية

التربية والتعليم والثقافة

طالبت الانتفاضات وموجات الغضب والثورات الشعبية فى البلدان العربية فى الأساس بالحرية السياسية وتغيير الأنظمة الحاكمة مستخدمةً سحر الاتّصالات العنكبوتيّة من خلال مواقع التّواصل الاجتماعيّة على الإنترنت.

وكان ذلك تطبيقًا عمليًّا لقانون «كيرتس كارلسون»، المدير التنفيذى لشركة «إس آر أى» فى وادى السيليكون، والذى يقول: «إنّنا فى عالم يستطيع فيه الكثير من الناس الآن الحصول على التعليم والأدوات الرخيصة للابتكار، إنه الابتكار الفوضوى الذكيّ الذى ينبثق من الأسفل إلى الأعلى، وهو عكس الابتكار الذى ينبثق من الأعلى إلى الأسفل، فهو منظّم، لكنه غبيّ».

لكن هذه الانتفاضات العربية التى أقامت أوّل اتّحاد للثورات العربية تحت شعار (ارفع راسك فوق.. أنت عربي)، ستجد نفسها عمّا قريب أمام حاجة ملحّة لمواجهة التحدّيات العلمية وتغيير النّظم التعليمية على أرض الواقع من أجل رفع العالم العربى من حضيض التخلّف والركود العلمى والتقنى إلى ساحة التقدّم والازدهار.

ولن تكتمل إعادة بناء هيكليّة العالم العربى إذا اقتصرت على المستويات الاقتصاديّة والسياسية والأمنيّة والاجتماعيّة، بل يجب أن تشمل المستويات العلمية والتقنية والتعليمية أيضًا. هذه الهيكلية الجديدة فى حاجةٍ إلى سياسات

علمية وتقنية تبدع فى اجتراح الحلول للعاجل من الأزمات، مثل أزمة عدم رضا الشّباب العربى التى كان للتعليم فيها نصيبٌ كبير، مستفيدةً من الطاقات غير المرئيّة التى غيّبتها السياسات السابقة، وكذلك للتعامل مع التحدّيات الحاضرة والمستقبلية.

فى هذه السلسلة من المقالات والدراسات سوف نتناول إعداد الأجندة العربية وتوصيفها فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى ودورهما فى تحقيق الأمن الاقتصادى والاجتماعى والقومى فى العالم العربى، وذلك من خلال استعراض واقع التعليم العالى والبحث العلمى العربى وسياساته وتحليلها.

كما نتناول التحدّيات المحلّية والإقليمية والدولية التى يواجهها قطاع التعليم والعلوم متضمّنًا اقتراحاتٍ وسياساتٍ للتعامل مع هذه التحدّيات، وآليّات لإدارة الصراعات السياسية والحروب الاقتصادية التى تستخدم المعامل ومؤسّسات التعليم كسلاحٍ فيها.

لم تكن موْجةُ الاحتجاجات الشبابية التى تشهدها المنطقة العربية مفاجِئةً لمن يتابعون خريطة التنمية والنموّ السكّانى فى المنطقة. فقد أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أنّ العالم العربى فيه قوّة بشرية هائلة من الشباب المؤهّل الواعد الذين تقلّ أعمارهم عن 25 عامًا، وتتجاوز نسبتهم 40٪ من تعداد السكّان.

وبإمكان هذه القوّة البشرية، إذا توافرت لها مقوّمات النّجاح، تحقيق النّهضة المنشودة من خلال المعرفة لتضييق الفجوة الاقتصاديّة بين الدول العربية ودول العالم المتقدّم. ولكن، نظرًا لعدم توفّر مقوّمات النجاح للشباب العربى من خلال التعليم الجيّد وكذلك من خلال بناء اقتصاد المعرفة القادر على توفير وظائف للشّباب، ظهرت علامات الغضب وعدم الرّضا التى كانت أحد أسباب الانتفاضات العربية.

ففى تحليل الأسباب العميقة التى أدّت إلى اندلاع ثورات الغضب العربى، أشارت صحيفة «لاكروا» الفرنسية من خلال الخبراء فى الجامعات الفرنسية

إلى أنّ بطالة خرّيجى الجامعات وتآكل الطبقة الوسطى المتعلّمة تعتبر من الأسباب السبعة الأساسيّة التى أدّت إلى الغضب العربى.

هذا بالإضافة إلى الأسباب الخمسة الأخرى المتمثّلة فى قمع الأنظمة السياسيّة فى المنطقة وتصلّبها وفسادها وتهالكها والتوريث الجمهورى والترتيب لتمرير السلطة لذريّة الحاكم وانعدام العدالة وانتشار الفساد، وعدم توزيع الثروات بشكلٍ صحيح وعادل، وغياب الحريات الأساسيّة، ووسائل الإعلام المرئيّة والمقروءة والمسموعة والإلكترونية.

فها هو بوعزيزى التونسى الذى أضرم النار فى نفسه قد أصبح رمزًا للإحباط الذى يعيشه الشّباب العربى المتعلّم الذى يعانى من البطالة، والمحروم من أبسط حقوقه وهو العمل. وسريعًا أصبح رمزًا لثورة الشّباب العربى.

وتدعيمًا لذلك، فقد رصد تقريرٌ لمنظّمة العمل العربية عنوانه «التشغيل والبطالة فى البلدان العربية.. التحدّى والمواجهة» ظاهرة البطالة بين الشباب العربى المتعلم، حيث وجد أنّ فرص المتعلّمين فى التشغيل محدودة مقارنة مع غيرهم، فمعدّلات البطالة بين الأمّيين كانت فى حدودٍ آمنة، وفى المقابل فإنّ معدّلات البطالة بين ذوى التعليم المتوسّط عالية جدًا، والأكثر خطورةً أنّ هذه المعدّلات بين حملة الشهادات الجامعية أصبحت مرتفعة هى الأخرى فقد بلغت8, 26٪ فى المغرب و3, 19٪ فى الجزائر و7, 17٪ فى الأردن وأعلى من المعدّل العام للبطالة فى مصر.

وقد أشار التقرير إلى أنّ هذه المعدّلات المخيفة تشير إلى هدرٍ مؤلم للتعليم والأموال الضّخمة المنفقة عليه، ويكشف عن عدم توافق صارخ للتّعليم مع حاجات سوق العمل، كما يكشف عن توجّهاتٍ تنمويّة سائدة تحتاج إلى تصحيح، والأسوأ من ذلك ما صنعه هذا الواقع المؤلم من رؤية سلبيّة مجتمعيّة للتعليم الجامعى.

كما أكّد ذلك تقريرٌ آخر اتّخذ عنوان «تحدّيات التنمية فى الدول العربية.. نهج التنمية البشرية» صدر بالتّعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم

المتّحدة الإنمائى، فى إطار التحضير للقمّة العربية الاقتصادية الاجتماعية فى الكويت مطلع عام 2009، حيث أشار إلى أنّ معدّل بطالة الشباب فى العالم العربى هو الأعلى على مستوى العالم، وأنّ الدول العربية الأقلّ نموًّا مهدّدة بجيل من المعاقين عقليًّا وبدنيًّا.

وطبقًا للتقرير الدولى الصادر فى أبريل 2011م وهو بعنوان «التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربى» الصادر عن «مؤسسة التمويل الدولية» و«البنك الإسلامى للتنمية» فإنّ شباب منطقة الشّرق الأوسط فى مرتبة الصّدارة فى نسب البطالة الأعلى بين شباب العالم. بطالة شباب العرب تبلغ حاليًا 25٪، منها 24 ٪ فى شمال إفريقيا وحدها.

ومشاركة العرب فى القوى العاملة بين أدنى مستويات المشاركة فى العالم، إذ يبلغ نحو 35 ٪ مقارنة بالمعدّل العالمى البالغ 52 ٪. وهذا يعنى ـ طبقًا للتقرير ـ أنّ الخسائر الاقتصادية العربية النّاجمة عن هذه النّسب المؤسفة تتراوح بين 40 و50 بليون دولار، أى ما يعادل الناتج المحلّى الإجمالى لدولةٍ مثل تونس أو لبنان.

بالإضافة للبطالة وطبقًا لتقرير صحيفة «لاكروا» الفرنسيّة، فقد حدث أيضًا تآكلٌ للطبقة الوسطى فى معظم الدول العربية، وهى الطبقة الحاصلة على تعليم عالٍ لكنها لا تعيش فى وضع اجتماعى مناسب نظرًا لنقص الوظائف المتخصّصة.

وقد لخّص الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى هذه الحالة للشّباب العربى فى القمّة العربية الاقتصادية الاجتماعيّة الثانية التى عُقدت فى شرم الشيخ، بمصر كانون الثاني/ يناير 2011م قبل ثورة 25 يناير المصرية بأيّام قائلًا: «النّفس العربيّة منكسرة بالفقر والبطالة والتراجع العام فى المؤشّرات الحقيقيّة للتّنمية، والتى تزخر بالإشارة إليها تقارير دوليّة وتقارير الأمم المتّحدة بصفةٍ خاصّة».

وفى مصر شهد النصف الأول من القرن العشرين صراعًا جادًا حول

التعليم الذى حاول تضييقه إلى أقصى حد، بتقرير المصروفات التى ينوء بها كاهل الأسرة المتوسطة والفقيرة، والاكتفاء بتعليم أولى مقفل، بالإضافة إلى الكتاتيب بالنسبة لغالبية الشعب، ثم قصر الهدف على ما تبقى من التعليم فى المدارس والمدارس العالية على تخريج الموظفين اللازمين لجهاز الدولة وإداراتها المختلفة.

ومن هنا فقد تبلورت حول التعليم حركة أهلية مدنية سعت لإتاحة التعليم وفتح أبوابه أمام الجماهير. وكان السعى لإنشاء الجامعة الأهلية ـ التى افتتحت فعلًا فى ديسمبر سنة 1908 ـ بعيدًا عن سيطرة الاحتلال، إدراكًا من الحركة الوطنية لأهمية دور التعليم فى النهضة والتقدم والاستقلال.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المطالبة بحق الشعب فى التعليم أحد أهم مطالب الحركة الوطنية مثل الجلاء والدستور سواء بسواء، واحتلت المطالبة بمجانية التعليم وتعميمه المكان المناسب لها على رأس برامج الأحزاب المصرية.

وفى أعقاب ثورة الشعب المصرى ـ سنة 1919 ـ وتحقيق الاستقلال (المشروط) نص دستور 1923 على أن التعليم الأولى مجانى. وهذا هو أول نص على مجانية التعليم فى الدستور المصرى.

واستمرت مطالبة الشعب وحركته الوطنية بالتوسع فى مجانية التعليم وزيادة نشره وتعميمه، وفى سنة 1944، تم توحيد التعليم الابتدائى مع التعليم الأولى وكان التعليم الابتدائى تعليمًا بمصروفات، مفتوحًا على ما بعده من مراحل تعليمية حتى الجامعة، فأصبح بعد ذلك تعليمًا مجانيًا، وفى سنة 1950 وفى ظل تولى «طه حسين» لوزارة المعارف العمومية، تقررت مجانية التعليم الثانوى.

ويمكن ملاحظة الملامح العامة للعلاقة بين التعليم والثقافة فى تلك الفترة، فقد تولى وزارة المعارف مفكرون كبار، أصحاب رؤى فكرية واضحة مثل: سعد زغلول، أحمد لطفى السيد، محمد حسين هيكل، عبد الرزاق السنهورى، أحمد نجيب الهلالى، بالإضافة إلى طه حسين، كما سبقت الإشارة.

كما نلاحظ أنه على الرغم من احتدام المعارك الوطنية ضد الاستعمار

البريطانى إلا أن تلك المعارك لم تنعكس بشكل «شوفينى أو دوجماطيقى» على الموقف من الثقافة الغربية كما بدا واضحًا فى الجدل الذى دار حول الثقافتين الأنجلوسكسونية والفرانكفونية أو على الفكر الغربى بوجه عام واللغات الأوروبية التى كان الاهتمام بها واضحًا منذ المرحلة الابتدائية.

وقد كان تيار الحداثة تيارًا أساسيًا وأصيلًا من تيارات الثقافة والفن، تجلى واضحًا فى النحت والسينما والتصوير، والأدب والشعر والرواية والصحافة وغيرها من منتجات الثقافة والفنون.

وسعت المدارس الفكرية المختلفة إلى بلورة رؤاها حول شخصية مصر، وتفاعل الحقب التاريخية والثقافية المختلفة (الفرعونية والقبطية والإسلامية والحديثة).

وشكلت معارك الدستور والديمقراطية زادًا سياسيًا لتفاعل مؤسسات التعليم مع معطيات الواقع المصرى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والوطنى بشكل عام.

وشكل المعلمون وطلاب المدارس الثانوية والجامعة قوى أساسية من القوى التى اعتمدت عليها الأحزاب السياسية فى مختلف أساليب ومجالات المشاركة السياسية الهادئة والعنيفة على السواء.

وعلى الرغم من أن معظم سنوات النصف الأول من القرن العشرين لم تشهد سوى إنشاء جامعة واحدة هى جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا). ولم تنشأ جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حاليًا) إلا فى منتصف الأربعينيات، إلا أنه كان هناك اتجاه متزايد لتعزيز دور الجامعة فى المجتمع وإرساء تقاليد الحرية الأكاديمية والعقلانية والتنوير.

وقد أدرك الكثير من المفكرين أهمية أن تكون الديمقراطية السياسية أساسًا لحركة التعليم بوجه عام.

«فالتعليم الذى لا يتجه إلى الديمقراطية. ولا يستند إليها ولا يستمد منها

قوته لا يكون سوى نوع من التغرير بعقول الجماهير، وألباب البسطاء لا وجود له إلا فى القواميس الفاشية والنازية ولا حقيقة له إلا فى أدمغة الأوتقراطيين».

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان الفقر، وجمود النظام الطبقى، وتشوه البناء الاقتصادى لصالح الزراعة التقليدية والاقتصاد الريعين ما حال دون خلق فرص عمل متجددة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين. كل ذلك قد حال دون أن يلعب التعليم الدور المرجو منه فى تطوير المجتمع.

يقع عبء كبير على وزارة التربية والتعليم وتحدٍ أكبر حتى تتمكن من التغيير والإصلاح الشاملين، فهى بحاجة ماسة إلى وجود مرجعية فكرية لمحتوى التعليم بدلًا من الاعتماد على التوصيات والمبادئ العامة الفضفاضة.

أى إن الوزارة بحاجة إلى تبنى فلسفة تربوية متكاملة قادرة على تحديد ماذا يراد من التعليم؟ وأى مواطن يُراد بناؤه؟ حتى تساهم العملية التعليمية والتربوية فى التنمية الإنسانية المستدامة والشاملة، وأن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أيضًا مواكبة كمنتج بشرى يدعم توجه فلسفة التعليم.

ومن التحديات التى تواجه هذه الوزارة اعتمادها على التخطيط الشكلى المعتمد على إحصاءات كمية عن تطور ونمو عدد الطلبة والمعلمين والمدارس وغيرها، دون التخطيط المعتمد على المؤشرات الكيفية، بجانب التحدى الأكبر المتمثل فى الإصلاح الإدارى كطريق ضرورى للإصلاح التربوى المتكامل المتجدّد. فالقياديون التربويون فى الإدارات هم أهم عناصر النظام التربوى.

لذلك هم بحاجةٍ إلى إصلاح، فالبعض أصبح محنطًا لا يواكب التغيير والإصلاح، بل إنه يعتبر سلطته فوق الجميع ويمارسها بتعسف لا يليق بميدان حيوى كالتربية والتعليم.

ومن أهم التحديات إيجاد الطرق المثلى فى إكساب المتعلم تعليمًا متميزًا يرى من خلاله التقدم العلمى اللامحدود فى القرن الواحد والعشرين، مع الملاءمة بين ذلك وبين التغييرات الجذرية التى تحدث فى المجتمع، وذلك عبر إعداد مناهج تعتمد على فلسفة محتواها فكرة التقدم والتطور والإيمان

بالعلم والثقافة وتنمية التفكير الجماعي والعقل النقدي، بحيث يكون المتعلم على استعدادٍ لقبول التغيير والتطور، ومن أجل بناء شخصية قادرة على التفاعل والتوافق الاجتماعي.

إن المنهج المطلوب يجب أن يسعى لتحقيق الغايات والأهداف الإنسانية والديمقراطية والحقوقية، بعيدًا عن تعزيز قيم الديكتاتورية والاستبداد وعبادة الفرد. وأن يستجيب هذا المنهج لحاجات المجتمع المتجدّدة، ويواكب التغييرات الحاصلة: الثقافية والعلمية والتكنولوجية والبيئية؛ فالمنهج ليس وصفةً ثابتةً لا تتغيّر، صالحةً في أي زمان ومكان، بل من الضروري أن يتميز هذا المنهج بخصائص ومواصفات تمكّنه من إرساء قيم المجتمع ومبادئه.

مع ربط ذلك بثوابت العصر ومستجداته من معارف وقيم وكفايات؛ وأن يجسّد وحدة المعرفة وتكاملها وتنوعها مع المراجعة والتعديل المستمرين، لأن المعرفة الإنسانية ليست مطلقةً وأبديةً وجامدةً، بل هي متغيّرةٌ تنمو باستمرار.

وبالتالي يجب تصحيح المسار دوريًا وإعادة البناء في ضوء ما يستجد من علوم واكتشافات جديدة وأفكار وعلوم اجتماعية تقدّم المزيد من الرؤى الحديثة والحداثية، مع ضرورة العناية بشخصية المتعلم وفكره، وجعله قادرًا على استيعاب متطلبات العيش في القرن الحادي والعشرين من حيث التأكيد على مفاهيم التضامن والتسامح والأمن العالمي واحترام حقوق الإنسان، كما يؤكد على التشاركية والتنوع والاختلاف.

ومن المهم أيضًا تأكيد دور الجمعيات السياسية والحقوقية، لما لهذه الجمعيات من دور فاعل في تعزيز قيم المواطنة، وهذا يتطلب تعاون وتكامل الجهات الرسمية ذات العلاقة، وبالأخص وزارة التربية والتعليم بمدارسها الحكومية والخاصة وكذلك الجمعيات، فضلًا عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. ذلك أن أهداف وطموحات هذه الجمعيات تؤكّد على جملةٍ من المبادئ المرتبطة بتطوير مبدأ المواطنة في المجتمع منها على سبيل المثال:

- التوعية بمبادئ الدستور والمساهمة الفعالة فى تفعيل ميثاق العمل الوطنى.
- غرس وتكريس الوعى والممارسة السياسية ونشر القيم الديمقراطية.
- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين ومحاربة التفرقة بينهم على أسس طائفية أو قبلية أو عرقية أو غيرها.
- الدفاع عن الحريات العامة والشخصية وحمايتها، وحرية التعبير والنشر وحرية الضمير والمعتقد وحقوق الإنسان.
- التأكيد على مساواة المرأة بالرجل فى كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير حقوقها القانونية والمهنية.
- ترسيخ التفكير العلمى والنظرة العقلانية، وإشاعة قيم التسامح وقبول الرأى الآخر.
- حماية الثقافة الوطنية العربية الإسلامية، والتواصل مع حضارات الشعوب الأخرى ومنجزاتها المختلفة.

تلك هى الأهداف العامة التى تطرحها معظم الجمعيات الديمقراطية، وهى أهدافٌ تنشد فى خلاصتها من ضمن ما تنشده، تعزيز المواطنة فى المجتمع عبر وسائل متعددة جماهيرية وتوعوية وتثقيفية، تعمل على إعادة تربية المواطن وتأهيله نحو الاقتراب أكثر فأكثر لقيم الانتماء الوطنى، والابتعاد أكثر فأكثر عن قيم وأفكار وسلوكيات تتعارض مع مبدأ الانتماء الوطنى.

وعلى رغم قناعتنا بأن شعبنا ومنذ أوائل القرن الماضى كان واعيًا للمحاولات الرامية لشق صفوفه، ووقف صفًا واحدًا أمام سياسة الانتداب البريطانى «فرق تسد»، وتلاحم بكل طوائفه تحت هيئة الاتحاد الوطنى فى الخمسينيات من القرن العشرين، وشارك فى جميع الانتفاضات التى حدثت ضد الاستعمار أو ضد جور وظلم الشركات الأجنبية، ورفض جميع المخططات التى كانت تهدف إلى إزالة هويتنا القومية العربية.

ولذلك وقف مع استقلال البحرين ورفض ادعاءات شاه إيران، ووقف مع الحرية والديمقراطية، كما وقف ضد جميع القوانين والإجراءات التى كانت تجهض حقوقه المشروعة فى المشاركة والديمقراطية والحرية.

إن هذه الأهداف والفعاليات التى تنفذ، لتطبيقها على أرض الواقع ولتأسيس ثقافة جديدة قوامها الانتماء الوطنى لتراب هذا الوطن والاعتراف بحق الآخر فى الاختلاف، وبث روح التسامح وتعزيز مؤسسات وقيم الديمقراطية وغيرها، بحاجةٍ إلى أن تقوم المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية بإعادة النظر فى جملة من المسائل أهمها:

- المناهج وطرق التدريس: حيث إن التركيز الراهن على الواجبات التى يجب على المواطن تأديتها، وإهمال كبير فى تعريف الطالب بحقوقه. ونعتقد بأن نشر الوعى الحقوقى وتكريس الثقافة الحقوقية فى المناهج وطرق التدريس والممارسة فى المدارس، من شأنه أن يؤسس تربية صالحة لتعزيز المواطنة الواعية، الأمر الذى ينشئ مواطنًا يعى واجباته تجاه الدولة والمجتمع، كما يعى حقوقه وحقوق الآخرين.

على الرغم من أن الشباب يشكلون السواد الأعظم من المشاركين فى الثورات الشعبية العربية ويتمتعون بمستوى تعليمى أفضل من جيل آبائهم وأمهاتهم، إلا أن الربيع العربى ما زال غائبًا عن قطاعى التعليم المهنى والأكاديمي. لؤى المدهون والمزيد من التفاصيل.

طافت صور خريجى الجامعات الشباب فى تونس والقاهرة وهم يلوحون بقبضاتهم وشهاداتهم الجامعية فى الهواء فى أرجاء العالم، فرغم مستواهم التعليمى العالى، إلا أن الكثير من الشباب الأكاديمى العربى لا يجد عملًا، وهم أفضل تعليمًا من جيل آبائهم وأمهاتهم واستغلوا كل فرصة للدراسة.

لكن البطالة بين الشباب لم يكن لها تأثير على أوضاعهم المالية وحسب، ففى المجتمعات العربية المحافظة يستحيل الزواج أو تأسيس عائلة دون دخل ثابت، لا عجب إذًا أن قام الشباب المتعلم بالتنفيس عن غضبه من خلال

مظاهرات واحتجاجات، ملقيًا باللائمة فى وضعه المزرى على السياسات التعليمية والاقتصادية للحكومات العربية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد استثمرت معظم الدول العربية فى السنوات الأخيرة مبالغ كبيرة فى قطاع التعليم، مما أدى إلى ارتفاع مطرد فى عدد خريجى الجامعات. إضافة إلى ذلك، فقد سجلت الاقتصادات العربية معدلات نمو مرتفعة فى السنوات العشر الماضية، إلا أن الحكومات لم تنجح فى توجيه الصناعات وسياسات الاستثمار من أجل خلق فرص عمل للخريجين، كما هو الحال فى تونس.

فقد شهد الاقتصاد التونسى نموًا أعلى من المتوسط فى السنوات الأخيرة، إلا أنه بقى معتمدًا بشكل كبير على السياحة وتصدير المنسوجات إلى أوروبا.

أما الخريجون المؤهلون فلم يستطيعوا إيجاد فرص عمل فى هذين القطاعين. وإلى جانب السياسة الاقتصادية الأحادية التى توجهها الحكومة بشكل كبير، فإن الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية المفرطة تزيد من صعوبة خلق فرص عمل للكفاءات، سواء من خلال الاستثمارات أو الشركات الخاصة.

ومع أن الحكومات العربية استثمرت الكثير من المال فى مؤسسات التعليم العالى والمدرسى، إلا أنها غير قادرة على تقديم أى نجاحات.

وبالرغم من النجاحات الكبيرة فى محو الأمية، إلا أن الدول العربية فشلت فى إصلاح النظام المدرسى والتوجيه المهنى بشكل يتلاءم مع سياسات التوظيف فى الأسواق. ولهذا السبب فإن الكثير من الدول العربية لديه عدد كبير للغاية من خريجى العلوم الطبيعية، خاصة فى مجالى الطب والهندسة، بينما ينقصها عدد كبير من الصحافيين وعلماء الاجتماع والسياسة المؤهلين.

وهذه سياسة تعليمية ذات عواقب وخيمة، ففى هذا الوقت الذى يتسم بتغيرات تاريخية، تحتاج الدول العربية بشكل كبير إلى خريجى العلوم الإنسانية، من أجل بناء الأطر الحكومية المدنية، كالأحزاب ووسائل الإعلام والنقابات.

ولتحرير العالم العربى من صبغته الاستهلاكية الخاملة، يرى الخبراء

الدوليون بأن على هذه الدول السماح لطلاب المدارس والجامعات بالمزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة فى صنع القرار.

دور المعلم كقائد للتغيير

ظلت لوقت طويل النظرة إلى المعلم باعتباره يتقلد أدوارًا عديدة فى ممارسته لمهنة التدريس فهو مرشد وموجه ورائد اجتماعى وناقل للثقافة ومؤدب ومرب للأجيال وقدوة للتلاميذ ومتجدد وخبير ومتطور...، وغيرها من الأدوار التى ظلت مرتبطة بالمعلم حتى وقتنا هذا.

وظلت النظرة إلى دور المعلم كقائد باعتبارها تحولًا من وظيفته التدريسية وانتقاله لشغل وظائف إدارية يمارس من خلالها الدور القيادى المطلوب، أما المعلم فلم يتعد دوره القيادى كونه قائدًا لفريق Team Leader، أو قائدًا لجامعة Association Leader أو مطورًا للمناهج Curriculum Developer، وفى كل ما سبق لم يتعد دوره أن يكون ممثلًا Representative لآخرين وليس قائدًا Leader، يطرح التغيير ويتبناه ويقوده.

ولذلك بدأت تظهر مؤخرًا الدعوات الملحة فى مؤسسات إعداد المعلمين لإحداث تحول فى أدوار المعلم والعمل على التنمية المهنية المستدامة والمشاركة فى قيادة التغيير التربوى بما يتطلبه ذلك من بسط مدى تأثير المعلم خارج حدود الفصل الدراسى، ليشمل ذلك أنشطة قيادية على مستوى المدرسة ككل، وترتكز تلك الدعوات على أن المعلم بحكم كونه على اتصال مستمر ويومى مع المتعلمين فإنه فى موقع مناسب يمكنه من اتخاذ قرارات حاسمة حول المناهج وطرق التدريس المستخدمة، كما أنهم - أى المعلمين - الأقدر على تنفيذ التغييرات المطلوبة بشكل شامل ومستمر (Boyd, 1995).

وفى هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن المعلمين يحددون الرضا الوظيفى فى مدى قدرتهم على أن يكونوا فى خدمة الآخرين وقدرتهم على القيام بتغيير فى حياة طلابهم، لذلك فإن مفهوم المعلم القائد يقوم على رغبته

فى تحسين جودة التعليم والتعلم لدى الطلاب بغض النظر عن تقلد المعلم لمناصب قيادية أو عليا فى التسلسل الإدارى بالمدرسة، وبالتالى فإن المعلم ينظر إلى القيادة باعتبارها جهدًا تعاونيًا مع المعلمين الآخرين من أجل إحداث التنمية المهنية وتحسين الخدمات التربوية المقدمة للطلاب.

لذلك فإن الدور القيادى للمعلم المطروح حاليًا يوفر له حقيقة القيام بالتغيير التربوى وقيادته بدون الحاجة إلى مغادرة الفصل الدراسى، فالمعلم يمكن أن يعمل كباحث أو مستشار للمعلمين حديثى التخرج أو ميسر لأنشطة التنمية المهنية لزملائه أو يكون عضوًا فى فريق القيادة المدرسية أو قائدًا لجهود التغيير.

وتؤكد (Mendez Morse, 1992) أن القيادة المسؤولة عن القيام بالتغيير لا تقتصر على أولئك الذين يشغلون المناصب الإدارية بالمدرسة، فالتغيير بحاجة إلى إدارة Management وكذلك إلى قيادة Leadership، لذلك فإن قيادة عملية التغيير المدرسى تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات التى تيسر عملية التغيير، وترى أن المعلمين يعدون عاملًا لا يمكن الاستغناء عنه من عوامل التغيير Change Agents وذلك لعدة أسباب:

1 ـ المعلمون لديهم مصلحة مباشرة Vested Interest: فهم معنيون بما يقومون به What وكيفية القيام به How ولديهم إحساس بالمسؤولية عما يقومون به.

2 ـ المعلمون لديهم إحساس بالتاريخ Sense of History: فهم على وعى بالمعايير Norms التى يتبناها زملاؤهم وظروف العمل بالمدرسة.

3 ـ المعلمون يعرفون المجتمع Community، فلديهم معلومات عن قيم واتجاهات المجتمع المحيط.

4 ـ المعلمون يستطيعون تنفيذ التغيير المطلوب، فهم فى قلب الحدث وفى موقع يمكنهم من المبادرة بالتغيير المخطط على أساس الاحتياجات الفعلية.

يتأثر اتجاه المعلمين نحو التغيير بشكل أساسى بالطريقة التى يؤثر عليهم بها التغيير شخصيًا، وتؤكد العديد من الدراسات (Boyd, 1993) أن المعلمين ينظرون إلى ميزات وعيوب عملية التغيير وفقًا لتأثيرها عليهم بشكل شخصى أكثر من تأثيرها على الطلاب أو على العملية التعليمية، وبالتالى يتحدد التزامهم بالتغيير وفقًا للنتائج الإيجابية التى قد يأتى بها، فالدوافع تمثل عاملًا مهمًا حيث ينبغى أن يشعر الجميع بأن التغيير يأتى للوفاء باحتياجاتهم جميعًا.

كما يتأثر اتجاه المعلمين نحو التغيير بما لديهم من مهارات وقدرات، لذلك ينبغى أن يركز التغيير على بناء المهارات Skill Building لديهم، لأنه حتى لو تفهم الناس التغيير وتقبلوه فإنهم قد يعجزون عن القيام بخطط التغيير وتنفيذها، لأنهم يفتقدون المهارة والقدرة اللازمة لذلك.

من هنا ينبغى على القائمين على عملية التغيير فى المدرسة مساعدة المعلمين على تفهم تبنى عملية التجديد والتغيير وتزويدهم ببرامج تدريب فى أثناء الخدمة للتعامل مع الظروف الجديدة ليكتسبوا من خلالها المهارات والقدرات اللازمة للانخراط فى عملية التغيير بعد أن تتكون لديهم الاتجاهات الإيجابية نحوها..

التعليم والثقافة نهاية القرن العشرين

مع استمرار الآليات الثقافية التى سبقت الإشارة إليها فى الفترة السابقة فإننا نلاحظ أنه على الرغم من زيادة ميزانيات التعليم، وزيادة أعداد ونسب المتعلمين.

إلا أن النقاش حولها يؤكد أن تلك الزيادة قد أصبحت هدفًا فى حد ذاتها، فالنقاش العام نحو التعليم لا يتجاوز اليوم قضايا نسب الاستيعاب والإلزام، وبناء المدارس، وأعداد المدارس التى دخلها الكمبيوتر، والنجاح والرسوب فى الثانوية العامة والشهادات المختلفة، وغيرها من القضايا التى يمكن تسميتها قضايا البنية الأساسية للتعليم، ولم يعد مطروحًا فى هذا النقاش الدور الثقافى للتعليم أو فلسفة التعليم، أو سمات المثقف كما يخرجها نظام التعليم.

ولقد شهدت سنوات السبعينيات تغيرات أساسية طالت جميع جوانب الحياة فى مصر، فلقد أخذت الدولة بسياسة الانفتاح الاقتصادى، كما أخذت بسياسة التعددية الحزبية المقيدة، أصدرت من قوانين الاستثمار ما أطلق العنان للرأسمالية المصرية والعربية والأجنبية، فنشأت العديد من الفئات الرأسمالية الطفيلية ورجال المال، فتحت الدولة المجال واسعًا أمام القروض الأجنبية، وتغير مجرى الصراع العربى الإسرائيلى بتوقيع اتفاقية فض الاشتباك ثم اتفاقية كامب ديفيد، وواكب تلك الظروف إطلاق العنان لقوى التطرف الدينى الإسلامى التى سعى خطابها الفكرى والسياسى نحو احتلال مساحات أكبر فى مختلف وسائل النشر والإعلام والتعليم.

وعلى الرغم من الشعور المستمر بضرورة إصلاح التعليم، وعلى الرغم من الحديث المستمر عن تحديات القرن الواحد والعشرين وثورة المعرفة والاتصالات، وعقد العديد من المؤتمرات التى تسعى لوضع التعليم فى المسار الصحيح. ومع كل ذلك «تؤلف لجان فى الوزارة لبحث خطط التعليم وبرامج الدراسة، وتؤلف لجان أخرى لوضع كتب مدرسية جديدة، أو يعلن عن مسابقات لوضع هذه الكتب وتقوم لجان الوزارة بفحص الكتب المقدمة واختيار أفضلها وتقرر الكتب، وتطبع وتعمم فى جميع المدارس، وكثيرًا ما تثبت التجربة أنها أسوأ من الكتب السابقة، والنتيجة التى لا يختلف عليها اثنان هى أن المستوى العام فى المدارس ينخفض سنة بعد سنة من مختلف النواحى».

«ولا شك أن أشباه تلك الثورات التعليمية هذه لا صلة لها بمشكلات التعليم الحقيقية ولا ما يجرى فى المدارس، بل إنها نسيت فى غمرة الفلسفات التربوية والابتكارات الصعبة المبدأ الأول وهو أن التربية إعداد للحياة مثلما غرقت المدارس ومدرسوها وطلابها وأولياء أمور الطلاب فى المشكلات العملية، والنتيجة أنه لا تكاد تمر سنة دون أن نفاجأ بأحداث ثورة تعليمية تتمثل فى لجان وتقارير ومناهج وكتب، وكثيرًا ما تتلقاها المدارس بالرفض المعلن أحيانًا، أو المضمر غالبًا، وإن خلفت إنعاشًا ماديًا وأهمية مؤقتة لبعض الناس، وكلما

جاءت ثورة من هذه الثورات وذهبت، وازداد مجتمع المدرسة ـ مدرسين وتلاميذ وإدارة ـ تشككًا وسخرية، وازداد المجتمع الكبير من حولها ابتعادًا عن مشكلات الحياة الحقيقية، وعجزًا عن رؤية أهدافه أو النهوض بواجباته، وتستمر المدارس وهى تخرج لنا «أفرادًا تسود بينهم حالة من الخمول الفكرى والكف عن القراءة والاطلاع، وانخفاض الوعى السياسى والثقافى والاجتماعى وعدم المشاركة فى أى أنشطة، والتخبط وعدم القدرة على الاختيار الواعى الناقد، وفقدان الإحساس بالكينونة، والاستسلام الكامل للمتغيرات دون استيعابها، بالإضافة إلى حالات اللاانتماء واللامبالاة».

وإذا كانت التربية تعمل فى ضوء تناقض أساسى هو السعى للحفاظ على الهوية والحفاظ على ما هو قائم، فى نفس الوقت الذى تسعى فيه لتغيير الواقع وتطويره والبحث عن الأفضل وعدم الانغلاق على الذات والتواصل مع الآخر ثقافيًا وحضاريًا وتأهيل النخبة القادرة على قيادة المجتمع فى مختلف المجالات..

فإن التربية فى ضوء الإيقاع السريع للانفجار المعرفى وثورة الاتصالات مقارنة بالإيقاع البطىء الذى تتسم به عمليه الاستجابة التربوية وفى ضوء تخلف الآليات والفعاليات التى تحكم العلاقة بين التعليم وبين تلك التغييرات؛ كل هذا قد أدى إلى أن تطغى وظيفتها فى المحافظة على وظيفتها فى التجديد.

بل الملاحظ أن وظيفة التربية بهذه الصورة ملتبسة فى أذهان قادة التعليم وقادة الرأى، خاصة فى ظل الخطاب الثقافى الذى ينظر بالتوجس والريبة لكل منجزات العصر ولم يعد الأمر بالوضوح الذى عبر عنه الإمبراطور اليابانى «ميجى» فى شعار النهضة اليابانية الذى يمكن تلخيصه كالآتى: «الحقوا بالغرب وتجاوزوه» وبدلًا من أن تسعى المدرسة للتمايز والتباين عن السياق الاجتماعى المحيط بها لكى تتيح لنفسها القدرة على رؤية نقدية فاحصة، تمكنها من طرح آليات التغيير والتطوير، استقر وتربع السياق الاجتماعى بمعاييره وقيمه التقليدية داخل العملية التعليمية، وراح يطرد كل محاولة للتغيير والتطوير والتجديد.

مع تسليمنا الأساسى بأن وظيفة التربية هى وظيفة محافظة بطبيعتها، فإن كثيرًا من دول العالم تسعى لتطوير نظمها التعليمية والتربوية، بحيث تحقق التوازن الذى أشرنا إليه سابقًا بين المحافظة والتجديد.

وهكذا تنغرس فى صميم النسق التعليمى آليات الاختيار والمرونة، فيما يتصل بالمواد الدراسية وأنواع التعليم، وتعدد الفرص وتنوعها أمام الطلاب، وتسعى لتشجيع وإطلاق الطاقات الفردية والإبداعات الفردية، وتحرم العقاب ومختلف مظاهر القمع المادى والمعنوى داخل المؤسسات التعليمية، كما تسعى لجعل التعليم بصفة عامة أكثر جاذبية وتشويقًا بعيدًا عن الجمود والروتينية والتلقينية.

وبصرف النظر عن أن تلك الآليات السابقة هى نفسها آليات النسق الدينى والعسكرى معًا، فقد كان لها آثار سلبية بعيدة المدى على الدور الثقافى للتعليم المصرى.

فالحفظ والتلقين والإلقاء قد أدى إلى غيبة الحيوية عن العملية التعليمية، وانعدام الاجتهاد فى قضايا المعرفة، وأغفل ملكات التذوق والشعور والإحساس، كما أغفل التميز الفردى وسعى لقولبة التلاميذ فى قوالب معرفية جامدة وميتة، وفى ظل تلك الآلية أصبح كل المراد أن تنتقل المعرفة أو بالأحرى المعلومات من صفحات الكتاب المدرسى إلى لسان المدرس، إلى ذاكرة التلاميذ، إلى ورقة الامتحان فى نهاية الأمر، وهكذا تقفز المعلومات من هنا إلى هنا دون أن تثير عاطفة أو تحرك راكدًا من الفكر أو تدفع إلى عمل.

أما الامتحان فقد تعملق حتى التهم العملية التعليمية كلها، بينما المفروض أن ذلك الامتحان هو مجرد جزء من المنهج الدراسى، يسعى لتقويم التلاميذ وإرشادهم إلى الصحيح والخاطئ من المعارف والمهارات، ولكنه فى ضوء ذلك النسق قد أصبح هدفًا فى ذاته يقيس كمية ما حصله التلاميذ فى ذاكرة قد لا تعى ما تحفظ من معارف ومعلومات، وأغفل أيضا الذوق والمشاعر والاتجاهات والوجدان.

وساهم فى تأجيج سوق المذكرات والكتب الخارجية والـدروس الخصوصية، وساهم ذلك بدوره فى تأجيج الكثير من مظاهر الفساد المالى والإدارى، وشيوع أشكال متنوعة من الغش الفردى والجماعى.

وهكذا أصبح التلميذ يكبر الامتحان وهو تافه، ويعرض عن التعليم وهو لب الحياة وخلاصتها كما يقول طه حسين، أما فيما يتصل بالثواب والعقاب، فسوف نلاحظ أنه قد جرت ألسنتنا على نطق اللفظين معًا، باعتبارهما متلازمين بالضرورة.

ولكن واقع الحال يؤكد أن العقاب هو الأساس، فالذين لا تستوعبهم المدارس وهم عدد تصل نسبته إلى 20٪ من جملة الأطفال فى سن دخول المدارس، أى ما يزيد على ربع مليون طفل، يعاقبهم المجتمع ابتداء فيحرمهم لأسباب مادية واقتصادية من دخول المدارس.

يضاف إلى هذا نسبة المتسربين من التعليم، ثم يضاف إلى هؤلاء المعاقبون ممن قصرت بهم مجاميعهم الهزيلة عن دخول المدرسة الثانوية العامة، فاضطروا لدخول المدارس الثانوية الفنية التى يزيد عدد الملتحقين بها على ثلثى عدد طلاب المرحلة الثانوية كلها، ثم يضاف أخيرًا من قصرت بها مجاميعهم فى الثانوية العامة عن دخول الجامعة فاضطروا لدخول المعاهد الفنية المتوسطة أو عن دخول الكليات الجامعية التى يرغبون فيها أو تتفق وميولهم وطموحهم.

هذا بالإضافة إلى العديد من أشكال العقاب البدنى والمعنوى الذى كثيرًا ما يتجاوز فصول الدراسة إلى صفحات الحوادث فى الصحف السيارة وساحات المحاكم.

كل هذا مع أشكال متنوعة من الإكراه الأدبى، فالتلميذ المخطئ يعاقب بزيادة الواجبات المدرسية وهكذا يعد التعليم نفسه لونا من ألوان الإكراه، فضلا عن الإكراه المرتبط بضيق فرص اختيار المواد التعليمية نفسها.

وفيما يتصل بالاتباع والطاعة والالتزام، فقد ارتبط بلون من ألوان البطريركية البغيضة التى تمتد من صانع القرار فى أعلى السلم إلى التلاميذ فى أسفله، فالمدراء

يلتزمون التعليمات والنشرات، والمعلمون يلتزمون التفتيش والتوجيه والكتاب المدرسى، والتلاميذ يلتزمون الكتاب وأوامر المعلمين والإجابات النموذجية.

وهكذا يرتبط التمرد حتى وإن كان حميدًا والإبداع بالخروج على النص والخروج على السياق مما يعد بالنسبة للجميع تهديدًا خطيرًا لاستمرارهم فى التعليم وساعدت تلك الآليات على سيادة الورقية فى التعليم، فالمهم أن يبدو كل شيء ملتزمًا باللوائح والنشرات حتى وإن كان ذلك على حساب الواقع والحقيقة والعقل.

كما ساهمت النموذجية والنمذجة فى احتقار الجديد والمختلف وسيادة نوع من الخطاب الذى يمكن أن نطلق عليه الخطاب المواعظى الذى يهبط من أعلى لأسفل، داعيًا إلى التزام كل الفضائل وتجنب كل الرذائل، بلا قراءة حقيقية للأشياء والملابسات والظروف وبلا تفاعل حقيقى مع الواقع.

ويبقى فى النهاية الطريق الوحيد، فهناك دائمًا طريق وحيد كالصراط المستقيم الذى يفضى فى نهايته إلى الجنة، طريق وحيد لدخول الجامعة، وطريق وحيد للترقى.. وأصبح على الجميع الإيمان والالتزام بذلك الطريق الوحيد وإلا أصبحوا على هامش النظام التعليمى كله.

وأصبح من المستحيل أن يختارالطالب المواد الدراسية التى تتفق مع ميوله، ونوع التعليم الذى يرغب فى مواصلة الدراسة فيه.. وموعد الامتحان، وارتبط بالطريق الوحيد أيضًا الفرصة الوحيدة، فهناك دائمًا فرصة وحيدة، تضيق من فرص الاختيار والحرية أمام الجميع.

وفى ضوء كل ما سبق من آليات التبست التربية بالتعليم ولم يعد من السهل بالنسبة للجميع التمييز بين التربية وبين التعليم، وهو تمييز نراه اليوم فى ظل التأكيد على قيم الديمقراطية والتميز والتفرد والإبداع ضروريًا.

التعليم والثقافة بعد الثورات العربية

حرصت الثورة المصرية منذ بدايتها ـ على الحفاوة بالطبقات الفقيرة، والتى

طال حرمانها فسعت لفتح أبواب التعليم أمام الفقراء، ومن هنا فقد انحازت إلى فكرة الكم وتعليم الجماهير، وبعد أن طال الصراع قبل الثورة بين القوى الشعبية من أنصار نظرية الكم وتوسيع قاعدة التعليم المجانى، والقوى المحافظة من أنصار نظرية الكيف وقصر التعليم على الأغنياء والذين يستطيعون تأدية نفقاته.

كما سعت الدولة نحو تقرير مجانية التعليم الجامعى والعالى سنة 1961، وهكذا أصبح التعليم كله بالمجان لتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والطبقات، وعلى الرغم من ذلك، وفى ظل المتغيرات السياسية التى ارتبطت بتكوين التنظيم السياسى الوحيد، ورفض العمل السياسى المستقل أيًا كانت مؤسساته أو صورة أو مظاهرة، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو مصادرة وتأميم جميع مصادر الثقافة والفنون المستقلة والهيمنة الكاملة عليها، نظر النظام إلى مثقفى «العهد البائد» نظرة ريبة وشك، وخاصة أولئك الذين رفضوا الانضواء تحت لوائه والترويج لفكره ومبادئه، وتم توجيه جميع فعاليات الثقافة والفكر نحو خدمة النظام السياسى وشعاراته.

وفى ضوء هذه الظروف تحددت وظيفة التعليم فى تحقيق هدفين اثنين هما:

الحشد الأيديولوجى خلف النظام والقيادة السياسية، والثانى هو الإعداد المهنى والفنى للموظفين اللازمين لمؤسسات الدولة وإداراتها وخططها التنموية وفى ظل الحشد الأيديولوجى، تمت عسكرة المدرسة وإدخال نظام الفتوة والحد من انتشار وتأثير أصحاب الأفكار المختلفة من مؤسسات التعليم سواء كانت مؤسسات تعليم قبل الجامعة أو الجامعات.

وصيغت مناهج التعليم صياغة تدعم فكرة الحشد الأيديولوجى، فعلى سبيل المثال احتفت كتب التاريخ فى مختلف مراحل التعليم بمعارك الاستقلال ومقاومة الاحتلال البريطانى لمصر بينما غاب منها تمامًا معارك الدستور والبرلمان والديمقراطية رغم أنها معارك لم تكن تقل ضراوة ولا وطنية عن معارك الاستقلال الوطنى.

وفى سبيل تأكيد فكرة الحشد كذلك كرست المناهج الدراسية فكرة الانفصال الثقافى والسياسى عن مرحلة ما قبل يوليو، وتم توجيه الحقائق والأحداث التاريخية لتصب فى صالح النظام السياسى وأعيد كتابة تاريخ المنطقة لتتفق مع توجهات الدولة ووصمت مختلف الأحزاب السياسية قبل الثورة بالانتهازية والعمل فى خدمة الملك والإنجليز وبالفساد.

وتميز التأليف المدرسى بالركود، ففى أحد الأبحاث التى تناولت مقرر التاريخ بالصف الثالث الثانوى لوحظ أن هذا الكتاب من تأليف: أبو الفتوح رضوان؛ ومحمد البطريق، لم يتغير فيه حرف واحد منذ طبعة سنه 1959، حتى طبعه سنة 1974. عندما بدأت كثيرًا من التغييرات الفكرية تطول النظام السياسى.

أما بالنسبة للإعداد المهنى والفنى للموظفين والفنيين، فقد أصبح النظر إلى مهنة الطب والهندسة والصيدلة والمحاماة، وغيرها من المهن باعتبارها فنونًا من الفنون التطبيقية لا باعتبارها تمثل قممًا من قمم الثقافة والمنهج العلمى والتطور الإنسانى.

واختفى أو كادت ظاهرة وجود الطبيب المثقف والمهندس الفنان كما كان مألوفًا قبل ذلك (لاحظ على سبيل المثال: (إبراهيم ناجى، على محمود طه، محمود سعيد... وغيرهم)، هذا فيما يتصل بالجامعة وخريجيها، فما بالنا بخريجى التعليم الفنى الذى حرصت حكومة الثورة على توجيه معظم الطلاب إليه فى مرحلة التعليم الثانوى، لمجرد إعداد العمالة الفنية التى لم تحصل على قسط من الثقافة قليل أو كثير.

وفى سبيل السعى للتخفيف من أعداد الناجحين فى الثانوية العامة والذين يرغبون فى دخول الجامعة، سعت الدولة لإنشاء المعاهد الفنية المتوسطة التى تميز خريجوها بتدنى مستواهم المهنى والفنى والثقافى جميعًا.

ومع التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين من ناحية، وسيطرتها الكاملة على جميع مؤسسات التعليم وجميع فعالياته من ناحية أخرى، كان من العسير ملاحظة ذلك التدهور المهنى والثقافى الذى يتفاقم عامًا بعد عام.

وسادت في الفكر التربوى المدرسة الأمريكية البرجماتية التى تؤكد على فكرة الخبرة والمنفعة المباشرة، واختفت من مناهج التعليم الفلسفات الإنسانية أو تم عرضها من وجهة نظر النظام بلا حيدة ولا موضوعية.

وهيمنت على العملية التعليمية مدارس علم النفس التى تركز على الفنيات والتفاصيل كالذكاء ومقاييسه، والفروق الفردية وغيرها.

وفى ظل غيبة رؤية اجتماعية وسياسية واضحة لتحديث الريف والقرى فى الوجه البحرى والوجه القبلى فإن التعليم بصورته تلك قد ساهم فى تفريغ الريف من العناصر النشيطة التى كان يمكن أن تلعب دورًا حيويًا فى تطوير ذلك الريف، عندما كانت تضيق القرى بطموح المتعلمين فيهجرونها للعيش فى العاصمة والمدن المختلفة، ولقد ألقت معارك الاستقلال الوطنى التى خاضتها البلاد ضد الاستعمار الغربى بجميع أشكاله فى ضوء الظروف التى أحاطت بمؤسسات التعليم، وفى ضوء تهافت التكوين الثقافى للمعلمين بظلال إضافية من الشك والريبة على مدارس الفكر والفلسفة الغربية كالماركسية والوجودية الفرويدية.

وعلى الرغم من سعى الدولة نحو توحيد التعليم وفرض فكرة المشروع القومى على مختلف المؤسسات، ومحاصره الجزر الثقافية المنعزلة ـ وهى فى مجملها الأفكار التى صاحبت قانون تطوير الأزهر(رقم103ـ لسنة 1961) إلا أن ذلك القانون جاء ليؤكد انحدار قيمة الثقافة إلى درجة شديدة التدنى من أولويات القائمين على التعليم فى ذلك الوقت بالسماح بتجاور ثقافة عصرية حديثة، مع ثقافية شرعية تقليدية عتيقة، مما يؤكد أن الأولوية للحشد الأيديولوجى والإعداد الفنى، أما الثقافة فليس لها بين الأولويات مكان.

الفصل الخامس

التغيير السياسى

التغيير السياسى

شهد العالم العربى منذ نهاية العام 2010 ومطلع العام 2011 تغييرات سياسية كبيرة ومهمة، برزت منها الثورات التونسية والمصرية والليبية، فيما لا تزال رحى ثورات عربية أخرى تدور مثل الثورة السورية.

بينما تشهد دول أخرى مثل البحرين والأردن والسودان احتجاجات ومظاهرات شعبية بين الفينة والأخرى تنادى بإصلاحات سياسية وتغييرات تفضى لحريات عامة وإصلاحات فى النظم السياسية الحاكمة.

ورغم أن هذه التغييرات السياسية الكبرى حدثت فى وقت متزامن ومتتابع فى أكثر من موقع عربى بخاصة فى تونس ومصر وليبيا ـ وهى الدول التى سقطت فيها الأنظمة الحاكمة، إلا أن الإرهاصات والتراكمات التى قادت لهما جاءت عبر سنوات طويلة، وشهدت تلك السنوات مجموعة كبيرة ومتشابكة من الأسباب التى ضغطت على الشعوب العربية ودفعتها للخروج عن صمتها الطويل وانفجارها على ذلك النحو، وتلك الأسباب منها ما هو سياسى ومنها ما هواقتصادى واجتماعى.

برز خلال هذه الثورات العربية عامل ساهم بشكل فاعل وكبير فى تحريك وتنظيم تلك الثورات وفعالياتها بشكل يومى، وهو الإعلام الجديد، والمقصود به الإعلام عن طريق شبكة «Twitter, Youtube, Facebook» الإنترنت ومواقع

التواصل الاجتماعى وغيرها، حيث استطاع منظمو الثورات والتظاهرات الحشد لها وتحديد مواعيدها وأماكنها وفعالياتها المختلفة والتواصل فيما بينهم عبرها، كما تمكنوا من خلالها من إيصال مجموعة كبيرة من الصور والتسجيلات والفيديوهات التى أظهرت فعاليات الثورات ومدى وحجم وقسوة القمع الذى تعرض له المشاركون فيها، مما ساهم فى تأجيج نار هذه الثورات أكثر وألهب حماسة المتظاهرين لمواصلة مشوار الثورة حتى تحقيق كل مطالبها، فيما شكل حافزًا وملهمًا للمواطنين العرب فى دول أخرى للقيام بنفس الثورة للحصول على حقوقهم ومطالبهم.

ومع أهمية الدور الذى لعبته مواقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت فى تحريك الثورات العربية والحشد لها وتنظيمها، إلا أن التلفزيون بقى مرة أخرى الأكثر تأثيرًا من بين وسائل الإعلام الأخرى فى أحداث تلك الثورات العربية، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب التى تتعلق بطبيعة التلفزيون وخصوصًا الفضائى منه، ومدى قدرته على التأثير فى ظل نقل الصوت والصورة، بالإضافة للمؤثرات العديدة التى يمكن إدخالها عليه، ولأن التلفزيون يبقى وسيلة الإعلام الأكثر انتشارًا بين الجمهور والأكثر متابعة والأسهل استخدامًا.

وقامت الفضائيات العربية والعالمية المختلفة بتغطية أحداث الثورات العربية تغطية مكثفة كمًا ونوعًا، بدءًا من الثورة التونسية والتى حظيت بمتابعة وتغطية كبيرة وخصوصًا فى آخر أيامها قبل سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن على، وازدادت تلك التغطية كثافة خلال أحداث الثورة المصرية، حيث أفردت الفضائيات العربية وخصوصًا قناة الجزيرة وقناة العربية مساحات واسعة لنقل وقائع الثورة وتحليل مجرياتها وأبعادها.

قامت قناة الجزيرة بتغطيتها للحدث من خلال التفرغ شبه التام الذى قامت به القناة لأحداث الثورة المصرية وتناولها لها بصورة مكثفة وعبر ساعات بث طويلة ومتواصلة، ومن خلال كم هائل من الأخبار والتقارير والمقابلات والاستضافات والبث الحى المباشر.

وهى التغطية التى أزعجت النظام السابق ودفعته لإغلاق مكتب القناة فى القاهرة ومنع مراسليها من العمل وسحب تراخيصهم والاعتداء على بعض عامليها من قبل من يوصفون بالبلطجية، واتهام القناة بإثارة الفتنة واستهداف مصر والتغطية غير المتوازنة لأحداث الثورة، فيما توج ذلك النظام تلك الممارسات تجاه الجزيرة بقطع إشارتها عن ترددها الرئيس على قمر النايلسات، مما حدا بالقناة لإيجاد ترددات أخرى.

وبدا أن هذه التغطية المكثفة والضخمة للثورة المصرية من قبل قناة الجزيرة تجاوز حدود التغطية الصحفية لحدث فى دولة ما، ليمتد للتأثير فى الحدث وأخذ دور معين فيه.

واعتبرت مجلة فورين بوليسى أن قناة الجزيرة ستساعد فى اندلاع ثورة شعبية فى الشرق الأوسط أصبحت حقيقة، مؤكدة أن الجزيرة لعبت دورًا رئيسًا فى الثورة التونسية التى بدأت شرارتها فى مدينة سيدى بوزيد.

وانتهى بها الأمر كموجة عارمة أطاحت بعد النظام التونسى بالنظام المصرى، ولاحظت المجلة أنه نظرًا لنفوذ الجزيرة الهائل فى الشارع العربى فقد أصبحت الاستبدادات العربية فى المنطقة مهددة بموجات واحتجاجات قد تشمل الجزائر والأردن واليمن والبحرين، متسائلة فى الوقت نفسه عن مدى إمكانية تهديد الجزيرة للسعودية.

فى مقال تحت عنوان تأثير الجزيرة «وكتب هاغ مايلز نقلت الجزيرة Heg Mailez صور الثورة التونسية والمصرية إلى مختلف أنحاء المنطقة، مشاركة بالبث الحى وفى الوقت الحقيقى والمناسب، وأن ذلك مكنها من تكسير الحواجز التى كانت تمنع ملايين المواطنين العاديين من الانتفاض والمطالبة بحقوقهم المشروعة، وهكذا أصبح فجأة التغيير ممكنًا فى كل مكان من الشرق الأوسط».

هذه الشهادة هى إشارة بسيطة على الدور الذى قامت به الجزيرة خلال الثورتين التونسية والمصرية، وهو الدور الذى وإن حاز على إعجاب وتأييد

جزء كبير من الشارع العربى إلا أن ذلك لا ينفى وجود معارضين له ومشككين فيه وفى دوافعه.

مفهوم التغيير السياسى

لا يزال مفهوم التغيير ـ خاصة فى الحالة العربية ـ يكتنفه الكثير من الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة على مستوى الفهم والممارسة، ومع ذلك فإنه يمكن استخدام التعريف التالى لمفهوم التغيير السياسى للدكتور عبد الإله بلقزيز كواحد من أفضل وأشمل التعريفات التى تناولت التغيير السياسى:

«التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ، ولا سيما فى ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج».

كما يتسم مفهوم التغيير السياسى بنوع من الشمولية والاتساع، ويقصد به أيضًا كما جاء فى موسوعة العلوم السياسية: «مجمل التحولات التى تتعرض لها البنى السياسية فى مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع لا ديمقراطى استبدادى إلى وضع ديمقراطى أو دستورى».

يعتبر الإسلاميون فى الوطن العربى أن جميع الإصلاحات والتغييرات التى تتبناها الأنظمة العربية لن تفلح فى حل مشكلات وأزمات المجتمعات العربية، وذلك كون هذه الأنظمة تعانى من خلل بنيوى أساسى قائم على استبعادها الإسلام كحل لهذه المشكلات، واعتمادها على حلول أخرى ذات خلفيات وأيديولوجيات غير إسلامية، وهى ترسم صورة واضحة لعملية التغيير عبر تبنى الحل الإسلامى ونظام الحكم الإسلامى.

ويبرز هنا أيضًا تساؤل آخر حول المدى أو الحجم الحقيقى للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم التغيير السياسى؟ فأحيانًا يمكن

إحداث تغييرات رمزية أو صورية أو تجميلية فى مؤسسة معينة أو سياسة ما، فهل فى حقيقة الأمر يمكن اعتبار ذلك تغييرًا أم إصلاحات قد تكون مبتورة بلا جدوى أو مضمون.

وبالنظر للتعريف الذى يعتبر أى تغيير حقيقى يعنى الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كليًا فإن التغييرات المحدودة أو الشكلية أو الصورية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم التغيير.

أنواع التغيير السياسى

عادة ما يشكل الإصلاح السياسى المطلب الأول للجماهير الحانقة من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية، فتظهر شعارات الإصلاح، وبقدر التقدم فى تحقيق هذا المطلب وانتزاعه من النظام الحاكم بقدر ما تتعزز دعوات الإصلاح السياسى مستندة إلى سابقة الاستجابة من قبل النظام. وفى حالة الأنظمة الشمولية الاستبدادية التى تصم آذانها عن أى مطالب إصلاحية تبدأ الدعوة إلى التغيير السياسى تتشكل وتؤثر، وتبدأ شرائح اجتماعية وسياسية عديدة بالانضمام لهذه الدعوة طلبًا للخلاص من نظام استبدادى وبناء نظام آخر مكانه أكثر حرية وديمقراطية وعدالة.

تجعل هذه الرغبة والإرادة من مجمل أو غالبية شرائح المجتمع المختلفة بإحداث التغيير لزامًا على الفاعلين والقادة السياسيين وقادة الرأى والفكر فى المجتمع تحديد نوع التغيير المطلوب، هل هو تغيير شامل جذرى عميق أم تغيير جزئى شكلى، وذلك تبعًا لمدى رغبة الجماهير فى التغيير ولحجم المشكلات والتعقيدات التى خلقها النظام القائم.

يبدأ التغيير الشامل بتغيير القيادة الاستبدادية، ويمتد ليشمل جميع مناحى الحياة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية وغيرها من سائر النظم، وهذا التغيير للقيادة الاستبدادية لا يمثل الهدف النهائى للراغبين فى إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو

التحولات النوعية الكبرى التى تقفز بالدولة إلى الأمام، فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل ولكنه ليس هو الهدف النهائى.

أما التغيير الجزئى فيتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التى تتناول الإصلاح الاقتصادى أو التعليمى أو الدستورى أو العسكرى أو غيرها من التغييرات التى تمس جانبًا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، وهكذا فإن تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل الأولوية الأولى فى عملية التغيير، ويلى ذلك تحديد المسار الذى سيسلكه المجتمع لتحقيق التغيير.

أسباب ودوافع التغيير السياسى

إذا كان مفهوم التغيير السياسى يعنى التغيير نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ، ولا سيما فى ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، وهو يقوم بالأساس على إعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدول ة، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: متى يحدث التغيير السياسى؟، أو ما هو الدافع الرئيس والأسباب التى تدفع باتجاه إحداث هذا التغيير فى مجتمع من المجتمعات؟

يصعب النظر إلى التغيير السياسى باعتباره قفزة فجائية، أو مجرد استجابة لرغبة عابرة من جهة أو جهات مؤثرة، أو من فئة ما ذات نفوذ فى المجتمع، بل إنه يمثل ككل الظواهر الاجتماعية قفزة نوعية تراكمية تنقل المجتمع بأسره إلى وضع وموقع جديدين لم يكن عليهما من قبل.

وهذه القفزة لا بد أن تكون نتيجة مباشرة لتراكم عوامل عديدة متنوعة، تجمعت خلال فترة زمنية طويلة حملت فى ثناياها الكثير من دوافع التغيير، ولكن بأحجام ودرجات صغيرة متفاوتة فى تأثيرها ومداها، ولم يكن أى منها بمفردها كافية لإحداث حراك جماهيرى واسع وشامل للوقوف بوجه الظروف والأحداث السياسية السلبية فى المجتمع، حيث تبرز كل هذه العوامل دفعة واحدة، محدثة التغيير السياسى، حيث يكون الهدف من هذا التغيير أكبر من

مجرد إسقاط نظام استبدادى أو حاكم مطلق فاسد، ويصب فى هدف هدم أركان النظام القديم وبناء نظام جديد مغاير للسابق شكلًا وموضوعًا وأدوات. تجعل هذه التراكمات من عملية التغيير مع الزمن أمرًا حتميًا، حيث تؤدى سياسات وممارسات النظام الحاكم وأدواته المختلفة وخصوصًا الأمنية منها، وهى القائمة بالأساس على الاستبداد والقمع ومحاولة الحفاظ على النظام وأدواته ومكاسبه بأى شكل كان، تؤدى إلى تراكم حالة الإحباط والشعور باليأس من قبل الجماهير تجاه إصلاح النظام لنفسه وسياساته.

فيبدأ التفكير بالتغيير منطلقًا من تلك البيئة التى أصبحت مواتية بفعل ذلك التراكم، ويبدأ المجتمع يتفاعل ويتوحد باتجاه هدف التغيير، فيما تشكل الوسيلة أو الوسائل التغييرية دومًا هاجسًا قويًا للجماهير التى ترغب بالتغيير دون دفع ثمن باهظ.

يؤدى هذا الوضع الاستبدادى أيضًا لوجود أسباب أخرى تكون دافعًا للتغيير ومحفزًا عليه، مثل انتشار الفساد والوساطة والمحسوبية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الفاشلة، وتركيز الثروة بأيدى فئة قليلة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالنظام الحاكم، وارتفاع نسب ومعدلات العاطلين عن العمل والجهل والفقر وتراجع التعليم والصحة والخدمات الأساسية والحيوية الأخرى فى الدولة، حيث يصبح المواطن مع كل هذه الظروف يشعر بغياب المواطنة والكرامة ويبدأ بالعداء للنظام القائم وأدواته المختلفة، ولن يضيع الفرصة عندما تكون سانحة فى أن يقوم بتغيير هذا الوضع، وبالتالى فإن هذه الظروف والأسباب تكون أرضية خصبة جدًا لعملية التغيير السياسى.

كما يأتى التغيير السياسى عادة استجابة لعدد من العوامل الموضوعية بالإضافة لعامل الاستبداد السياسى وما ينتج عنه من ظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وهذه العوامل الموضوعية تشكل حاضنة مهمة لعملية التغيير السياسى، دافعة باتجاه حدوثه، وهذه العوامل هى:

1 ـ الرأى العام، أو ما يمكن تسميته أيضًا مطالب الأفراد أو المواطنين

من النظام السياسى الحاكم، وهى المطالب التى تتشكل بفعل الحاجة المستمرة للأفراد، أو تطور الحياة، أو نتيجة تقصير النظام السياسى أو قصوره عن أداء مهامه، وهى مطالب لا يمكن أن تتحول إلى مخرجات دون تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات الضغط.

2- تغير نفوذ وقوة بعض الأحزاب أو جماعات الضغط أو الفئات الاجتماعية الأخرى، مما يعنى تغييرًا فى أهداف ووسائل هذه الأحزاب والجماعات.

3- ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات قوية ونافذة فى السياسة الدولية، بحيث تكون هذه الضغوط بعدة أشكال منها سياسى واقتصادي وعسكرى ومالى، أو حدوث تحولات خارجية فى المحيط الإقليمى أو الدولى، تؤثر فى إعادة صياغة العلاقات الداخلية، فى إطار التعامل مع الأوضاع الجديدة.

4- تداول السلطة، فى الحالة الديمقراطية عن طريق التداول السلمى على السلطة بواسطة الانتخابات الدورية، أو عن طريق العنف المتمثل بالانقلابات، وهو ما يعنى فى كلتا الحالتين بداية تشكل عهد سياسى جديد فى الدولة.

معوقات التغيير السياسي

تعد عملية الوصول إلى التغيير السياسى المنشود أو تحقيقه عملية صعبة ومعقدة ومليئة بالألغام فى المجتمعات العربية، وذلك لأن من لا يرغبون فى التغيير أو يعملون على تأجيله أو استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية وشكلية تحافظ على مصالحهم المختلفة موجودون وبقوة نتيجة ارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته، ورغم رغبة الفئات الواسعة العريضة بالتغيير، إلا أن هناك من يرفضون تحقيق واقع سياسى واقتصادى واجتماعى جديد للجماهير، وكلما ازداد تردى الأوضاع وارتفعت أصوات المطالبين بالتغيير، يقف أعداء

التغيير موقف العداء للتغيير، لأنهم يرون فيه تهديدًا لمكاسبهم وأوضاعهم. هؤلاء لهم مصلحة كبيرة فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه دون أى تغيير حقيقى، لأن لديهم مكتسبات ومصالح حققوها فى ظل النظام الحاكم، وفى ظل سياساته، وبالتالى أصبحوا جزءًا من تلك السياسات والمنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأى تغيير حقيقى وجذرى سيمس مصالحهم ومكاسبهم، وبالتالى لديهم الاستعداد لعمل أى شىء ممكن لتعطيل عملية التغيير أو حتى لإجهاض حدوثها مسبقًا، ولديهم الاستعداد لاستخدام مختلف الوسائل والأساليب لوقف حركة التغيير فى المجتمع، ولضمان استمرار الوضع على ما هو عليه.

ويمكن هنا الإشارة بوضوح إلى النموذج المصرى عبر ثورة 25 كانون ثانى، حيث برز موقف ودور هذه القوى الرافضة للتغيير بشكل واضح، مع استخدامها العنف المسلح بوجه الجماهير المطالبة بالتغيير، حيث لم تكن قوى الأمن وحدها من قمعت الجماهير ووقفت فى وجه عملية التغيير، بل فعلها أيضًا عدد من رجال الأعمال.

وبدلًا من انحياز هذا القطاع الاقتصادى المهم لبقية القطاعات الشعبية والمجتمعية المنتفضة انشد فى معظمه إلى المنظومة الأمنية الحاكمة، وذلك إما لأنه تربطه بها أواصر متينة من المصالح. المتبادلة، وإما لعجزه الاستقلال عنها لتأثره بإغراءات الاحتكار والاستثمار والمال.

ويمكن تلخيص أبرز المعوقات التى يمكن أن تحد من اندفاع حركة التغيير، لا سيما فى مجتمعات العالم الثالث ـ ويضمنه الوطن العربى بما يأتى:

أولًا: العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية الأهم فى مجال معيقات عملية التغيير السياسى، كونها ترتبط بشكل مباشر ببنية الدولة والمجتمع والمؤسسات الحاكمة، ودومًا ما تشكل العوامل السياسية عوامل كبح وتأخير للتغيير السياسى. وتعمل كثير من الأنظمة السياسية التسلطية على احتواء الدعوات والحركا ت التغييرية أو

حتى مجرد المبادرات الإصلاحية، ساعية من وراء ذلك لإفراغها من مضمونها، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم.

وتتعدد العوامل السياسية التى يمكن أن تشكل عقبة فى طريق التغيير السياسى، والتى يمكن تصنيفها بالآتى:

1ـ جمود النظام الحاكم، خاصة فى الدول العربية، وهو النظام الذى يبدو وكأنه يعارض إجراء أى تغييرات أو إعادة تشكيل الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بحيث يبدو النظام الحاكم ـ خاصة العربى أقرب إلى حالة الجمود والتكلس، وهذا الجمود ينعكس سلبًا على محاولات التغيير، كون التغيير سيمس بشكل مباشر الأوضاع عامة، وسيهز مختلف الطبقات، خاصة تلك المستفيدة من ذلك الجمود.

2ـ النمو المتواصل للأمن على حساب السياسة، والرغبة المتزايدة فى نظام أمنى نخبوى، بحيث تصبح الدولة دولة قمع تديرها أجهزة أمنية رسمية تحمى الطبقة الحاكمة وبطانتها، وتقمع فى المقابل المعارضة، وبالتالى تصبح الدولة دولة أمن للفرد أو الحزب أو العائلة، وهى تخفى جوهرها الاستبدادى ببعض الشكليات الديمقراطية المزيفة.

3ـ الاستبداد السياسى، والذى وصل فى الوطن العربى إلى مستويات قياسية، حيث طال الاستبداد عموم الناس وليس المعارضين للنظام الحاكم فقط. فتغيب الحريات العامة والخاصة، ويحل محلها القمع وكبت الحريات، وتغيب المشاركة الشعبية، وتنمو ثقافة الخوف، والتى هى على النقيض من ثقافة التغيير، حيث تشكل ثقافة الخوف عامل إعاقة للتغيير، وتجعل من الإنسان رقيبًا على نفسه، بحيث لا يسمح لها بمجرد التفكير بالتغيير، خوفًا من العواقب الوخيمة التى يمكن أن يلقاها.

4ـ ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالتغيير يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة والقدرة على العمل الجاد وإحداث تغييرات

سياسية مهمة، بغض النظر عن النتائج التى يمكن أن تترتب على هذه التغييرات.

5 ـ ضعف أو غياب المعارضة السياسية وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة، أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة، وغياب رؤيتها لما بعد عملية التغيير السياسى، وهى ما يعرف بالفترة الانتقالية، والتى تتفجر فيها كل الأزمات مرة واحدة، وتعتبر الفترة الأهم والأخطر فى أى عملية تغيير سياسى.

6 ـ غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة، أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدنى من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات، وتدنى نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير.

7 ـ وجود قوى مستفيدة من دوام الحال، حيث توجد دومًا فئة أو فئات فى المجتمع ترى فى الحال القائم مناسبًا لها، وترى فى تغييره تهديدًا لوضعها السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وقد تكون هذه القوى داخلية متمثلة بفئات مجتمعية معينة، أو قوى خارجية لها مصالح باستمرار الوضع على ما هو عليه.

فعلى سبيل المثال، كان المناخ الإقليمى العربى يعوق إجراء إصلاحات سياسية فى ظل استمرار الصراع العربى الإسرائيلى ووجود الاحتلال الأمريكى للعراق، إذ لا قيمة لإنشاء نظام سياسى تحررى وتعددى فى بلاد خاضعة للاحتلال الأجنبى، فضلًا عن الميل العام لرفض التغييرات التى يمكن أن تبدو كأنها فرضت نتيجة للضغط الخارجى.

8 ـ دور الإعلام الرسمى فى الدعاية للنظام الحاكم وتبرير أعماله وتجميلها، والدفاع عن النظام السياسى والوضع القائم، والهجوم المستمر على أى رأى معارض، واستخدام أساليب الكذب والخداع والتضليل الإعلامى على الجماهير من خلال إخفاء الحقائق وقلبها.

ثانيًا: العوامل الثقافية

تلعب العوامل الثقافية دورًا بارزًا فى تبنى التغيير ودفع مسيرته إلى الأمام أو العكس، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر فى التأثير على عملية التغيير سلبًا أو إيجابًا. ويمكن إجمال العوامل الثقافية المؤثرة سلبًا على عملية التغيير بما يأتى:

1 ـ المجتمعات القبلية، حيث ترفض المجتمعات القبلية أو الطائفية التغيير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية والتعددية، وتكون عملية التغيير فيها شاقة ومعقدة، فمثل هذه المجتمعات أو الشعوب تعيش فى عالم ضيق وتقاوم التحديث والتغيير، وهى تنحو لأن تكون مجتمعات أبوية تعتمد على شيخ القبيلة أو الحاكم، طبعًا هذا ينطبق على معظم المجتمعات العربية وإن كانت بصور متفاوتة وبأشكال عديدة مثل القبلية السياسية أو الجغرافية أو غيرهما.

فعلى سبيل المثال، وفى معظم الدول العربية، فإن الولاء للقبيلة ـ وهى بنية تقليدية ـ يفوق الولاء للدولة أو الحزب أو النقابة أو أى بنية أو مؤسسة حديثة أخرى، فالولاء فى المجتمع العربى هو لثقافة القبيلة والطائفة وليس للأمة أو الدولة، وهذه ولاءات ـ للأمة أو الدولة ـ يسهل تبديلها إذا ما قورنت بالولاء للقبيلة أو الطائفة، والتى يكون من الصعوبة بمكان تبديلها وتغييرها.

2 ـ الغياب أو الضعف الواضح فى مفهوم المواطنة، وهو الذى يعنى «العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها القانون، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة، متضمنة حقوقًا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة»، فالمواطنة هى مصدر الحقوق والواجبات فى الدولة، واليوم هو عصر حقوق الإنسان والمواطنة، فيما البنية القبلية «وهى البنية العربية» تقدم وتفضل رابطة الدم على رابطة المواطنة.

3 ـ الاستخدام الخاطئ للدين فى المجتمعات المحافظة، خصوصًا من قبل

رجال وعلماء الدين، فعدم دعم ومباركة رجال وعلماء الدين لعملية التغيير يفقدها شرعيتها لدى قطاعات مهمة من الجماهير التى لديها نزعة دينية محافظة، وبالتالى يتم رفضها.

وهذا الدور المهم لرجال وعلماء الدين نابع من الاحترام والمكانة الكبيرة التى يتمتعون بها فى المجتمعات العربية التقليدية، وأبرز مثال على ذلك خطاب علماء السلفية الذى يحرم الخروج على الحاكم ولو كان ظالمًا.

4ـ القهر الاجتماعى، الذى يفرض على العقل أن يفكر ويتصرف تبعًا لمحددات ومسلمات وموروثات العقل المجتمعى السائد، وبالتالى يخضع العقل لهذه المسلمات دون وعى، ومن ثم تصبح جزءًا من تفكيره ووعيه، ويبدأ يدافع عن هذه المسلمات باعتبارها تمثل قيمة.

5ـ النظام الأبوى، وهو النظام الذى يفرض الفوقية والشمولية والتراتبية فى التعامل والتفكير، كما يفرض تمجيد الزعيم الأوحد، ولا يقبل إلا بسيادة الرأى الواحد، ويحارب النقد والتعددية الأيديولوجية والاختلاف الفكرى، ويؤدى إلى الجمود والتخلف، ومحاربة أى عوامل قد تساهم فى تغيير الواقع.

يحتاج التغيير السياسى وقبله ثقافة التغيير إلى ثقافة جديدة تؤكد على قيم ومثل الحوار والتسامح وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية واحترام سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة والأمة بالدرجة الأولى، والتخلص من كل الآفات التى علقت بالعقل ـ العربى ـ من عوامل القهر المجتمعى، والسير وفق نظام أبوى قمعى، والاستخدام الخاطئ للقيم الدينية، وتمجيد القبيلة على حساب الوطن، وهى القيم التى كرست التخلف كواقع، وأبعدت الإبداع الذى يجلبه التغيير والتحديث والتجديد.

ثالثًا: العوامل الاقتصادية

تعانى العديد من الدول أو الشعوب من أزمات اقتصادية مثل ضعف

الإمكانيات وقلة الموارد، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، واختفاء الطبقة الوسطى، وغيرها من المشكلات الاقتصادية.

هذه المشكلات تحول دون الاهتمام العام بالتغيير السياسى الذى يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكرى، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير لقمة الخبز والحاجات الأساسية الأخرى من مأكل ومسكن وغيرهما.

آليات ووسائل التغيير السياسى

رغم أهمية فكرة التغيير السياسى إلا أن الآلية أو الوسيلة التى يحدث بها التغيير تنال دومًا قسطًا ربما أكبر من الاهتمام والدراسة، فالتغيير السياسى فكرة جميلة ومبدأ سياسى جذّاب، إلا أن الطريقة التى يحصل بها ربما تجعل منها عملية عبثية أو فكرة غير سديدة، وذلك إذا ما خلّف هذا التغيير حربًا أهلية مثلًا، أو استبدادًا جديدًا، أو إذا لم تنجح الوسيلة فى تغيير المضمون واكتفت فقط بتغيير الشكل والرتوش، من هنا تأتى أهمية الآلية أو الوسيلة التى يحصل بموجبها التغيير السياسى.

فى علم السياسة والواقع السياسى المعاش فى العالم توجد مجموعة من الآليات أو الوسائل للتغيير السياسى، لا بد أن يسلك قادة التغيير أو الجماهير إحداها إذا أرادوا فعلًا إحداث تغيير سياسى على أرض الواقع، وهذه الوسائل تعتمد إما على مقدرة قادة التغيير أو الجماهير فى تبنيها وترجمتها لواقع وحقيقة، وإما على النظام السياسى القائم ومدى استجابته لمتطلبات التغيير السياسى. ويمكن تفصيل أهم هذه الوسائل إلى ما يلى:

أولًا: التغيير السياسى الدستورى، المعروف بالتداول السلمى للسلطة. هذه الوسيلة متبناه فى الدول والمجتمعات الديمقراطية الراسخة، وتقوم على فكرة ومبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية، بحيث يكون النظام السياسى فى الدولة نظامًا مستقرًا. والدستور ينص صراحة على التداول السلمى للسلطة

عن طريق الانتخابات العامة المباشرة الحرة، وهو أفضل آليات التغيير السياسى وأكثرها أمنًا وضمانًا للدولة والمجتمع والفرد، ولكنه لا يتوافر إلا فى دول ديمقراطية تعددية حقيقية.

ثانيًا: التغيير الشعبى السلمي، وهو قائم على انتفاضة الجماهير وثورتها سلميًا على نظام الحكم القائم وعلى الاستبداد وغياب الحرية وسوء الظروف والأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوسيلة تتطلب تراكم الظروف الصعبة الدافعة لحدوث الثورة، كما تتطلب حدثًا صاعقًا يفجر كل هذه التراكمات، وتتسم هذه الوسيلة بالسلمية بحيث لا تحمل الجماهير السلاح وإنما تطالب بحقوقها وبالتغيير السياسى سلميًا بالتظاهر والاعتصام والعصيان المدنى وغيرها من الوسائل السلمية، ولا أدل على هذه الوسيلة من الثورة التونسية على نظام بن على، والثورة المصرية على نظام حسنى مبارك، وقبلهما الثورة البرتقالية فى أوكرانيا على نظام الحكم الذى كان قائمًا وقتها والمقرب من روسيا.

ثالثًا: التغيير السياسى العنفى، والمتمثل فى الانقلاب على الحكم القائم بقوة السلاح أو الثورة المسلحة.

وهو شائع الحدوث فى الدول الاستبدادية ودول العالم الثالث بصفة خاصة، وعادة ما ينفذ من قبل جنرالات أو قطاعات فى الجيش، مثل الانقلابات العسكرية التى شهدتها سوريا فى الستينيات والسبعينيات، أو عبر تيارات سياسية وفصائل مسلحة مثل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، أو عبر عسكرة انتفاضة شعبية سلمية نتيجة القمع المفرط الممارس ضدها بقوة السلاح، كالنموذج الليبى فى الإطاحة بحكم القذافى.

التغيير السياسى الناجح

حتى يكون التغيير السياسى ناجحًا ويحقق الهدف الذى قام من أجله وهو تغيير واقع إلى واقع آخر لا بد أن يستند إلى الظروف والأسس الآتية:

أولًا: يتم التغيير عادة فى ظروف الأزمة، حيث تشكل الأزمة ظرفًا جيدًا للقيام بالتغيير السياسى، فوجود أزمة أو أزمات حقيقية فى الدولة أو المجتمع هو ما يستدعى التغيير ويجعله أمرًا مقبولًا ومنطقيًا، والأزمات عادة تنتج عن سببين هما:

1 ـ أزمة أو أزمات ناتجة عن عوامل داخلية. مثل تردى الأوضاع الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسى، أو فقدان الشرعية فى نظام الحكم الاستبدادى، أو هذه العوامل مجتمعة، بحيث يكون التغيير هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الداخلية الصعبة.

ويمكن اعتبار الثورات التى جرت والجارية فى العالم العربى ضد الاستبداد وغياب الحرية مثالًا على التغيير السياسى الداخلى، الذى تقوم به الجماهير بناء على عوامل ومسببات داخلية.

2 ـ أزمة أو أزمات ناتجة عن عوامل خارجية. مثل أخطار تهدد أمن واستقرار أو كيان الدولة، أو ضغوط خارجية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها من قبل دول كبرى أو منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، أو البنك الدولى.. إلخ.

ثانيًا: استناد التغيير عادةً إلى عقيدة فكرية أو أيديولوجية أو بناء فكرى. «فالدعوة للتغيير التى نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب أمثال: الكواكبى ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوى وغيرهم كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية ولا سيما فكرة القومية، والتغييرات الاقتصادية التى تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية»، فيما تأثرت الثورات العربية على الأنظمة الحاكمة بالنموذج الديمقراطى الغربى، المنادى بالديمقرطية والحريات وحقوق الإنسان وفكرة المواطنة والمساواة فى الحقوق والواجبات لجميع المواطنين.

ثالثًا: كلما اتسعت قاعدة المشاركة فى عملية التغيير زادت شرعية التغييرات، فالتغيير الذى يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن أجل مستقبلهم،

لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته، وبالتالى لا بد من أن يؤدى إلى حراك اجتماعى وخلق إرادة مجتمعية حوله، وبخلاف ذلك فإن التغييرات تبقى تغييرات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التى يمكن أن تدافع عنها وتتمسك بها.

رابعًا: مدى مقدرة التغيير والقائمين عليه على الانسجام مع تراث المجتمع. فالتغيير السياسى لا يعنى الانفصام عن المجتمع بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، «فإن أى سعى نحو التغيير يجب أن يكون منسجمًا مع الخلفية التراثية والثقافية للمجتمع، بحيث لا يكون التغيير الجديد انفصامًا عن الذات».

دور وسائل الإعلام فى التغيير السياسى

تحتل وسائل الإعلام وما باتت تشكله من قوة تأثيرية كبيرة فى المجتمعات والأنظمة السياسية حيزًا مهمًا من النقاش الدائر حول عملية التغيير السياسى فى الوطن العربى، خاصة فيما يتعلق بدور هذه الوسائل فى دعم أو عرقلة هذه العملية. زاد من هذا النقاش والجدل حول ذلك الدور الانتشار الواسع للفضائيات فى المجتمعات العربية، حيث سقطت معها محرمات سياسية ومجتمعية، وباتت تستخدم هذه الوسائل فى التعبير عن الرأى، وفى شحذ وتوجيه الرأى العام، وفى إشراك الجماهير العربية وتوجيهها سياسيًا واجتماعيًا وفكريًا.

وتعد العلاقة بين النظام السياسى والإعلام فى أى مجتمع علاقة متينة إلى الدرجة التى يصعب معها تخيل أحدهما دون الآخر، ومهما كانت طبيعة النظام السياسى وشكله وفلسفته، أو طبيعة الإعلام وشكله وفلسفته، فإن كل النظم السياسية تحتاج إلى وسائل إعلام، لتأكيد شرعيتها وقبولها لدى الرأى العام، ولتمكينها من مواجهة مختلف الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية.

وقبل الخوض فى الأدوار السياسية لوسائل الإعلام، لابد من تقديم تعريف

لعملية الاتصال، والتى هى الأساس لأى وسيلة إعلامية، كون كل وسيلة إعلامية تقوم بعملية اتصال بينها وبين الجمهور، وبين النظام السياسى والجمهور.

فالمعنى الواسع لعملية الاتصال يظهر بأنها «تمّثل حلقة الوصل بين الرأى العام وصانعى السياسات والقرارات، وهى من شأنها أن تخلق التفاعل الطبيعى بين اهتمامات الرأى العام وقضاياه المختلفة والمتنوعة، وبين قرارات السلطة السياسية فى الدولة».

هذا التعريف يقدم رؤية حول الدور السياسى لوسائل الإعلام، فالرسائل الاتصالية التى تبثها وسائل الإعلام تقوم بإدارة الحوار داخل المجتمع، وبناء الأولويات للرأى العام، والتعبير عنها وإيصالها لصانعى القرار، فيما أصبحت وسائل الإعلام تتمتع بكونها مصدر المعلومات التى لا بد أن يعتمد عليه صانع القرار والمواطن على السواء، بالإضافة إلى أنها تؤثر فى اتخاذ السلطات للقرارات أو الامتناع عنها، وذلك كله يحدث فى دول ديمقراطية تتمتع فيها وسائل الإعلام بهامش كبير من الحرية.

تشير الدراسات الخاصة بوسائل الإعلام إلى أن الاتصال ليس مجرد وظيفة للأنظمة السياسية، يرتبط بعلاقات تأثير متبادلة مع النظم السياسية والثقافية والاجتماعية، إنما هو فى المادة التى «Wilber Shram الأساس على حد تعبير الباحث الإعلامى الأمريكى «ولبر شرام» تتكون منها العلاقات الإنسانية، ومن هنا يصبح لوسائل الاتصال الجماهيرى دور وظيفى مهم فى إطار العملية السياسية والاجتماعية».

وبات من المعروف أن وسائل الإعلام المختلفة تمثل رافعة من روافع بناء وتثبيت الدولة أو النظام السياسى، إضافة لدورها الأصلى القديم المناط بها، باعتبارها وسيلة اتصال بين الجمهور والنظام، إلا أنها قادرة أيضًا على أداء أدوار أخرى أكبر من هذا الدور التقليدى، ومن هذه الأدوار التى يمكن لوسائل الإعلام لعبها فى السياسة:

أولًا: تكوين المواقف والاتجاهات

تمارس وسائل الإعلام بشكل مباشر وغير مباشر دور توجيه المجتمع، «فكلما كانت المادة الإعلامية ملائمة للجمهور لغة ومحتوى ازداد تأثيرها»، وفى واحد من التعريفات الإعلامية المتعددة توصف وسائل الإعلام بأنها صانعة رأى، بتعبير آخر «تتلخص واحدة من أخطر مهامها فى صناعة رأى المتلقى وفقًا لخطابها وما تهدف إليه»، وقد باتت وسائل الإعلام تحتل مكانة مهمة فى الدولة والمجتمع، حيث أصبحت دول العالم تعتمد على ثلاثة أركان رئيسية فى بنائها هى «السياسة والاقتصاد والإعلام»، مما ضاعف تأثير الإعلام على شخصية الإنسان نتيجة ما يقدمه من معلومات على مدار الساعة.

ثانيًا: تزويد الجمهور بالمعلومات

تعد وسائل الإعلام إحدى أهم القنوات لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير، ونقل مشاكل وقضايا وطموحات الجماهير وتصوراتهم إلى النخبة الحاكمة، «كما تعمل على إمداد الأفراد والجماعات بالمعلومات والحقائق التى تقنعهم بالحاجة إلى التنمية والكيفية التى تحدث بها التنمية، والوسائل المتاحة لحدوثها، وما سوف يترتب عليها من نتائج وآثار، إضافة لتعميق الإقناع لدى الجماهير بضرورة التغيير وقبول حدوثه».

كما تعد وسائل الإعلام من المصادر المتاحة أمام القادة السياسيين وقادة الرأى للحصول على المعلومات والبيانات، وتلقى ردود أفعال الجماهير نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم، مما يساعد فى كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسى.

وينظر إلى وسائل الإعلام على أنها أداة للتثقيف العام، هدفها زيادة ثقافة الفرد بوساطة ما تبثه من معلومات وحقائق تمس الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وتمس جوانب عديدة أخرى منها ما هو تاريخى ودينى وثقافى.

ويعتبر قطاع الإعلام فى الوطن العربى المصدر الرئيس للمعلومات والثقافة

للمواطن العربى بصفة عامة. هذا الدور يكبر ويزداد كلما تراجع دور المؤسسات التعليمية المتمثلة فى المدارس والجامعات. وبسبب حجم الأمية الضخم فى الوطن العربى، فإن الإعلام بات هو الأداة الأساسية للثقافة، والمصدر الأول للمعلومات فى الوطن العربى.

وتخضع عملية تأثير وسائل الإعلام فى السياسة، وفى التغيير السياسى على وجه الخصوص إلى عوامل متعددة، من بينها اتجاهات الأفراد وولاءاتهم ومرجعياتهم السياسية والحزبية والأيديولوجية، وتفسيرهم لما يتعرضون له عبر وسائل الإعلام، إضافة لعوامل إنسانية أخرى مثل درجة الانتباه والإدراك والفهم والوعى، وبالتالى فإن التأثير السياسى لوسائل الإعلام يحدث بشكل غير مباشر.

وإذا كان التغيير السياسى يعنى عملية انتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع آخر مغاير، فإن الدور الملقى على كاهل وسائل الإعلام يستدعى أن تكون هذه الوسائل قادرة على المساهمة الفاعلة فى خلق ثقافة سياسية تعمل وتسعى لتغيير الواقع السيئ.

والاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى يدعم التغيير السياسى، لأن الإنسان بطبعه سياسى، ووسائل الإعلام قادرة على تدعيم الوعى الجماهيرى السياسى بنقل الحدث السياسى بدقة ومصداقية، وهذا هو المناخ الملائم للتغيير السياسى، وبالتالى تأهيل الجمهور بالشكل الملائم للمشاركة السياسية.

تغير المعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام للجمهور، الطريقة التى ينظر فيها الناس إلى قضاياهم، وهل يمكن أن توّلد تغييرًا فكريًا وسياسيًا لدى الجمهور، فيبدأ بالتفكير بقضاياه المختلفة، ويبدأ بالحديث عنها والتفاعل معها، وذلك يمكن أن يقود مع مرور الوقت إلى تغيير سياسى عميق على مستوى الدولة والمجتمع.

يبرز دور وسائل الإعلام فى التغيير السياسى بشكل أكبر من خلال قيامها

بالتركيز على مواضيع سياسية محددة، حيث تقوم بالتركيز على بعض الظواهر السياسية، وإضعاف الاهتمام بظواهر أخرى والتعتيم عليها، وقد يقود ذلك الجماهير إلى الانشغال بهذه المواضيع السياسية المثارة، وانقياد الرأى العام إليها. كما يبرز ذلك الدور من خلال قيام وسائل الإعلام بإثارة الشك السياسى لدى المجتمع حول قضايا سياسية أو شخصيات أو مؤسسات سياسية معينة بعد التركيز السلبى عليها، وتحدث هذه التغطية من وسائل الإعلام للشأن السياسى نوعًا من المقارنة عند الجماهير بين واقعها السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبين واقع غيرها من الجماهير فى دول أخرى.

هذا يحدث لدى الجماهير نوعًا من التطلع السياسى نحو الواقع الأفضل المشاهد من خلال وسائل الإعلام، حيث تبدأ بالشعور بتخلف واقعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، مما يشكل حافزًا لتغيير ذلك الواقع.

يرى أستاذ الإعلام الأمريكى Loranse Bentik لورانس بنتك أن وسائل لكن الإعلام بمفردها عاجزة عن إحداث التغيير السياسى، ولكنها عامل من عوامل حدوثه، وهى أداة يستخدمها مهندسو التغيير. وأن مهمة الصحافيين هى التعريف بالديمقراطية، فى حين قلما توجه الصحافة الرأى العام، بل هى مرآة له».

يؤيد فيلب سيب بنتك فى هذا الرأى، ويرى «أن وسائل الإعلام تساعد على تنشيط الحراك السياسى فى المجتمع، وبناء إطار فكرى وثقافى يحقق الانسجام لجهود الإصلاح والتغيير السياسى، ولكنها لا تصنع التغيير السياسى بشكل مباشر، لأن الطريق نحو التغيير السياسى عادة ما يكون طويلًا وشاقًا، ويحتاج إلى عوامل ومسببات عديدة».

الأهمية السياسية لوسائل الإعلام

قلبت الثورة الإعلامية أو تكنولوجيا الإعلام والمعلومات التى يشهدها العالم جميع الموازين، وبات للإعلام أهمية كبرى فى بناء الدولة واستمرار

النظام السياسى، وأضحى الإعلام من مقومات ورموز السيادة الوطنية. قال الرئيس الأمريكى السابق توماس جيفرسون:

«يمكن لنا أن نعيش دون حكومة إذا كانت الصحافة موجودة»، وهو رأى يعطى انطباعًا وتقديرًا كبيرين لدور وسائل الإعلام فى المجتمع والسياسة خاصة، وبات الإعلام الآن السلطة الرابعة فى أى دولة.

وقبل تناول دور وسائل الإعلام فى عملية الاتصال السياسى لا بد من تعريف الاتصال السياسى كمفهوم، حيث تعددت المفاهيم، ولكن بقى الإجماع على تعريف موحد للاتصال السياسى غائبًا، وهذا نظرًا لعدم إجماع الباحثين فى حقل الاتصال السياسى على تعريف موحد، وكذلك لاعتباره نمطًا جديدًا من أنماط الاتصال يحتاج للكثير من الاجتهادات.

ويمكن حصر أبرز التعريفات للاتصال السياسى فيما يأتى: «فيرى المفكر الفرنسى Dominique Welton دومينيك والتون أن الاتصال السياسى هو فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من ثلاثة أطراف فاعلين يملكون جزءًا من الشرعية السياسية والديمقراطية هم رجال السياسة والصحفيون والرأى العام من خلال سبر الآراء.

أما الباحث والخبير الإعلامى Schudson سكدسون فيعرفه بأنه أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها فى المجتمع».

ومن الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن الدور المنوط بوسائل الإعلام إنما يؤدى عند القيام به إلى رفع حالة الوعى السياسى للأفراد فى الدول الديمقراطية والمتطورة، لكنه ينقلب فى المجتمعات المتخلفة حيث تسود الأنظمة الاستبدادية القمعية إلى أداة بيد هذه الأنظمة من أجل التحكم والهيمنة على الأفراد والجماعات وتوجهاتهم.

وإذا كان الإعلام يقوم بدور الوسيط فى الاتصال السياسى، فإن وسائل الإعلام تعتبر مرآة المجتمع العاكسة لأهم قضاياه. هناك نوعان من الجمهور

يؤثر فيهما الإعلام السياسى هما: «جمهور نخبوى» تتأثر به وبطبيعة القضايا المهمة التى تشغله، وجمهور عام يسهل التأثير عليه.

هناك نمطان من وسائل الإعلام، الأول إعلام حر ومستقل وهو أكثر حرية فى تسليط الأضواء على المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تهم الجماهير، ويواجه النقد من قبل الجمهور إذا أهمل قضاياه المهمة فى المجتمع، والثانى الإعلام الرسمى فى المجتمعات النامية، حيث تضيق الحريات فى تلك المجتمعات ويحل محلها التهليل للنظام السياسى والترويج له، ونقد هذا النوع من الإعلام ممنوع.

لقد غيَّر الإعلام وجه العلاقة بين الجمهور والنظام السياسى، وأصبح لدى الإعلام قاعدة جماهيرية واسعة جدًا، ونتيجة لذلك، بات يمارس أدوارًا ومن ثم تأثيرًا غير مسبوق فى السياسة.

نظريات التأثير الإعلامى

لا يوجد اتفاق بين علماء الاتصال الجماهيرى على الكيفية التى تؤثر بها وسائل الإعلام على الجمهور أو نوعية ذلك التأثير، بالرغم من أن هناك إجماعًا على وجود هذا التأثير، ولهذا أصبح تأثير الإعلام على الجمهور مجالًا واسعًا قائمًا بذاته، له نظرياته الخاصة التى تحاول تفسير هذا التأثير وكيفيته، وذلك عبر ما بات يعرف بالنظريات الإعلامية أو نظريات التأثير الإعلامى، وهى التى سيتناول الباحث أبرزها لمحاولة فهم دور الإعلام فى التأثير على الجماهير، كمقدمة لفهم الدور الذى قامت به قناة الجزيرة فى التأثير فى الثورة المصرية.

أولًا: نظرية التأثير المباشر أو قصير المدى (نظرية الرصاصة)

ترى هذه النظرية أن علاقة الفرد بمضمون المواد الإعلامية هى علاقة تأثير مباشر وتلقائى، فالإنسان الذى يتعرض لأى مادة إعلامية يتأثر بمضمونها مباشرة وخلال فترة زمنية قصيرة، حيث يحاول محاكاتها وتطبيقها فى واقع حياته. وملخص هذه النظرية أن الرسائل الإعلامية مهما كان نوعها والتى تبثها وسائل

الإعلام تؤثر فى الإنسان المتلقى لها تأثيرًا مباشرًا كما لو أنه حقن بإبرة مخدرة أو أطلقت عليه رصاصة، ولهذا يطلق عليها أيضًا نظرية الحقنة أو الرصاصة.

ثانيًا: نظرية التأثير طويل المدى أو التراكمي

تشير هذه النظرية إلى أن تأثير ما تعرضه وسائل الإعلام على الجمهور يحتاج إلى خبرة طويلة حتى تظهر آثاره من خلال عملية تراكمية ممتدة زمنيًا تقوم على تغيير المواقف والمعتقدات والقناعات وليس على التغيير المباشر أو الآنى، كما ترى النظرية أن الإنسان يحتاج إلى زمن طويل ليغير نمط تفكيره وأسلوب حياته وطريقة تعامله، وأن استمرار تعرضه عبر وسائل الإعلام إلى أفكار وقيم تختلف وأفكاره وأسلوب حياته الذى اعتاد عليه يؤدى به إلى تبنى بعض تلك الأفكار أو القيم بدرجة تختلف من فرد لآخر حسب طبيعة الفرد وطبيعة الوسيلة الإعلامية التى يتعرض لها وما تحمله من أهداف ومضمون.

ثالثًا: نظرية التطعيم أو التلقيح

تقوم فكرة هذه النظرية على الفكرة نفسها التى يقوم عليها التطعيم ضد الأمراض، فالجرعات المتتالية من المفاهيم والقيم والأفكار التى يتلقاها الفرد من وسائل الإعلام تشبه الأمصال التى يحقن بها الإنسان لتقل أو تنعدم قدرتها على التأثير فى جسمه، فاستمرار تعرض الجمهور مثلًا لمشاهد العنف والقتل والجريمة وتكرار مشاهد الدم يخلق لديه حالة من اللامبالاة تجاهها وعدم النفور من مشاهدتها أو الاطلاع عليها.

رابعًا: نظرية التأثير على مرحلتين

يقصد بها انتقال المعلومات على مرحلتين، حيث ترى النظرية أن تأثير وسائل الإعلام على الجمهور يتم بشكل غير مباشر ويمر بمرحلتين الأولى:

هى ما تنشره وسائل الإعلام للجمهور، والذى قد لا يؤثر فى الناس كثيرًا بل قد لا يعيرونه أدنى اهتمام وتنتهى هذه المرحلة بتلقى الجمهور للمعلومات من وسائل الإعلام.

أما المرحلة الثانية فيبدأها قادة الرأى فى المجتمع، حيث يكون قادة الرأى قد شاهدوا نفس الذى شاهده الجمهور ولكن يبدأون بالحديث عنه بطريقة تنبه الجمهور إلى أشياء لم يفطن الجمهور لها وبأسلوب أكثر إقناعًا من أسلوب وسيلة الإعلام، حيث يكون لقادة الرأى نفوذ مادى ومعنوى يجعل الجمهور يتقبل تفسيره ويتأثر به.

خامسًا: نظرية حارس البوابة

ترى هذه النظرية أن الأشخاص العاملين فى الإعلام يتحكمون فيما يصل إلى الجمهور من مواد إعلامية، وإن هذا التحكم فى تدفق المواد الإعلامية للجمهور يقوم به رجل الإعلام كحارس يقف على بوابة الجماهير ويسمح بتمرير مواد إعلامية معينة لهم، وحارس البوابة من خلال هذا الدور يحدد للجمهور ما يجب أن يشاهده أو يسمعه أو يقرأه.

من هنا يكون تأثر حارس البوابة مزدوجًا من خلال ما يسمح بعرضه ومن خلال ما يحجبه عن الجمهور.

سادسًا: نظرية الاستخدامات والإشباعات

تنظر هذه النظرية إلى العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور على نحو مختلف عن النظريات السابقة، ففى هذه النظرية الإعلام هو الذى يحدد للجمهور نوع الرسائل الإعلامية التى يتلقاها، وأن استخدام الجمهور لتلك الرسائل لإشباع رغباته يتحكم بدرجة كبيرة فى مضمون الرسائل الإعلامية التى يعرضها الإعلام، لذا ترى هذه النظرية أن الجمهور يستخدم المواد الإعلامية لإشباع رغبات معينة لديه، وهذا الاستخدام استخدام اختيارى لمصدر المعلومات الذى يلبى رغباته ويتفق وطريقة تفكيره.

قصور الخطاب الاعلامى السياسى

يعانى الخطاب الإعلامى والسياسى لوسائل الإعلام العربية رغم التقدم التقنى من الكثير من مظاهر القصور والتخلف، حيث نجد العديد من المعوقات

التى تحد أو تؤخر تطور الخطاب السياسى والإعلامى العربى، وتظهر حجم الفقر الفكرى والإعلامى لدى وسائل الإعلام العربية.

ويمكن إجمال أوجه القصور التى تعانى منها وسائل الإعلام العربية وخاصة فى تغطيتها للشأن السياسى العربى وللشؤون والقضايا الداخلية بما يأتى:

1 ـ الإعلام العربى فى الغالب هو إعلام سلطوى، خاضع للحاكم القابض على السلطة السياسية، ورغم الانفراجات القليلة فى الأعوام الأخيرة فى الوطن العربى المتمثلة بإعطاء بعض الحريات، والسماح بجزء من التعددية، والدعوات الكثيرة لحقوق الإنسان، إلا أن الأنظمة العربية ما زالت سلطوية متسلطة على جميع مناحى الحياة، ومن ضمنها سيطرتها على الإعلام وسياساته.

2 ـ الإعلام العربى هو إعلام تابع، لأنه يعتمد فى أدائه لوظائفه على الاستيراد من الخارج، سواء للآلات والمواد التى يستعملها، أو البرامج والمواد الإعلامية التى يقوم ببثها.

3 ـ عدم اندماج سياسات الاتصال والإعلام العربية مع سياسات التنمية القطرية والوطنية، أى أنها كانت بعيدة عن الدور الفاعل فى التطور والتنمية الشاملة.

4 ـ افتقار سياسات الاتصال والإعلام العربية إلى الأساس العلمى من المعلومات والوثائق، ولعل هذا يتفق مع كونها وسائل دعاية للنظام لا تميل إلى الموضوعية والعلمية بل تعتمد الآنية والارتجال، الذى هو طبع النظم السياسية فى العالم العربى.

5 ـ عدم استناد سياسات الاتصال والإعلام العربية إلى خطط واستراتيجيات طويلة المدى، وهذا يعنى الآنية والمرحلية فى السياسة الإعلامية.

6 ـ الإعلام العربى هو إعلام رأسى يهبط من أعلى إلى أسفل، ويخضع لرقابة الأجهزة الأمنية والسياسية فى الدولة، وذلك يرجع إلى مركزيته وتوجهه

الدعائى الذى يخدم رأس النظام ويتخذ من «الفرد» محل اهتمامها الأول.

لعل هناك نماذج دولية كثيرة تمثل دليلًا واضحًا على حقيقة الدور الذى يمكن لوسائل الإعلام والاتصال بمختلف أشكالها وتعدد إمكانياتها أن تؤديه فى مجال التغيير السياسى، فى ظل التأثيرات الإعلامية والسياسية المتصاعدة لوسائل الإعلام، فيما بات يعرف بـ«سحر وسائل الإعلام».

وبالطبع فإن الحديث لن يدور الآن عن دور وسائل الإعلام فيما يجرى ويدور حتى اللحظة على العديد من الساحات العربية، فيما يعرف بـ«الربيع العربى» مثل تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا.

لأن الأحداث لم تتوقف والتطورات على كل من هذه الساحات لا تزال تتوالى رغم زوال رؤوس بعض الأنظمة فيها، بينما لا تزال أسس وقواعد تلك الأنظمة تعمل بشكل أو بآخر لمقاومة التغيير أو الحد من آثاره.

وإن كان لا بد من إشارة إلى وسائل الإعلام فى هذا المجال «التغيير السياسى فى الوطن العربى» فقد يكون الحديث منصبًا فى الأساس على قناة فضائية يرى العديدون أنها أسهمت فى هذا الربيع العربى بصورة أو بأخرى هى قناة الجزيرة الفضائية.

والتى كثر الحديث حول دورها فى هذه الثورات العربية أو «الربيع العربى»، وكثر التحليل لهذا الدور وأسبابه وطبيعته شكلًا ومضمونًا.

قناة الجزيرة الفضائية

شهد الفضاء الإعلامى العربى لسنوات طويلة سيطرة مطلقة من قبل الأنظمة والحكومات العربية، وأحكمت هذه الأنظمة قبضتها على كل ما يكتب ويقال ويبث من أخبار وبرامج سياسية، قامت بتوجيهها لضمان استقرارها واستمرارها، وأصبحت الصحافة والتلفاز والمذياع العربى لا يخرج عن إطار النهج السياسى والاقتصادى والاجتماعى لهذه الأنظمة والحكومات، فعاشت أجهزة الإعلام

العربية سنوات من التهليل والتطبيل والدعاية الموجهة لخدمة الأنظمة العربية وحكوماتها.

ووسط هذه السيطرة الرسمية المطبقة على الإعلام العربى بدأت ظاهرة جديدة بالبروز فى الفضاء الإعلامى العربى هى ظاهرة الفضائيات العربية.

أثار انتشار هذه الظاهرة الكثير من التفاؤل بانكسار القيود الرسمية المفروضة على الإعلام الرسمى، وبتخفيف أو إنهاء قيود الخطاب الإعلامى الحكومى، وانفتاح العالم العربى على مختلف الآراء والتوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية، وهى التوجهات والآراء التى ظلت محرمة فى الإعلام العربى الرسمى.

وإذا كانت ظاهرة بروز الفضائيات العربية ظاهرة عامة كبيرة، بدليل وجود العشرات بل المئات من الفضائيات العربية المختلفة الشكل والمضمون والهدف، ومنها ما هو عام ومتخصص سياسى وثقافى واقتصادى ورياضى ودينى وغيرها، إلا أن هذه الظاهرة تجسدت بشكل كبير جدًا فى قناة الجزيرة الفضائية والتى برزت بطرحها الخطاب الديمقراطى أمام المشاهد العربى بكل صراحة وجرأة.

قامت الجزيرة فى سبيل ذلك «ولأول مرة فى الإعلام العربى» بنقد الأنظمة العربية وحكوماتها وسياساتها الداخلية والخارجية، وهو النقد الذى أثار لها الكثير من المشكلات فى أوقات عديدة مع عدد من الأنظمة والحكومات العربية، وهو ما ظهر بشكل منع عملها وإغلاق مكاتبها وطرد مراسليها وصحفييها من عدد من الدول العربية التى لم تعتد ومن ثم لم تحتمل هذا النقد الذى وضعها فى مواجهة مكشوفة مع الرأى العام فيها، كما سبب ذلك مشكلات عديدة للدولة الحاضنة للجزيرة «قطر»، حيث ساءت علاقاتها مع عدد من تلك الدول العربية على خلفية تغطية الجزيرة لملفاتها ونقدها لسياساتها.

وامتدادًا لتلك الحالة التى باتت عليها الجزيرة من تغطية غير مرغوب فيها من قبل الأنظمة العربية وردات فعل تجاهها، قامت القناة بتغطية أحداث الثورات

الشعبية العربية فى كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها. أحدثت تلك التغطية ردود فعل غاضبة من قبل الأنظمة فى هذه الدول تجاه الجزيرة ومكاتبها ومراسليها وحتى تردداتها الفضائية، وحازت تغطيتها ومواقفها من الثورات العربية على كم هائل جدًا من التحليل ما بين الترحيب والثناء وبين النقد والتشكيك والذم. لعل حالة الثورة المصرية الدليل الأكثر وضوحًا على حجم اهتمام وتغطية الجزيرة للثورات العربية وحجم ما تعرضت له القناة من حملة تشويه وتشكيك، ومكاتبها من إغلاق، وصحفييها ومراسليها من ملاحقة، وسحب تراخيص العمل، وتردداتها الفضائية من تشويش متعمد، مما دفع الكثيرين للقول بوجود دور محورى مهم للجزيرة فى إنجاح مسار الثورة المصرية.

بعد مرور سنوات ناهزت خمسة عشر عامًا على إنشاء وانطلاقة القناة، أصبحت الجزيرة حديث الملايين من المشاهدين العرب، ما بين مؤيد لسياسة وتغطية وبرامج القناة وبين معارض لها، ولكن كل ذلك لا ينفى الحجم المتعاظم لشعبيتها والذى باتت تتمتع به فى كل الدول العربية، وهو ما يترجم عمليًا مقولة محمد كريشان أحد ألمع صحفيى ومقدمى الأخبار والبرامج. فى الجزيرة عندما قال: «الجزيرة هى الحزب السياسى الأكثر شعبية فى العالم العربى».

وعند الحديث عن نشأة قناة الجزيرة الفضائية وتطورها ودورها الإعلامى والسياسى فى العالم العربى والمنطقة بشكل عام، لا بد من الرجوع إلى الخلف قليلًا لمعرفة المناخ السياسى والإعلامى العام الذى نشأت فيه القناة، وهو مناخ لا ينفصل عن المناخ السياسى العام الذى ساد دولة قطر حاضنة الجزيرة ومؤسستها وراعيتها.

قطر حاضنة الجزيرة

تعتبر دولة قطر من الدول الصغيرة فى الجغرافيا والسكان بالمقارنة مع دول العالم العربى ودول مجلس التعاون الخليجى، وهى شبه جزيرة تقع على الساحل الغربى للخليج العربى، وهى دولة غنية بالنفط وغنية بشكل أكبر بالغاز

الطبيعى الذى تعد الدولة الأولى عالميًا فى مخزونه الاستراتيجى. أما سياسيًا فقد خضعت قطر لحكم أسرة آل ثانى منذ القرن الثامن عشر بعد أن كانت تابعة للدولة العثمانية.

ثم وطدت علاقاتها مع بريطانيا فى العام 1916 بعد توقيعها معاهدة تحالف معها، ومنذ ذلك أصبحت قطر محمية بريطانية وذلك لغاية حصولها عام 1971 على إثر الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج العربى مباشرة بعد الاستقلال عن الحكم البريطانى.

عرفت قطر حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى وأتبع ـ ثانى «والد الشيخ حمد الأمير السابق لقطر» لمدة ثلاثة وعشرين عامًا 1972 الشيخ خليفة خلال فترة حكمه الطويلة سياسة تقليدية مستندة إلى القبيلة والوراثة الأميرية، كما شهدت البلاد حالة من تغييب الحياة السياسية ومنع العمل الحزبى.

ظل الأمر على المستوى الداخلى والخارجى فى قطر على ذلك النحو حتى 27/ 6/ 1995، عندما قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى ولى العهد ووزير الدفاع آنذاك بانقلاب أبيض على والده وحكمه للدولة، حيث استغل ظروف سفر والده إلى أوروبا ليقوم بالاستيلاء على الحكم. فور حدوث الانقلاب أعلنت الدوحة أن الأسرة الحاكمة وافقت على تعيين جاسم «الابن الثالث للشيخ حمد» وليًا للعهد.

كما تم استحداث منصب رئيس الوزراء وهو المنصب الذى يستحدث لأول مرة فى قطر، وتم تكليف شقيق الشيخ حمد وهو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثانى بمهام رئيس الوزراء، هذه التغييرات المتسارعة فى نظام الحكم وقمته ومؤسساته فى قطر أدت إلى بث حالة جديدة من الحيوية فى عروق مؤسسات الإمارة بعد أن أصابها الركود لفترة طويلة، كما تبع ذلك التغيير فى رأس الهرم سلسلة كبيرة من الإجراءات والتغييرات فى قطاعات عديدة.

استمرت الخطوات الإصلاحية السياسية والدستورية فى قطر، وهى الخطوات التى التزم بها الشيخ حمد عند توليه الإمارة، حيث تم توسيع مجلس

الشورى لتصبح العضوية فيه خمسة وثلاثين عضوًا بدل ثلاثين، وأعلنت الحكومة القطرية عن إجراء الانتخابات البلدية.

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر قد علّق فى أحد أحاديثه الصحفية على محاولة إجراء التحول الديمقراطى فى قطر بخطوات تدريجية وجرعات محددة وليس دفعة واحدة قائلا: «إن قطر غير مهيأة بشكل كامل للديمقراطية وعليها أن تتعلمها كشعب وأسرة حاكمة تجنبًا للسير فى طريق الديمقراطية ثم الاضطرار إلى وقفه كما حدث فى بعض الدول الأخرى».

لم يكن القطاع الإعلامى بعيدًا عن أجواء الانفتاح والتغيير فى العهد القطرى الجديد، فقد ألغى الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى الرقابة المباشرة على الصحف، وهو النظام الذى كان مفروضًا على الصحف القطرية منذ العام 1985 بشكل صارم، وتضمن قيودًا مثل عدم التعرض لأى رئيس دولة شقيقة أو صديقة بالانتقاد، كما قام بإلغاء وزارة الإعلام وتم إنشاء وكالة للإعلام الخارجى هدفها التعريف بقطر فى جميع المجالات، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإعلامية فى الخارج، وكان إلغاء وزارة الإعلام قد تضمن بندًا بإنشاء مؤسسة جديدة مكانها هى «الإذاعة والتلفزيون»، وعين الشيخ حمد بن ثامر آل ثانى رئيسًا لمجلس إدارتها «وهو نفسه أصبح رئيسًا لمجلس إدارة قناة الجزيرة لاحقًا».

فتحت هذه الأجواء الجديدة من التغيير والتطوير والحرية الإعلامية الباب واسعًا أمام تبنى وتطوير ومن ثم بلورة فكرة إنشاء قناة تتمتع بحرية عمل إعلامى كبيرة، وبالفعل تم إنشاء قناة الجزيرة الفضائية لتكون أفضل تعبير وترجمة لهذه الحرية وهذا التغيير وهذا العهد القطرى الجديد، ولتبدأ عملها من العاصمة القطرية الدوحة فى ظل دعم رسمى لا محدود.

رغم هذه الإصلاحات القطرية المهمة فى مجالات مختلفة، وخصوصًا المجال الإعلامى إلا أنه ما زالت هناك ما يمكن أن تسمى «خطوط حمراء» أمام

الإعلام القطرى لا يمكن له تجاوزها، ومن أبرزها نقد حكم أسرة آل ثانى فى قطر أو نقد سياساتها أو التركيز على الأوضاع الداخلية فى قطر.

وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تطورًا لافتًا فى القنوات الفضائية العربية، حيث أسست وانطلقت العشرات من الفضائيات المتنوعة فى الفضاء الإعلامى العربى، معظم هذه الفضائيات كانت فضائيات منوعة تبث برامج إخبارية واقتصادية وثقافية وترفيهية ورياضية وغيرها، كما ظهرت قنوات متخصصة بالرياضة والاقتصاد والدين، أما التطور الأهم فكان انطلاق قناة الجزيرة الفضائية كقناة إخبارية، وهى القناة الإخبارية الأولى فى العالم العربى.

الفصل السادس

البعد الاستراتيجى لثقافة التغيير

آفاق التغيير

مما لاشك فيه أن الإيمان بقيم الحرية والديمقراطية والتعددية والتسامح الفكرى، والعقلانية، وحرية الرأى والفكر والعقيدة، وحقوق الإنسان، محاور أساسية لكل ثقافة عصرية تسعى للتفاعل الإيجابى والأخلاق مع متغيرات القرن الواحد والعشرين.

ومن المهم فى سبيل التأكيد على تلك القيم ـ السابق الإشارة إليها ـ إعادة الاعتبار إلى فكرة أن المنهج الدراسى ليس هو الكتاب المدرسى المقرر فحسب ـ بل إن هذا المنهج من المفروض أن يشمل محمل الأنشطة والتجارب والمعارف والاتجاهات والأفكارالتى تدور حول علم معين من العلوم، ومن هنا فإن الكتاب المدرسى هو أحد مفردات ذلك المنهج، وليس هو نفسه المنهج.

ولقد أصبح ذلك الكتاب المدرسى نفسه فى ضوء الكثير من الملابسات التى أشرنا إليها محورًا للعديد من الظواهر التى تهدم العلم والتعليم من الأساس، مثل ظاهرة انتشار الكتب الخارجية والملخصات التى أصبحت سوقًا رائجة تعج بالمنتفعين وأصحاب المصالح ومثل ظاهرة الدروس الخصوصية التى تحول ذلك الكتاب إلى برشام أو كبسولات يحفظها التلميذ ليضعها فى ورقة الامتحان دون أن تترك فى نفسه أثرًا، ودون أن تفعل فعلها فى عقله وفى وجدانه، ويظل الكتاب المدرسى مع ذلك محط أنظار شلل المنتفعين من

المؤلفين والمراجعين والرسامين والمستشارين وغيرهم من عديمى الموهبة والرؤية.

ومن الناحية العلمية والموضوعية لا يملك أحد أن يمسك بين يديه كتابًا قائلًا: هذا كتاب تاريخ مصر الحديث «على سبيل المثال ـ فكل ما كتب فى هذا المجال لا يعدو كونه وجهة نظر لمؤلفه أو مؤلفيه الذين لهم بلا شك توجهاتهم الفكرية وانحيازاتهم الأيديولوجية التى ستنعكس على مؤلفاتهم مهما تحروا الدقة والموضوعية، ولابد أنهم فى نهاية المطاف سوف يتبنون بعض وجهات النظر ويغفلون بعضها الآخر، وسوف يبالغون فى تقدير قيمة بعض الأحداث والأشخاص، ويحطون من شأن بعضها الآخر، وهو ما سينعكس كذلك بطريقة سلبية على العلم والمنهج والموضوعية.

ولقد كان هذا اللون من التفكير مناسبًا لفترات الحشد الأيديولوجى التى كانت الدولة تسعى فيها لتسويد وجهات نظرها وحجب وجهات النظر الأخرى، وهو تفكير لم يعد مناسبًا فى ظل الانفجار المعرفى، وتعدد مصادر المعرفة، وحق الإنسان فى تكوين وجهة نظره المتكاملة.

إن ما سبق أن ذكرناه عن كتاب التاريخ الحديث مثلًا، يصح أن يكون نموذجًا تقاس عليه مناهج اللغة والأدب والمواد الإنسانية كلها، بل والمواد الطبيعية والرياضية فى نفس الوقت، ومع كل ذلك يعلم من عمل بالتدريس أو اقترب من عالم المدرسين، أن المدرس وبفضل ذلك الكتاب المدرسى المقرر نفسه، يقوم بمذاكرة الكتاب فى العام الأول من عمله بالتدريس، مثله مثل الطالب تمامًا.

وبعد أن يقوم بتدريس موضوع من الموضوعات مرة واثنتين وثلاث مرات، يكاد يحفظه تمامًا، هنا تنتهى علاقة المدرس بالكتاب، فضلًا عن انقطاع علاقته بالعلم نفسه من الأساس، ويكتفى المدرس بنقل مذكراته التى سجلها فى دفتر التحضير عامًا بعد عام، وتتوقف معلوماته عند ما سبق أن عرفه فى أول عهده بالتدريس، رغم الحديث المكرر عن تراكم المعرفة فى جميع المجالات

والعلوم التى تتضاعف اليوم كل بضعة أشهر وفى ضوء هذه الرؤية للكتاب المدرسى وعلاقته بالمنهج ستظل محاولات تطوير الكتاب جزئية ووقتية ومكلفة، ومحكومة فى نهاية الأمر بالإطار الذى تمت فيه التوجهات التى تتبناها.

ومن المهم والحال كذلك أن يستعاض عن ذلك الكتاب المدرسى بدليل صغير الحجم يوضح ما هى الأحداث والمفاهيم والقوانين والتجارب والأنشطة التى ينبغى على التلميذ أن يلم ببعضها فى أعوام الدراسة المختلفة، كما يشمل هذا الدليل بعض الأوعية المعرفية لهذا العلم أو ذاك كالمراجع الأساسية والمكتبات والمتاحف المتخصصة والأفلام التسجيلية أو الدرامية المفيدة فى بعض الحالات.

وهنا بلا شك تتفتح أبواب العلم أمام التلميذ ويصبح عليه أن يحصل معارفه مباشرة من مصادرها الأصلية بلا وصاية من كتاب مقرر أو معلم متسلط، بل يصبح دور المعلم هنا هو تيسير العلاقة بين التلميذ والمصادر المعرفية المختلفة، ومناقشة تلاميذه للتأكد من قدراتهم على تكوين وجهات نظر حقيقية تجاه المعارف المختلفة، وإرشادهم إلى مصادر ووجهات نظر جديدة لم يهتدوا إليها، وتنظيم النقاش الذى يدور بين التلاميذ فى القضايا العلمية المختلفة، بالإضافة إلى تقويم بحوثهم وتجاربهم.

ولا شك أن الأبواب المفتوحة بشكل مباشر بين التلاميذ ومصادر المعرفة ستجعلهم يدركون بشكل عملى حقيقة نسبية تلك المصادر ونسبية المعرفة فيها، تلك النسبية التى تعد بلا شك أحد أهداف العلوم المختلفة بدلًا من الحقائق الجامدة والمعلومات المغلقة التى تهيىء الأذهان للتعصب والتطرف والدوجماطيقية.

كما أن تلك الأبواب المفتوحة بين التلاميذ وبين مصادر المعرفة ستجعلهم يتابعون بأنفسهم حركة العلم فى نموه المتسارع عبر الدوريات العامة والمتخصصة ودوائر المعارف والكتب، وستجعلهم يضعون الحقائق المتجددة

دومًا فى مكانها اللائق من أذهانهم، وهنا ستصبح آخر الاكتشافات حول الكون ونشأته وحول الاستنساخ والهندسة الوراثية وحول اكتشاف إنسان ما قبل التاريخ ذات معنى حي وخلاق وفعال عند المعلمين والتلاميذ على السواء.

بدلًا من أن تعنى كل هذه الحقائق المتخصصين فقط فيصبح المعلمون والتلاميذ والتعليم فى واد، وحقائق العلم والحياة فى واد آخر.

المهم أن ندرك فى النهاية أن مدرسة المستقبل لن تكون هى المدرسة التى تنجح فى حشو أدمغة التلاميذ بمعلومات جافة، ميتة عفى عليها الزمان، بل تكون هى المدرسة التى تنجح فى تعليم التلاميذ كيف يفكرون وكيف يبحثون بأنفسهم عن المعلومات، وكيف يتعلمون، هنا فقط يمكن الحديث عن تعليم عصرى ومناهج تعليم عصرية.

كما أن من المهم أن تؤخذ الإمكانيات التكنولوجية فى التعليم بجدية، تلك الإمكانيات التى ستحد من الآثار السلبية المتعددة لكثير من ممارسات القمع داخل المدرسة، كما أن الامتحانات بواسطة برامج الكمبيوتر ستحد كثيرًا من الآثار النفسية المرتبطة بالامتحانات، كما ستضعها فى إطارها الصحيح باعتبارها آلية من آليات التعليم.

وإذا كان من المهم السعى بجدية وبإصرار نحو علمنة التعليم، تنظيمًا، وإدارة، ومناهجًا، فمن المهم أن نبدأ بقطع الصلة بين مناهج التعليم والخطاب الدينى، والاقتصار على منهج التربية الدينية فى ذلك الخطاب الدينى الذى ينبغى أن يكون خطابًا دينيًا منفتحًا ومستنيرًا وعقلانيًا. كما أن من المهم أن تقوم على تحديد مناهج التعليم لجان محايدة من أهل الاختصاص والخبرة يتمتعون باستقلال كامل عن الوزارة.

وهنا لاشك أن أعباء وزارة التعليم جد ثقيلة، ولذلك فمن الممكن السعى لتخفيف أعبائها لكى تكتفى فقط بإدارة العملية التعليمية، على أن تضع المناهج لجان مستقلة كما أشرنا، وأن تقوم لجان مستقلة أيضا بعمليات التقويم المختلفة للمعلمين والتلاميذ على السواء، واضعة فى اعتبارها توصيفًا علميًا

دقيقًا لمهارات العلوم المختلفة فى الصفوف والمراحل التعليمية المختلفة ومراعاة مفاهيم الجودة التى انتقلت الآن من عالم السلع إلى عالم البشر، ولابد أن تكون هناك مواد ومناهج دراسية موحدة فى المراحل الابتدائية، تلتزم بها جميع مؤسسات التعليم ـ الخاص والحكومى والأزهرى سعيا لتأكيد التجانس الثقافى والتماسك الوطنى، على أن يطلق العنان للمؤسسات التعليمية فى تميز برامجها بعد هذا الحد الأدنى من المناهج.

وتبقى فى النهاية أهمية تصفية احتكار الدولة لإدارة الحياة المصرية العامة، فليس معقولًا اليوم وغدًا، أن تنفرد الدولة بكل الوظائف العامة، وأن تبعد المجتمع والجماعات المحلية عن وظائفهما الطبيعية فى إدارة الحيوات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية... إلخ.

وفى هذه الحالة يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بحق الإشراف على التعليم مع إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدنى لكى تتخذ قراراتها وتدير شؤونها بطريقة مستقلة وتتحول الدولة من دور المحتكر إلى دور الضامن.

معوقات تغيير الثقافة العربية

مشكلة التغيير فى العالم العربى ليست سوى جزء من مشاكل الثقافةالعربية والعقل العربى، وبالتالى العقل الإسلامى. فالعقل العربى هو ذلك العقل الذى يصوغ فكره فى إطار التعبيرات والمفاهيم العربية والذى ولد وتكوّن فى محيط اللغة العربية... ويشكل العقل العربى الإسلامى الجزء الأكبر ممن ينتمون إلى مجال العقل العربى.

وعليه فإن هذا التداخل والاشتراك يجعل التميز بين ما يسمى بالعقل العربى وما يسمى بالعقل الإسلامى يكاد يكون مستحيلًا للاشتراك فى المحيط الاجتماعى ولغة التخاطب مما يحتم التأثر والتأثير المتبادلين بين العقل العربى والعقل الإسلامى، وبالتالى فإن مشكلة التغيير هى مشكلة تعم الثقافتين معًا، العربية والإسلامية.

وليس يخفى على أحد أنه ليس من السهل نقد العقل العربي ـ الإسلامى، إن لم نقل بأن ذلك غير ممكن أصلًا، وذلك لأسباب كثيرة أهمها أنه عقل لا يقبل النقد والمراجعة، سواء فى أمور الدين أو أمور الدنيا. فكل اجتهاد بدعة، وكل خروج عن تقاليد السلف منبوذ ومرفوض.

إن الثقافة العربية تعانى من فكر مدرسى يقدس القديم ويقلده لأبعد الحدود، لدرجة أن أبسط محاولة للخروج على ما تركه السلف وتغييره قد يؤدى بصاحبه لعواقب وخيمة.

وفى واقع الأمر، فإن الثقافة العربية ثقافة مثقلة بالمشكلات الفكرية والحضارية المعقدة، كالعولمة والديمقراطية ونظام القيم وغيرها.

وما زاد الأمر سوءًا أنها ثقافة منغلقة الأفق، ضيقة الحريات، قليلة الحوار، وشديدة التعصب والعناد. والتغيير كفعل فكرى مدروس، وكفلسفة حياة وعمل، لا يمكن أن يتواجد فى هذا النوع من الثقافات التى تحاربه من كل الجهات.

ولا يزال الفكر العربى المعاصر إلى اليوم يمارس التضييق على التغيير والتجديد والإبداع فى شتى المجالات، وربما لهذا السبب تحديدًا لا يتقدم إنما يزداد تأخرًا واعوجاجًا. فهو « فكر محكوم بنموذج/ سلف مشدود إلى عوائق ترسخت داخله وتتعلق أساسًا بنوع الآلية الذهنية المنتجة له، إضافة إلى كونه فكرًا إشكاليًا ما ورائيًا يتعامل مع الممكنات الذهنية كمعطيات واقعية ويكرس خطاب اللاعقل فى مملكة العقل.

التغيير يعنى الإبداع، والثقافة العربية مناهضة للإبداع. التغيير يحتاج إلى الاجتهاد، والاجتهاد مرفوض خارج إطار الموروث فى الثقافة العربية الإسلامية.

لهذا يتصادم التغيير مع التقاليد والمعتقدات والمجتمع وحتى مع المؤسسات الحكومية، وهو ما سبب للشباب الراغب فى التغيير الكثير من المتاعب، فكلما فكر فى التغيير أو بدأ يجربه، يجد نفسه فى مواجهة قوى لا يمكن بأى حال أن يهزمها، قوى ذات سلطة دينية وسياسية واجتماعية تتحكم فى مصير الشعوب

العربية منذ سنوات دون أن تنتبه إلى أن كبت طموح الشباب وشغفهم للتغيير قد يصبح وقودًا سريع الالتهاب، وأنه سيحترق ويحرق معه كل شيء، وهو ما حدث فعلًا.

فالشباب العربى يعانى منذ عقود من هموم ومشكلات كثيرة مع أسرته ونظام التعليم وجيل الكبار والجهات السياسية.

إن جيل الشباب العربى المعاصر جيل غاضب غضبًا شاملًا من الأجيال التى سبقته، ومن المجتمع الذى ينتمى إليه، يجمع أفراده تخاصم عنيف مع الواقع الذى يعيشون فيه وحتى مع أنفسهم، ويسرى الغضب فى اتجاهاتهم وأحاديثهم وتصرفاتهم «كنغمة دالة» وإن اختلفت بمستواها من فئة إلى فئة ومن موقف إلى آخر.

لهذا فإن حاجته للتغيير قد أصبحت ملحة أكثر من أى وقت مضى. تغيير يناسبه ويخدمه أولًا وأخيرًا. تغيير يكون فى مستوى طموحاته وأحلامه، ويكون من رسمه وتخطيطه، لا من إملاء الجهات الوصية التى ما عادت تقنع أحدًا بشعاراتها وخطاباتها الجوفاء. لقد كانت الثورات العربية فرصة جيدة لترسيخ ثقافة التغيير وممارستها وتجريبها، غير أن الأمور قد سارت عكس ذلك.

ربما يعود ذلك لكون هذا الشباب الراغب فى التغيير لا يعرف الكثير عن استراتيجيات التغيير وكيفية تنفيذها. وربما غلبته القوى المواجهة له فلم تسمح له بإحداث التغيير الذى كان يرغب فيه.

ومن أبرز معوقات تغيير الثقافة العربية:

أولًا: العوائق الاجتماعية:

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغيير الاجتماعى، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها فى المجتمعات الحديثة، وأهم العوائق:

1 ـ الثقافة التقليدية:

يرتبط التغيير الاجتماعى إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغيير الاجتماعى بيسر، فالعادات والتقاليد التى تميل إلى الثبات تقاوم التغيير وكل تجديد سواء أكان ماديًا أم معنويًا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كانت المقاومة أشد وأقوى.

فالأيديولوجية المحافظة التى تتبنى فلسفة تقديس القديم تؤدى إلى مقاومة كل جديد، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعًا مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدى إلى الجهل بالتجديد، والتحديث عامة.

وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم وإستاتيكيتة ثبات العادات والتقاليد، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادى والتغيير بوجه عام.

وتظهر المقاومة بشكل أوسع، حينما يتعلق التغيير بالقيم والمعتقدات التقليدية، كما أن المحافظة على البناء الأسرى المتعلق بالأسر الممتدة من شأنه أن يعيق عملية التغيير الاجتماعى، بعكس بناء الأسرة الصغيرة «الأسرة النووية».

ويرى عدلى أبو طاحون أن العوائق الاجتماعية للتغير تتعلق بالعناصر التالية:

(أ) الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء:

التوقعات المرتبطة بالمهام الفردية بالمجتمعات الريفية تعد من المسلمات الاجتماعية، أى أنها ليست اختيارية أو متروكة لحرية الأفراد، وتبدو هذه الالتزامات قوية جدًا ومهمة فى وقت الأزمات مثل حالات الوفاة، والمجاعة وغيرهما.

وهذا النمط التبادلى لا يتماشى فى أغلب الأحيان مع الاتجاه الفردى الذى

يميز عملية التحضر والتصنيع التى تتميز بقوة الالتزامات المتبادلة فيها، خاصة فى طور الانتقال حيث يكون كالفرملة لعملية التغيير.

(ب) ديناميكيات الجماعة الصغيرة:

الإحساس بالانتماء الشخصى للجماعات الصغيرة أو المجتمعات المحلية يشكل موضوعًا حيويًا لمعظم الناس، لأنه يوفر الاطمئنان السيكولوجى والارتياح والرضا النفسى مما يساهم فى إتمام الأعمال اليومية، وسبب ذلك أن الجماعات الصغيرة تعطى الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها.

(جـ) الرأى العام:

تظهر أهمية وحدة الجماعة الصغيرة فى تنفيذ العديد من برامج التغيير الموجهة، وفى نفس الوقت نلاحظ أن الرأى العام قد يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة أحيانًا فيكون غير مشجع لأعضاء الجماعة المبتكرين.

2ـ النزاعات:

تسود لدينا فكرة بأن المجتمعات الريفية يسودها التماسك الاجتماعى والاتفاق العام، إلا أن الأمر لا يسلم من وجود بعض الخلافات والنزاعات الحزبية التى تؤدى إلى تجزئة القرية إلى أجزاء متصارعة.

(أ) التحزبات:

يجب أن تجرى البرامج الموجهة للجماهير بطريقة تسمح لعدد كبير من الناس بالاشتراك فيها، وبالتالى يمكن تقليل معارضتها، لكون المجتمعات التى تكون فى طور انتقال الحزبيات والانقسامات غالبًا، لذا نجد أنه إذا أخذت مجموعة أو حزب بفكرة معينة فإن المجموعة المضادة سترفض هذه الفكرة دون تقييمها أو حتى التفكير فيها.

(ب) ذوو المصلحة الخاصة (الجماعات المصلحية):

إن كثيرًا من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المشجعة عالميًا تفسر فى الوقت الحاضر على أنها محددة لأمان بعض الأفراد والجماعات.

(جـ) مصادر السلطة:

فى مجتمع القرية يقع جانب كبير من السلطة فى نطاق الأسرة طبقًا للتقاليد الموضوعة وتوجد أنواع أخرى من السلطة داخل البنيان السياسى، كذلك فإنه قد توجد متمركزة فى أيدى بعض الشخصيات الفريدة فى نوعها الذى لهم تأثيرهم المباشر على تصرفات باقى الأفراد، دون أن يكون لذلك صفة رسمية، بالإضافة لذلك توجد أنواع أخرى من السلطة خارج نطاق القرية والتى يكون لها تأثير أقوى من السلطة المحلية، وهى خاصية تتميز بها المجتمعات التقليدية، والتى تشمل السلطة داخل نطاق الأسرة، وداخل البنيان السياسى والاجتماعى وسلطة الشخص الفريد.

ثانيًا: العوائق الاقتصادية

1ـ ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

وهى نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمى، والمستوى الاجتماعى بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفى للاختراع، إذ لابد من توفر المستوى العلمى والتكنولوجى، بالإضافة إلى المناخ الثقافى الملائم، لكى يصبح الاختراع ممكنًا.

إن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر والإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة، وأن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالى إعاقة عملية التغيير الاجتماعى.

2 ـ التكلفة المالية:

يرغب الأفراد فى امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك، أى أن توفر الرغبة لا يكفى، ما لم تتوفر القدرة المالية التى تسمح بالاقتناء.

إن الموقف الاجتماعى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار كعامل مؤثر فى عملية التغيير، وأن تحقيق الفائدة المادية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد فى تبنى التجديد.

3 ـ محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعوق عملية التغيير الاجتماعى، فالمجتمعات التى لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبى حاجات أفرادها، فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالى الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار.

وصف البرتينى الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:

(أ) أنه اقتصاد تقليدى: ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية الإنتاج.

(ب) يتصف الاقتصاد المدنى فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقى يستورد، أى أنه اقتصاد تابع ولا تتوافر فيه الجدوى الاقتصادية.

(جـ) يتميز باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات التى تقوم على خدمة مصالحها الخاصة فى الدرجة الأولى، وغير منسجمة فى إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامى، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج.

عمومًا، يؤدى نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغيير وإعاقتها، فالوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، وكذلك الاختراعات والمصانع، فالمقدرة المادية هى التى تساعد فى الحصول على ذلك وفى غيابها تلغى عملية التغيير.

ثالثًا: العوائق الأيكولوجية

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجابًا أم سلبًا، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر فى تكوين حضارة المجتمعات، فشح الموارد الطبيعية يعوق عملية التغيير، وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التى تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك، من شأنها أن تعوق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

رابعًا: العوائق السياسية

1 ـ العوائق السياسية الداخلية:

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغيير منها:

(أ) ضعف الأيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغيير للسياسة الداخلية للدولة، وذلك وفق الأيديولوجية التى تتبناها، فحينما تكون الأيديولوجية غير واضحة، ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموى القائم، الأمر الذى يؤدى إلى قصور فى خطط التنمية، فخطة التنمية تصاغ فى إطار أيديولوجى سياسى، لأن التنمية عملية سياسية فى المحل الأول، فى البناء والتطبيق والإشراف.

(ب) تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: غالبًا ما تقف أمام التغيير حفاظًا على التوازن العام داخل المجتمع، فأى إصلاح أو تغيير غالبًا ما يقابل بعدم استجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التى قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس.

(جـ) عدم الاستقرار السياسى: من شأن الاستقرار أن يسهل عملية التغيير ويؤدى إلى تحقيقها، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغيير المنشود.

2 ـ العوائق السياسية الخارجية:

(أ) السياسة الإمبريالية: من المعروف أن الإمبريالية تفرض هيمنتها

على المستعمرات، وتحارب كل تغيير إيجابى قد يحدث فى البلدان المستعمرة، فهى تفرض السياسة التى تتلاءم مع وجودها، وهى سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة، علاوة على فرض ثقافتها وحضارتها التى لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدى فى النهاية إلى إعاقة التغيير.

(ب) الحروب الخارجية: لا شك أنها تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدى إلى تدمير الثروة المادية والبشرية.

خامسًا: العوائق الثقافية

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغيير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عرضة لنوعين من القوى: قوى تعزز حدوث التغيير وتعضده، وأخرى تعرقله وتحد من فاعليته، ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة فى المجتمع مرة أخرى، وتكيف نفسها فى بناء أكثر انسجامًا وتلاؤمًا، وفى خلال هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات الثقافى النسبى، والميل إلى التغيير المتوازن بين القوى القائمة.

قد تكون عوامل للتثبيت الأثنوجرافى، أو تكون عوامل منشطة لإحداث التغيير الثقافى هى:

(أ) البيئة أو المكان: قد تقدم إمكانيات تفيد سكانها، أو تصبح عديمة الجدوى لهم، وفى الحالة الثانية تضع البيئة العراقيل أمام التيار التكنولوجى الطاغى، كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفى للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وبالتالى تحول دون وصول التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغيير المنشود، بيد أن العزلة ليست وحدها عاملًا معوقًا للتغيير، وإنما هى عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات.

(ب) العوامل التاريخية: تميل إلى أن تكون المخرج من أسر العوامل البيئية ومعوقاتها، وذلك من خلال ما تقدمه العوامل الأولى من منبهات أو مثيرات لإحداث التغيير الثقافى، ومثال هذه العوامل الانحراف الثقافى والصدفة التاريخية، وهما عاملان قد ينبعان من داخل الثقافة أو خارجها، كالرحلات والغزو.

(جـ) العوامل النفسية: تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه، أو تلفظه وترفضه، وهى مبعث السلوك الإنسانى، ومظهر خاص لعملية التعلم فى مستوييها المبكر، والراشد.

وعلى ذلك ينبغى النظر إلى العوامل التى تشكل عملية التغيير الثقافى على أنها حواجز تنطوى على مضمون ثقافى، وبالتالى فهى حواجز ثقافية، مع مراعاة أن العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية المعرقلة للتغيير توجد فى إطار اقتصادى، ومن ثم فلابد من مراعاة العامل الاقتصادى المهم الذى يعطى للعوامل السابقة جدواها وفاعليتها.

(د) نوعية التراث وطبيعته: تتضمن بعض الثقافات أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغيير، ولذلك فهى ترى فى الشيء الجديد مبررًا كافيًا لفحصه وتطبيقه، بينما نلاحظ مجتمعات أخرى أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها ويتسم أيضًا بالمحافظة الثقافية، ومرد ذلك إلى الطابع النسقى المتكامل للثقافة، وفى ضوء هذا الطابع يتشكك القروى مثلًا فى الأشياء الجديدة ولن يقبل عليها أو يقبلها.

وتلعب الأمثال الشعبية دورًا بارزًا فى التثبيت الأثنوجرافى، وبالتالى فى الحيلولة دون حدوث التغيير الثقافى سريع الإيقاع، حيث إن المثل صورة مختزلة بخبرة موقف اجتماعى، وعلى ذلك قد يكون المثل، متضاربًا مع غيره وهذا التضارب لا يرجع إلى تضارب الوجدان الشعبى بقدر ما يرجع إلى اختلاف المواقف ذاتها، والمثل إذن موقف وليس إلا، وطالما أن المواقف متنوعة ومتباينة فلابد أن تتنوع الأمثال وتتباين.

(هـ) التواكل: ترتبط اتجاهات التواكل ارتباطًا وثيقًا بقوى التراث السائد، ولذلك ففي المجتمعات غير الصناعية التي لم تحقق السيطرة الكاملة على قوى الطبيعة، ينسب الجفاف والفيضان إلى القوى فوق الطبيعية التي تزور الإنسان سواء كانت آلهة أو أرواحًا شريرة، وعلى ذلك على الإنسان أن يستعطفها، لا أن يتحكم فيها، بينما لا تقدم الأشكال الاقتصادية والتكنولوجية فيها للفلاح ما يقيم الأود فيظل خاضعًا لها، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قصر نظر كما يذهب إلى ذلك هيرسكوفيتس، وبالتالي يكون التواكل بمثابة التكيف الأفضل الذي يقوم به الإنسان إزاء القنوط، وكل ما يعجز عنه.

(و) معايير التواضع السائدة: غالبًا ما توجد عوائق تعرقل التغيير الثقافي الموجه، ويقصد بهذا النوع العلاقة بين الرجل والمرأة، وتظهر هذه العلاقة واضحة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل، وعلى سبيل المثال للتقليل من معدل وفيات الأطفال، والملاحظ في بعض البلاد النامية في بداية دخول الطب الرسمي بها أن المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبية خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع عليها، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين.

(ز) تضارب السمات الثقافية: من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام المنطقي، وفي حين توجد أخرى تنطوي على تضارب بين بعضها البعض، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغيير الثقافي.

(حـ) النتائج غير المتوقعة للتجديد: لا يمكن أن يحدث تغيير في حالة منعزلة وبلا نتائج ثانوية وأولية وثالثة على نطاق واسع في المجتمع المتغير، إنه هنا مثل حجر نلقيه في الماء فيحدث حلقات آخذة في الاتساع إلى أن يفقد تأثيره قوة الدفع، كذلك حال التجديد حيث يترتب عليه تأثيرات دائرية في الثقافة، فإن التجديد يتعرض للمقاومة إذا أحدث آثارًا جانبية سيئة،

وعلى ذلك ينبغى بذل المجهودات الكبيرة للتغلب على هذه السوءات من ناحية، والتفحص الدقيق للتجديد قبل نشره من ناحية أخرى حتى لا يؤتى آثارًا ضارة، وحتى لا يقاومه المستقبلون له.

(ط) المعتقدات الشعبية: توجد صور عديدة من هذه المعتقدات التى تعرقل التغيير على وجه العموم، مثل أكل اللبن وشرب السمك، لما فى ذلك من أضرار، وغير ذلك.

(ي) القيم والاتجاهات والتقاليد:

(أ) التقاليد:

لكل مجتمع تقاليده السائدة به والمسيطرة عليه والتى تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغيير، فمثلًا المجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز وتدعو للتغيير والأخذ بالحديث من المبتكرات، وتولى ذلك أهمية خاصة، فالجديد بها يجذب انتباه الناس إليه ويدعوهم لمحاولة تجربته، فهناك علاقة وثيقة الصلة بين الاقتصاد وبين ظهور التقاليد الدافعة للتغيير، وعلى العكس فى المجتمعات غير الصناعية التقاليد لا تدفع للتغيير.

(ب) الاعتقاد فى الحظ والنصيب:

إنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقوى التقليدية، وتعتبر أحد المعوقات المهمة لعملية التغيير ولقد تمكنت المجتمعات الصناعية من أن تثبت لنفسها أن لديها قدرة كبيرة على التحكم فى الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها، ولا تعتبر أى وضع غير مرغوب فيه أمرًا مستحيلًا ولكن تعتبره تحديًا لقدرتها، عكس المجتمعات غير الصناعية.

(جـ) التعصب الثقافى:

يعتقد جميع البشر بمختلف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هى الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة بالطرق الأخرى، وإن جوهر الثقافة الحقيقى يتعلق بما نفكر فيه ونعمله بما يشمله من اتجاهات سلوكية وعقائد دينية وأشكال اجتماعية، وإن القيم المطلقة تؤكد أن الاعتقاد العام فى رفعة ثقافة معينة من أهم القوى التى تؤدى إلى الاستقرار.

(د) الشعور بالعزة والكرامة:

فى المجتمعات التقليدية يولى الناس اهتمامًا كبيرًا للأشياء التى تمس عزتهم أو كرامتهم ولو من بعيد، ومرجع ذلك اعتدادهم بثقافتهم وقوميتهم ونوع الحياة التى يعيشونها.

(هـ) معايير التواضع:

لا تخلو أى ثقافة من الثقافات من عنصر التواضع وهذه الأفكار مصطلح عليها ثقافيًا وتتباين كثيرًا من ثقافة لأخرى، فمثلًا ما يعد سلوكًا صالحًا ومحمودًا فى ثقافة معينة قد يعد نفس السلوك فى مجتمع آخر مستهجنًا، مما يجعل هذه المعايير تقف كعائق لبعض برامج التغيير الموجهة.

سادسًا: العوائق السيكولوجية:

لا يتوقف قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة تعرضوا لها لمجرد وجود نمط مناسب للعلاقات الاجتماعية وتوافر الظروف الاقتصادية، بل أيضًا يتأثر بالعوامل السيكولوجية مثل كيفية تصور الشخص للشيء الجديد هل يتخيله مثل الإخصائى أو بوجهة نظر أخرى، فالظاهرة الواحدة يفهمها كل مجتمع بطريقة مختلفة.

أولًا: التباين التصورى والإدراكى بين الثقافات:

(أ) الاتجاه إلى الحكوميين:

غالبية البرامج المستخدمة للتغيير الموجه بمعظم بلدان العالم والتى تقوم بها الحكومة من خلال هيئاتها المخصصة تواجه بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع، ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة لهم فى التعامل المباشر مع أجهزة الحكومة، وليس كون الإخصائى ممثل الحكومة فقط هو ما يشكل عائقًا للتغيير بل لكونه غريبًا أيضًا وغير مفهوم لجميع سكان المجتمع.

(ب) النظرة إلى الهدايا:

تميل بعض المؤسسات إلى إعطاء الفلاحين معونات فى صورة أشياء كالسلع والخدمات بدون مقابل، ولكننا نجد فى معظم الأحوال أن الأفراد الفلاحين لا يقبلون عليها بالرغم من فقرهم، ويرجع ذلك إلى نظرتهم إلى هذه الأشياء باعتبارها فاسدة أو ليست ذات فائدة، لذلك فالأفضل أن تعطى هذه المنح ولكن بسعر رمزى لتلافى هذا الشعور.

(جـ) الاختلاف التخيلى للأدوار:

يوجد بكل مجتمع اختلاف أو تباين لما يتوقعه الأفراد من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منهم وذلك بمختلف المواقف، وبالطبع ذلك يؤدى إلى حدوث المشاكل فى المواقف الثقافية المتداخلة نظرًا لاختلاف التوقعات.

(د) اختلاف النظرة إلى الغرض الحقيقى:

اختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ برامج التنمية والتغيير المخطط بين كل من القائمين على وضعها وبين المنفذين من جهة وبين الأعضاء المشتركين فيها بينهم من جهة أخرى يمثل عائقًا للتغيير.

ثانيًا: المشاكل الاتصالية:

تحدث عملية الاتصال بنجاح عندما يشترك كل من إخصائى التغيير وأعضاء المجتمع فى ثقافتهم ولغتهم نظرًا لأن الأشخاص المشتركين فى اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهولة أكثر من الأخرى، ومن أهم المشاكل الاتصالية صعوبة اللغة والمشاكل الإيضاحية.

(أ) مشاكل اللغة:

تظهر بوضوح فى اختلاف اللغة التى يستعملها كل من الإخصائى ولغة أعضاء المجتمع.

(ب) مشاكل إيضاحية:

فليس من السهل أن يتبع ويفهم القرويون الوسائل الإيضاحية، فالأفلام والشرائح والملصقات والنشرات قد تظهر بصورة مشوشة فى ذهن الأفراد غير المعتادين عليها، وقد لا يدرك القرويون الأحداث أو الصورة المعروضة فى الأفلام.

(جـ) مشاكل التعلم:

يجب أن يدرك المرشد أن الخبرات والمعلومات وطرق تناولهما للموضوعات وأن بدت له سهلة، إلا أنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للقرويين، المراد أن يوصل لهم هذه الخبرات، لذلك يجب عليه أن ينتبه لنواحى القصور فى خبرات القرويين المراد تنميتها، ويساعده فى إتمام ذلك على أكمل وجه بأن يكون وجوده معهم بشكل مستمر يعطى القروى الفرصة لإقناع نفسه بتبنى ذلك الشيء الجديد.

اعتاد الناس فى حقبة من الزمن على الإعلام المكتوب والمسموع والمرئى، حيث شكلت الصحف والمذياع وبعدهما التلفاز المصدر الوحيد لمعرفة الأخبار والمستجدات ولطرح الآراء والسجالات.

أما وبعد التطور الهائل الحاصل فى مجال الاتصالات والثورة الرقمية والمعلوماتية، انضم الإعلام الإلكترونى إلى قافلة الفضاء الصحفى، فهذا النوع من الإعلام وخصوصًا إعلام الشبكة الدولية للمعلومات والمعروفة بـ(الإنترنت) والذى لم يعد بيت أو مؤسسة أو شركة يخلو منها! وفر مساحة واسعة لتداول وتبادل الآراء والمشاركة على الملأ بشكل غير مسبوق مما جعل الكثير من المختصين يتناولونه ضمن أبحاثهم وفى المؤتمرات العلمية ولاسيما من زاوية حرية التعبير ضمن الإعلام الإلكترونى وخصوصا عبر الشبكة العنكبوتية.

إن شبكة الإنترنت فضاء واسع يعتبر وبحق قارة متميزة بخصائص جوهرية أهمها عدم ماديتها وانفلاتها من المفاهيم الجغرافية التقليدية، حيث تتشكل وتتغير حسب ديناميكية متسارعة جدًا.

كما يمتاز هذا الإعلام بسهولة الوصول إليه، كما يمتاز هذا الإعلام بالسرعة، حيث يستطيع الشخص أن يقوم بإدراج الأخبار والمادة الصحفية بسرعة ودون عناء على خلاف الصحف التى تتناول الأخبار والمستجدات يوميًا وتحتاج إلى آليات وإجراءات معقدة ، فالمراقب عن كثب للمواقع الإلكترونية يستطيع أن يلاحظ تطور الأخبار السريع من ساعة لأخرى بل من دقيقة لأخرى،كما أن لمساحة الحرية التى يوفرها الإخطبوط الإنترنتى الخاصية والميزة الأهم فى هذا النوع من الإعلام، إن هذا الإعلام جامع للصورة والصوت والكلمة فى آن واحد.

أما عن مشتملات هذا الإعلام الإلكترونى فقد اصبحنا نسمع بين الفينة والأخرى عن تقنية أخرى تنضم إلى مشتملات الإعلام عبر الشبكة العنكبوتية، فقد انتشرت الصحافة الإلكترونية بحيث لم تعد الصحف المكتوبة والمجلات هى المصدر الوحيد للأخبار والمقالات والمواد الصحفية بشكل عام، حتى إن الصحف المكتوبة اليومية منها وحتى الأسبوعية أصبحت تحرص على أن يكون لديها موقع على الشبكة الدولية حتى تضمن انتشارًا أوسع واستقطاب فئات أكبر من القراء ولاسيما الشباب.

لقد بات لدينا العديد من المواقع الإخبارية التى تمارس العمل الصحفى عبر الإنترنت مستفيدة من الخصائص التى تحدثنا عنها.

بالإضافة إلى المواقع الإخبارية نجد أيضا المنتديات التى أصبح من الصعب حصرها فهى كثيرة ومتنوعة، ومنها ما هو عام ومنها ما هو متخصص بمواضيع معينة كالأدب والشعر أو العلوم الاجتماعية وأخرى تناقش أمور الصحة والطب.

ومؤخرًا انضمت المدونات الإلكترونية وهى معروفة أيضا باسم الـ«بلوغز» والتى يطلق عليها البعض اسم «صحافة بلا تحرير»، وبالطبع بات لدينا عدد كبير جدًا من المدونين أصحاب المدونات قد لا يكونون يمتهنون الصحافة بل هم مجرد أشخاص لديهم اهتمام بإنشاء مواقعهم الخاصة «مدوناتهم» ليقوموا

بإدراج أفكارهم وآرائهم بكل صراحة حول مواضيع معينة وربما إدراج بعض مقاطع موسيقية أو فيديو وما شابه، وتحمل أسماء طريفة فى بعض الأحيان بدأت تأخذ شهرتها عبر المجتمع المحلى والعالمى أيضا كمدونة «خبيزة»، «حبر» ومدونة «ألس فى بلاد العجائب»، وقد تحمل المدونات اسماء أصحابها كمدونة «باتر وردم» «محمد عمر» أو «أسامة الرمح» وغيرها الكثير حتى صرنا أمام ظاهرة «المواطن الصحافى» التى بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تعد الصحافة موجهة إلى نخبة معينة بل أصبحت صحافة أقرب ما تكون بما يعرف بالاتصال الجماهيرى [ب]، بالإضافة إلى تلك المواقع ظهر الـ«الفايسبوك» و«تويتر» ونسخته العربية «وت وت» حيث عن طريق هذين الموقعين تستطيع مشاركة الغير عبر جهاز الحاسوب الخاص بك وهاتفك النقال أخبارك وتنقلاتك، حيث يستطيع المستخدم أن يخبر أصدقاءه مثلًا أنه يتواجد حاليًا فى المطعم الفلانى أو أنه يلقى محاضرة فى المكان الفلانى وتنتشر تلك الأخبار عبر الأجهزة الخلوية بين الأصدقاء.

ومما هو جدير بالذكر أن دراسة مسحية قام بإعدادها باحثون من شركة سونى هدفها معرفة مدى تذكر الأخبار من طرف الأشخاص ذوى ثقافة متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار الوسيلة الإعلامية (صحيفة، راديو ، تلفزيون، مذياع... إلخ) وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأخبار تستوعب بنسبة 18٪ إذا تم الاستماع إليها عبر الراديو، و19 ٪ إذا قرأت فى الصحافة، و52٪ إذا شوهدت على التلفزيون، كما أوضحت الدراسة أن التذكر يصل إلى 75٪ إذا ارتبط نشاط القراءة أو الاستماع أو المشاهدة بنشاط بدنى أو ذهنى ذى علاقة بموضوع الخبر أو الأخبار، مما سبق يوضح أن الاعتماد على الحاسوب يقتضى القيام بعدة عمليات متتالية للحصول على الأخبار مثل القراءة، المشاهدة، اختيار المواضيع، التعليق على خبر ما.

مهما يكن من أمر فالوسائل والتقنيات أصبحت عديدة وكثيرة، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا: ما مدى استطاعة الحكومات فرض سيطرتها على فضاء الإنترنت «السيبر سبيس»؟، وهل هذه الرقابة ممكنة؟ لدى البحث

عن إجابة وجدت أن هناك انقسامات حتى بين الخبراء المعنيين فى الأمور الأمنية. ولا سيما أمن الإنترنت فإن إمكانية الرقابة على المواقع فى الأردن ممكنة وذلك لأن جهاز السيرفر بحسب النشيوات يحفظ التعليقات كما أن الرقابة قد تطول جميع المواقع وليست المواقع الأردنية فقط وذلك عبر تتبع الـ IP address لمعرفة الجهاز الذى صدر منه التعليق هنالك، أيضا خادم البروكسى (Proxy Server) الذى يقوم كبرنامج بغربلة المعلومات المتناقلة عبر الشبكة.

وكما أن هنالك علمًا كاملًا مختصًا بهذه الأمور هو علم البحث الجنائى الرقمى، والذى يتتبع الأدلة الرقمية [ت]، وكما يتوافق البعض الآخر بالنسبة لآليات الرقابة عبر تكنولوجيا الفلاتر وترشيح المعلومات مع اختلاف الفلاتر، فالبعض يفلتر تلقائيًا وذلك عبر إدخال بعض الكلمات المعينة ضمن برنامج البرمجة الخاص بالفلتر ومن ثم يتعرف الجهاز «الفلتر» على تلك الكلمات إذا قام أحدهم بكتابتها ويقوم بشطبها وتظهر على الشاشة بالشكل **** أو نعتذر على سبيل المثال، ولكن التساؤل هنا: هل دائمًا تكون عبارات الذم والقدح وغيرهما من الجرائم ضمن الكلمات التى تم إدخالها مسبقًا فقط ولو افترضنا ذلك ماذا لو تم إدراج صورة ما أو ماذا لو كانت الجريمة عدم احترام الحياة الخاصة للمواطن.... إلخ

فكيف يستطيع الفلتر وهو جهاز إلكترونى أن يدرك ذلك!!! حتى لو افترضنا أن الطريقة الأخرى للمراقبة هى مراقبة حية، أى من قبل أحد الأشخاص المختصين فى الموقع الإلكترونى، فهل يستطيع أن يكون الشخص متيقظًا ومدركًا طوال الوقت لحصول الفعل المجرم عدا أن النفس البشرية معرضة للسهو للخطأ ولعدم إدراك كنه الفعل فى بعض الحالات لتشعبها تارة ولشخصيتها تارة أخرى. وماذا لو كانت الذريعة أن الموقع يبث عبر شركة أجنبية خارج الحدود الأردنية، فكيف هى الملاحقة إذن؟ حتى لو افترضنا انه تم حجب موقع ما لقيامه بنشر ما يتعارض والقيم القومية لبلد ما أو لدين ما أو مذهب وما شابه فإن المادة ستنشر فى مكان آخر وذلك بحسب رئيس عملاق شركات الكمبيوتر فى العالم بيل غيتس.

مهما يكن من أمر، فإن مسألة الرقابة على الإنترنت هى مسألة ذات شأن تؤرق العالم بأسره وليست شأنًا داخليًا أو إقليمًا أو عربيًا فقط، فالآراء حول جواز الرقابة أصلًا منقسمة فالبعض يرى بعدم جواز فرض أى نوع من الرقابة على الفضاء الإلكترونى والبعض الآخر يرى ضرورة فرض رقابة تقنية وسن التشريعات اللازمة.

وعلى الصعيد المحلى فهنالك اقتراحات من أجل انهاء حالة الفوضى الإعلامية ـ بحسب ما يراها البعض ـ وذلك عبر إخضاع تسجيل المواقع الإلكترونية فى سجل خاص لدى الهيئات المختصة وتفعيل دور نقابة الصحافيين وكذلك معهد الإعلام الأردنى فى عقد الورشات والدورات التدريبية للصحافيين حول المسؤولية المهنية والحرية الواعية والمسؤولة وحدود مهنة الصحافة عبر الإنترنت وأدبياتها [ث] فالإعلام الناجح والمسؤول يجب أن يستند إلى أسس مهنية أهمها، إعطاء الأولوية للمصداقية فى نقل المعلومات وطريقة التعامل معها بدلًا من إعطاء الأولوية للسبق الصحفى، كما أن للوعى والثقافة القانونية الخاصة بالقانونيين الإعلاميين شأنًا مهمًا حتى يستطيع الصحافى الإنترنتى ـ إن جاز لى التعبير ـ معرفة الحدود القانونية حتى لا يقع فى المحرمات والتابوهات.

استراتيجية التغيير

أظهرت المقولات الثقافية لانتفاضات الربيع العربى أن استراتيجية الدول الغربية فى تأييد الأنظمة التسلطية تحت ستار تحقيق الأمن والاستقرار، تارة باسم الدولة العسكرية القوية وطورًا باسم الجماهير الشعبية الداعمة للتيارات الدينية، لم تعد ممكنة فى المرحلة الراهنة.

فهى تمثل الثقافة التقليدية السائدة التى لا تتلاءم مع ثقافة التغيير التى بشرت بها الانتفاضات الشبابية.

ثقافة التبرير هى ثقافة شعبوية أصابت المجتمعات العربية بالركود،

والمثقفين العرب بالبلادة الذهنية لدرجة اليأس من التغيير والارتباك حين حدوثه المفاجئ.

وأدى الاستقرار المبنى على القمع وكبت الحريات إلى تراكم مضغوط قاد إلى انفجار دموى رهيب كما حصل فى ليبيا واليمن، وكما يحصل الآن فى سوريا. والشعوب العربية هى اليوم بأمس الحاجة إلى الأمن والاستقرار على قاعدة مواطن حر، ودولة عادلة تعتمد المساواة بين المواطنين، على اختلاف طوائفهم وعقائدهم واتجاهاتهم السياسية،وتحقق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

أظهرت نتائج الانتخابات فى زمن الثورات أن الشعوب العربية تبحث عن الرغيف مع الكرامة، ويبحث الشباب عن الوظائف الملائمة لخريجى الجامعات، وعن تغطية نفقات التعليم، والطبابة، والسكن، وعن محاربة البطالة ومواجهة التضخم، والفساد، والمحسوبية، والاستزلام، وغيرها.

وتأتى الهواجس الدينية، والخلافات الطائفية والمذهبية، والسياسية، والعرقية، واللغوية وغيرها فى مرتبة متوازنة مع الهموم المعيشية فى بلدان تعانى الفقر والبطالة والهجرة الكثيفة. وتحتل قضايا المرأة والشباب موقعًا متقدمًا فى سلم أولويات الانتفاضات الشبابية.

وبرز حضور متزايد لهذين العنصرين فى جميع الانتخابات النيابية فى البلدان العربية المنتفضة. وليس بإمكان القوى السلطوية الجديدة أن تهمش مجددًا دور المرأة والشباب تحت أى شعارات سياسية أو دينية.فدور النساء اليوم، إلى جانب دور الشباب مؤثران بصورة واضحة فى أى استفتاء شعبى حر تقوم به الدول العربية.

هى إذن انتفاضات شبابية ومطلبية فى عالم عربى حافل بالنزاعات لكنه قابل للتغيير عبر آلياته الداخلية وارتباطاته الخارجية.

وقد أنتجت آليات جديدة فى مجال ممارسة الحكم الديمقراطى بمعايير متباينة تستند إلى الثقافة التقليدية لتحاول إطلاق مقولات التغيير والإصلاح

التدريجى. فأدخلت العالم العربى فى مرحلة انتقالية مفتوحة على جميع الاحتمالات.

يتردد شباب الانتفاضات فى وصف حال العالم العربى بالربيع أو الخريف، وما إذا كانت الثورات قد أزهرت أم أدركها الخريف باكرًا. وهناك من يصف الانتفاضات بأنها حراك نحو الحضارة والديمقراطية، وأنها نتاج شعوب انتفضت قامت ضد الديكتاتوريات العربية.

ويتمنى الشباب المنتفض لو تعم الانتفاضات جميع الشعوب العربية وصولًا إلى ثورة عالمية نظرا لوجود مشكلات عالمية حادة ومشتركة فى ظل عولمة همجية.

رغم اختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للثورات العربية، إلا أنها تتلاقى أو تتقاطع عند مقولات ثقافية متشابهة.وتشكل دراستها مدخلًا مهمًا لمفهوم «حوار الثورات أو الانتفاضات».

وأبرز ثمرات ذلك الحوار أن من واجب الشباب المنتفض تجاوز مبدأ تقديس الحكام أو الملوك،أو قادة الانتفاضات. وتساهم دراسة الخصائص المتنوعة لتلك الانتفاضات فى إجراء مقارنة علمية تقدم فرصة ثمينة لحوار شبابى عربى يوحد المطالب،ويؤسس لجيل منتفض على امتداد العالم العربى.

لا بد إذن من دراسة الانتفاضات أو الثورات العربية لإبراز خصوصياتها فى إطار مثيلاتها على المستوى الكونى.والهدف منها تقديم معرفة علمية إمبيريقية عما تعانيه الشعوب من اضطهاد وظلم وأنظمة تسلطية من جهة، وأساليب النضال الناجحة لإسقاطها من جهة أخرى.

مع التنبه إلى مخاطر نقل أو اقتباس تجارب الآخرين ومحاولة تطبيقها فى الدول العربية التى لم تشهد حتى الآن انتفاضات أو ثورات.

وقد واجه الشباب العربى المنتفض مسلسل التهميش بعد انتصار الانتفاضة وعدم إشراك قادتهم فى صنع القرار، لا بل محاولة الحد من مشاركتهم فى

هيئات المجتمع المدنى. وهو يواجه تحديات كثيرة على المستويين الوطنى والعربى العام. وتشكل مقولة التصدى للهجرة والعمل على إبقاء الشباب فى الوطن من أبرز التحديات التى تواجه الشباب فى عدد كبير من الدول العربية.

يعانى الشباب العربى مشكلة ثقافية مصدرها العجز عن تقبل الاختلافات والرأى الآخر. فى هذا الجانب يبرز نقص حاد لدى شرائح واسعة من الشباب العربى الذى لم يمارس الديمقراطية فى بلده، أو يمارسها بشكل خاطئ أو مشوه فى منتديات الحوار العربى الجامعة.

فالشباب العربى المنتفض بأمس الحاجة إلى التدريب على ثقافة الحوار. وغياب الممارسة الديمقراطية السليمة تحد من قدرته على النقاش السليم، وتقلص مشاركته فى صنع القرار عبر التعلم على ثقافة الحوار واحترام الرأى الآخر.

والشباب العربى اليوم فى حالة غليان ممزوج بالأمل، واليأس، والانتظار، والقدرة على تجاوز القيود الضاغطة فى مجتمعات عربية مأزومة، تحكمها قيادات سياسية أضاعت البوصلة منذ زمن بعيد واستكانت إلى التبعية للخارج، وأوكلت إليه مصير شعوبها وشبابها ومواردها الطبيعية.

لذا يحاول الشباب العربى المنتفض تقديم نماذج مغايرة لما هو قائم فى المجتمعات العربية، مع السعى إلى التلاقى وتوحيد الجهود رغم جميع الصعوبات. ولعل قمة التحدى الذى يواجهونه تكمن فى الرد على التحدى السياسى والثقافى السائد فى الدول العربية، وذلك وفق مقولة المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى «التحدى والاستجابة». ومن أولى سمات الرد على التحدى أن يبادر الشباب العربى المنتفض إلى التكاتف وتوحيد المقولات الثقافية الداعية إلى التغيير الجذرى والشمولى للنهوض بالمجتمعات العربية على امتداد الوطن العربى.

نجح المنتفضون العرب فى هذا الجانب، فتبنوا مقولات ثقافة التغيير الجذرى فور نجاح الانتفاضة الشعبية. وشددوا على ضرورة امتلاك أدوات

معرفية جديدة تساعد على تحديد طبيعة التناقضات السائدة اليوم فى مجتمعاتنا العربية.وطالبوا باستنباط مقولات نظرية جديدة للاستنهاض العربى الشامل، وتحديد المهام المطروحة أمام المتنورين العرب لتطوير أساليب عملهم عبر إغناء الثقافة العربية الراهنة، وتقديم تحليل علمى رصين للمشكلات التى تعانيها المجتمعات العربية، وإقتراح حلول عقلانية لها تعزز موقع المثقفين العرب فى بناء نظم عربية ديمقراطية سليمة. وهم على قناعة تامة بأن الثقافة العربية ليست مأزومة بل المأزومون هم بعض المثقفين العرب المحبطين بسبب الشعور بالعجز عن التغيير الشامل.

والمسؤول الأول عن ذلك الإحباط هى القوى التسلطية العربية التى حكمت العالم العربى بذهنية القرون الوسطى الاستبدادية. ومارست القمع والإرهاب ضد النخب العربية المتنورة.وملأت السجون بالمثقفين العرب من ذوى الأفكار التنويرية، أو أجبرتهم على الهجرة القسرية إلى خارج الوطن العربى.

وجه المنتفضون العرب أصابع الاتهام المباشر إلى القوى الرأسمالية العربية الريعية التى تجرى وراء الربح السريع، والصفقات المشبوهة. وبددت نسبة كبيرة من الثروات النفطية على البذخ والسلع الاستهلاكية والمشاريع غير المنتجة. وحققت ثروات فاحشة على حساب فقر الجماهير الشعبية المهمشة والعاطلة عن العمل. وهى تعتبر من أبرز المعوقات الموضوعية التى حالت دون تطور الفكر العربى، والثقافة العقلانية العربية، والإنتاج الإبداعى والفنى.

وأفضت الممارسات الخاطئة لكثير من القيادات الفلسطينية إلى تشرذم الجماهير الشعبية، وإضعاف الكفاح المسلح، والنزوع القاتل لتقديم تنازلات مجانية أساءت إلى التراث النضالى للشعب الفلسطينى. وبعد أن تربت الجماهير العروبية على مقولات ثقافة المقاومة والتغيير الجذرى، و«فلسطين عربية»، و«القضية الفلسطينية هى قضية العرب الأولى»، و«لا صوت يعلو فوق صوت معركة تحرير فلسطين» وغيرها، قادت المساومات السياسية إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى مسألة خاصة بالفلسطينيين. فاستخدمت القوى التسلطية العربية

تلك المقولة للمساومة على قضية فلسطين، والتآمر على قواها الطليعية، وذلك من موقع الحفاظ على مصالحها الطبقية.

تبدلات متسارعة فى الثقافة العربية زمن الانتفاضات

راقبت القوى الشبابية بدقة القرارات التى تتخذها السلطات الانتقالية لمنعها من إعادة تشكيل الدولة القمعية وفق صيغة جديدة.وهناك مقولات نظرية تنظم عمل الانتفاضات وفق رؤية علمية تؤكد على أن القوى المنتفضة التى أنتجت الربيع العربى قادرة على بناء دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.وأن محاولات الثورة المضادة عاجزة عن وقف مسيرتها أو القضاء عليها رغم الدعم غير المحدود الذى تلقاه إقليميًا ودوليًا.

وبدأت بعض الدول العربية تشهد فعلًا تبدلات متسارعة على مختلف الصعد. فالقوى التى تسلمت السلطة مرحليًا بعد فرار بعض الحكام أو دخولهم إلى السجن، سواء عبر الحكم العسكرى أو عبر صناديق الإقتراع، لن تكون قادرة على ممارسة سلطة القمع بالاستناد إلى قوانين الطوارئ، وإرهاب الشعوب المنتفضة. كما أن ثقافة التبرير تحت ستار الهوية والأصالة تبدو عاجزة عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، ولن تكون قادرة على حجب ثقافة التغيير.وذلك يطرح تساؤلات منهجية أبرزها:

1 ـ أن الانتفاضات الشعبية العربية لم تكن لذاتها وبذاتها، ولم تمتلك الأداة الصالحة للتغيير الشمولى فى عصر العولمة التى شهدت إزالة الحواجز الجغرافية والعرقية والدينية والقبلية.

2 ـ يتوقع عدد كبير من دعاة ثقافة التغيير الشامل فشل التيارات الإسلامية فى إدارة دفة الحكم نظرًا لعدم وضوح مقولاتها النظرية عن التغيير الشامل، وغياب برامجها الإصلاحية، وافتقاد قادتها إلى الكاريزما الشخصية والشرعية الشعبية التى تلعب دورًا مهمًا فى الدول النامية.

3 ـ تراجع دور الشباب بصورة واضحة فى جميع الدول المنتفضة بسبب

عجز قياداتهم عن تنظيم أنفسهم وجماهيرهم، وعن تقديم رؤية مستقبلية لمصر تتجاوز ثنائية الإخوان المسلمين من جهة، وفلول النظام السابق المدعومة من المجلس العسكرى من جهة أخرى.

وبعد أن برز نوع من التحالف غير المعلن بين قيادات الإخوان والمجلس العسكرى انتشرت موجة الإحباط بوتيرة متصاعدة مع دخول الصراع على السلطة فى مصر بين قوى سياسية متقاربة من حيث التوجهات الفكرية والممارسات العملية. وهى تنذر بتراجع معركة التغيير فى الدول المنتفضة، وتغييب القوى الشبابية عن دائرة الفعل المباشر فى مصر وباقى الدول العربية. وبالتالى، لم يعد من المتوقع تطور الانتفاضات الشعبية إلى مرحلة أرقى فى المدى المنظور ما لم تستعد القوى الشبابية زمام المبادرة لتلعب دورًا فاعلًا وإيجابيًا على الساحتين الثقافية والنضالية على إمتداد المنطقة العربية.

مع ذلك، فالنتائج التى تمخضت عن الانتفاضات الشبابية خلال عام واحد كانت إيجابية فى مراحلها الأولى. إلا أن قوى الثورة المضادة فى الدول العربية المنتفضة سارعت إلى جمع طاقاتها لتبديد نسبة كبيرة من تلك الإيجابيات على أرض الواقع. وأثبتت القوى التقليدية فى السلطة أنها ما زالت قوية،وتتمتع بحضور فاعل ومستمر فى الحراك السياسى والصدامى مع القوى المتحفزة للوصول إلى السلطة.

وليس ما يشير إلى احتمال الانسحاب الطوعى للقوى العسكرية وحلفائها التقليديين من الحياة السياسية فى مصر بعد أن أثبتت قدرتها على منع القوى السلطوية الجديدة من التفرد بحكم مصر، وتعاونت معها لإخراج القوى الشبابية المنتفضة وقوى التغيير الجذرى من دائرة المنافسة على السلطة. بيد أن الانتفاضات الشبابية فتحت الباب لتحرير الإرادة العربية بعد أن ملأ الشباب المنتفض ساحات الحرية وميادين التحرير فى المرحلة الأولى، ثم تقلص دورهم لأسباب ذاتية وموضوعية.

ونشرت دراسات غزيرة، بالعربية وغير العربية، تشكك بقدرة الانتفاضات

الشبابية على تغيير الأنظمة التسلطية القائمة، أو إحداث أى تغيير جذرى فى البنى العربية وفى الذهنية السائدة. وتقود التحولات الاستراتيجية التى فرضتها الانتفاضات الشعبية العربية إلى استنتاجات مهمة تطول حاضر العرب ومستقبلهم، كدول مستقلة وكنظام إقليمى قيد التشكل.

1ـ تمارس قوى التغيير الجذرى رقابة شعبية دائمة على القوى السلطوية فى كل من تونس ومصر واليمن وليبيا لحماية أهداف الانتفاضات الشعبية والإصرار على إقامة نظم ديمقراطية سليمة.

وتعمل قوى التغيير على بلورة سياسات وطنية لمواجهة مخاطر الثورة المضادة.وتطالب بمواقف جذرية واضحة ضد الاحتلال الإسرائيلى لتجبره على وقف التوسع الاستيطانى.وتصرعلى فك التبعية مع الغرب الاستعمارى الذى يحاول العودة إلى المنطقة العربية كمنقذ لشعوبها من حكام كانوا أداة طيعة بيده لعقود طويلة .

2ـ تراهن إسرائيل وحلفاؤها على إبقاء سياسة مصر الخارجية دون تعديل بحيث تبقى اتفاقيات كامب ديفيد تكبل إرادة مصر والمصريين. لكن قادة الانتفاضة يصرون على إبراز الوجه الحقيقى لمصر الانتفاضة. وتتخوف إسرائيل من تبدل جذرى فى موقف مصر منها.

كما أن الولايات المتحدة تعمل على إقامة شرق أوسط جديد لضمان مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى. وتواجه سياستها الشرق أوسطية انتقادات متزايدة فى الدول العربية المنتفضة. وأثبت الشباب المصرى فى معركتهم لإنزال العلم الإسرائيلى من سماء القاهرة أنهم عازمون على خوض مواجهة شرسة مع «دولة اليهود»، ومع الولايات المتحدة فى حال استمرت على انحيازها الكامل إلى جانب إسرائيل.

3ـ يتخوف شباب الانتفاضات العربية من اتفاقيات جديدة على غرار سايكس ـ بيكو التى قسمت المشرق العربى إلى دويلات شجعت الولاء القبلى والطائفى، ومنعت قيام دول وطنية عصرية. ويصر التحالف الغربى على

إطلاق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذى يعيد تفتيت الدول العربية القائمة إلى دويلات صغيرة تخدم المشروع الاستيطانى الصهيونى.

وتعيش المنطقة العربية اليوم مرحلة من القلق على المصير بسبب التنافس الحاد بين الدول الكبرى على مواردها الطبيعية. فدخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة استقطاب حاد يسمح للتدخلات الخارجية بتوليد نزاعات محلية وإقليمية قد تستمر لعقود طويلة بسبب تنافس الشركات الكبرى العالمية للحصول على حصص مجزية فى مجال إعادة تسليح الدول المنتفضة، وعلى حصة وازنة فى إعادة الإعمار عند الانتقال إلى مرحلة التنمية الاقتصادية.

4- أسست الانتفاضات العربية لمرحلة تاريخية جديدة بالكامل. فباتت الأنظمة التسلطية عاجزة عن قمع الانتفاضات أو التحكم بمسارها فى المستقبل. وتبنى القوى الداخلية المنتفضة وحدتها الوطنية الجامعة على قاعدة منع الحرب الأهلية، لكنها تعيش مخاضًا معقدًا بسبب تنوع القوى فى داخلها، وتعدد اتجاهاتها السياسية.

ورغم ضبابية المرحلة الراهنة فإن زمن الانتفاضات يؤسس لوحدة وطنية صلبة، ويمهد لولادة شبكة أمان عربية جامعة للوقوف فى وجه عولمة همجية بقيادة أمريكية وحيدة الجانب.

فهناك بالمقابل عولمة أكثر إنسانية لا تزال فى طور التكوين، عمادها الأمم المتحدة والدول التى ترفض استخدام القوة لحل النزاعات. لذا تخوض القوى العربية المنتفضة معركة مزدوجة لتصفية الاستبداد الداخلى وفك التبعية مع الخارج.

5- فرضت الانتفاضات الشبابية تغييرًا مهمًا على المشهد الثقافى العربى بكامل دوله، فهو مشهد بائس جدًا من أبرز تجلياته زيادة نسبة الأمية فى غالبية الدول العربية، وتراجع الاهتمام بالكتاب، والمسرح، والفنون، ومختلف أشكال الإبـداع. يضاف إلى ذلك غياب واضح لصحافة النقد مقابل حضور كثيف لثقافة الترفيه، والأخبار، وميل متزايد للتنظير والتعميم والتسطيح فى مختلف المجالات.

وإذا كان تعدد المراكز الثقافية فى أى بلد عربى يعتبر عنصرًا مساعدًا لنشر الثقافة، فإن المشكلة تبرز بحدة أكبر حين تطغى ثقافة التبرير على ثقافة التغيير. فهيمنة الرأى السائد أو ثقافة التبرير فى المجال الثقافى تقود حتمًا إلى البلادة الذهنية التى تلغى الإبداع الثقافى، وتحيل مثقف التبرير السلطوى إلى ببغاء يردد مقولات تراثية ليغرق فى مديح الحاكم وحاشيته. وبالتالى، لا بد للعمل الثقافى الإبداعى من مؤسسات ثقافية ترعى ثقافة النقد والتغيير الجذرى الشمولية لأنها مسألة فى غاية الأهمية ولا يستقيم نشر ثقافة التغيير بدونها. وتحتاج ثقافة التغيير إلى تراكم طويل الأمد حتى تعطى ثمارها اليانعة بعد صراع تفاعلى بين التيارات المختلفة فى داخلها.وليس المطلوب قمع ذلك الصراع بل الارتقاء به نحو مرحلة أرقى من التفاعل الإيجابى عبر الحوار المفتوح، واحترام الرأى الآخر،وتعزيز قيم الثقافة العربية.

وقد أسست الانتفاضات لحركة إصلاح تعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بصورة متدرجة. وهى تطالب بحل مشكلات الفقر والجوع والبطالة والتصحر والأمية، وبنشر العلوم العصرية، والتكنولوجيا المتطورة، واحترام الحريات الشخصية والعامة.وهى تسعى لبناء نظم ديمقراطية وفق قواعد الاقتراع الشعبى المستندة إلى الشفافية والنزاهة، وتشكيل جبهة داخلية وطنية قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وما يشهده العالم العربى اليوم من أحداث داخلية مهمة ليس معزولًا عما يجرى على المستويين الإقليمى والدولى.

كما أن إسقاط بعض رموز القيادة السياسية السابقة فى الدول المنتفضة لا يعنى إسقاط ركائز النظام الذى ما زال قويًا. لذا تخوض القوى الشبابية العربية اليوم معركة شرسة ضد ثقافة الاستبداد والقوى الظلامية ومن تبقى من ركائز أو فلول الأنظمة العربية المنهارة. وهى تحتاج فى نضالها اليومى إلى مقولات علمية نشرتها النخب الثقافية الكبيرة، العربية منها والعالمية.

تصدت ثقافة التغيير لكل ما هو غير عقلانى فى الثقافة السائدة، وتناولتها بالنقد البناء من موقع التغيير الشمولى. ولم تكتف النخب العربية المتنورة

بنقد المقولات الطائفية، والدينية، والقبلية، بل دعت إلى التفاعل الإيجابى بين المقولات النظرية والممارسة العملية.وطالبت بتصويب مسار التحالفات السياسية المرحلية بحيث لا يطغى التكتيك اليومى على صلابة المواقف الاستراتيجية والتغيير الجذرى.وكشفت زيف الإيديولوجيا الشعاراتية التى تصدر عن قوى إيديولوجية سلطوية تبشر بالإصلاح الشامل لكنها لا ترغب فى إحداث أى تغيير جذرى فى البنى السياسية والاجتماعية والثقافية التى أوصلتها إلى السلطة.

وتعمل على إبقاء الجماهير الشعبية فى حالة من الوعى المتدنى بعد عقود طويلة من الاستبداد، والإرهاب، والإفقار، والتجهيل، وقمع الحريات، ومحاربة الناس فى لقمة عيشهم.

والانتفاضات الشبابية اليوم هى القلب النابض للعالم العربى. والقوى المنتفضة التى أنتجت الربيع العربى مطالبة ببناء دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

وعليها التصدى لمحاولات الثورة المضادة التى تبدو عاجزة عن وقف مسيرتها رغم الدعم غير المحدود الذى تلقاه من دول إقليمية وعالمية.

علمًا أن المجتمع الديمقراطى المستقر، المتعدد والمتنوع، يتعاطى مع الإنسان كمواطن حر فى علاقته المباشرة بالدولة والمجتمع. فشرط وجوده كمواطن أن يكون حرًا فى انتمائه إلى ذاته المستقلة دون قيود خارجية.

وبالتالى، تتحدد علاقة المواطن العربى الحر بالدولة العصرية الديمقراطية كعلاقة حقوقية يحكمها القانون ودولة المؤسسات والرعاية والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. أما علاقته بالمجتمع فيحددها موقعه ودوره فى العمل والإنتاج، وله حقوق أساسية يضمنها الدستور والقوانين المرعية الإجراء. وهى علاقة بعيدة تمامًا عن الطائفية أو القبلية أو العشائرية وغيرها.

ورغم التفاؤل التاريخى بقدرة الشعب على التغيير فمن أول واجبات القوى المنتفضة أن تتوافق على برامج عمل طويلة الأمد، وأن تعزز الممارسة

الديمقراطية السليمة، وتضع مصلحة الشعب العليا فوق جميع المصالح الشخصية والحزبية وتؤسس لمرحلة جديدة عمادها المواطنة، وبناء دولة القانون والمؤسسات. فالقوى التى شاركت مجتمعة فى إسقاط النظام السياسى فى الدول العربية المنتفضة كانت تفتقر إلى رؤية موحدة لبناء نظام ديموقراطى جديد يعيد السلطة للشعب بصفته مصدر السلطات، ويضعه فى موقع المراقب الفاعل والقادر على تصويب مسار الدولة والمجتمع.

والتحرر من هيمنة الأيديولوجيا العصبوية المستندة إلى العرق أو الدين أو القبيلة يتطلب بالضرورة التحرر من سيطرة ثقافة العصبيات السائدة على امتداد الوطن العربى التى تخدم، بالدرجة الأولى، طبقة سياسية فاسدة تقودها بورجوازية ريعية بشرائحها المتعددة.

وهى تكرس الدولة القمعية كنظام استبدادى يعبر بوضوح عن الشكل الملائم لسيطرة الرأسمالية الريعية فى العالم العربى. وتشكل ثقافة التغيير الجذرى ركيزة صلبة للتحرر من هيمنة الوعى الطائفى والقبلى على الوعى الوطنى، ومدخلا أساسيًا للتخلص من النظم السياسية الاستبدادية، وتأبيد الوراثة السياسية فى العالم العربى. وتلعب مقولات الثقافة العقلانية والتغيير الشامل التى صاغها المتنورون العرب دورًا مهمًا فى تعرية الثقافة السائدة وطبيعة النظم السياسية والدول القمعية التى بنيت عليها. وقد عرت ركائز الأيديولوجيا الدينية والقبلية التى ما زالت تشكل العمود الفقرى فى النظام السياسى العربى، وتساهم فى تزييف الوعى الوطنى والعلمى والنضالى لدى غالبية الجماهير الشعبية العربية.

أخيرا، نجحت الانتفاضات العربية خارج الثقافة السياسية التقليدية التى مثلتها أحزاب المعارضة، بكامل تجلياتها اليسارية والأصولية.

وحملت معها نوعًا جديدًا من ثقافة التغيير والإصلاح وفق مناهج نظرية متنوعة. كان الفعل الثورى فى البداية عفويًا لحظة انطلاق الانتفاضة.

لكن كثرة الحديث على عفوية تلك الانتفاضات ليس مبررًا على الإطلاق.

ولا بد من نفى العفوية عنها بصفتها حركات احتجاج شعبى ضد نظم استبدادية فاسدة. فتصدت الانتفاضات بشجاعة لثقافة التبرير التى مارسها مثقفو تلك الأنظمة لفرض الطاعة والتأييد لها عبر وسائل القمع والإرهاب ومصادرة الحريات الفردية والعامة. فساهمت ثقافة التبرير السلطوية فى تعثر المشروع الديموقراطى النهضوى العربى طوال القرن العشرين، فترسخت زعامة الفرد الواحد، وأنظمة الحزب الواحد، والسلالة الحاكمة الواحدة فى أكثر من دولة عربية، وترسخت معها هيمنة ثقافة التقليد والتبرير للسلف السياسى والثقافى الاستبدادى، وغير الصالح.

لم يكن هدف الانتفاضات إطلاق صحوة دينية أو دعم تيارات إسلامية أصولية للوصول إلى سدة الحكم فى أى بلد عربى. على العكس من ذلك، كانت الإنتفاضات ضد الأنظمة الإستبدادية بشكليها السياسى العسكرى المستند إلى ثقافة التبرير السائدة من جهة، والدينى الطامح إلى سدة الحكم عبر عقائد دوغمائية وشمولية من جهة أخرى. فاحتلت مقولات الحرية، والديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتغيير الشامل، والخبز مع الكرامة، وحقوق المواطنة التامة، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة وغيرها موقعًا متقدمًا فى التحركات الجماهيرية للانتفاضة.

وكان نجاحها فى بداية الفعل الثورى مصدر تفاؤل شاملًا لدى غالبية المثقفين العرب، لكن محاولات التيارات الأصولية التحكم بمسارها أدى إلى تأزمها وبروز موجة إحباط واسعة بين المثقفين.

ومن أول واجبات نخب الحداثة الثقافية العربية إطلاق دعوة لتشكيل جبهة ثقافية تحمى الانتفاضات وتساندها فى مواجهة خطر الارتداد إلى ثقافة التبرير وأوهام مقولة المستبد العادل.

وعبثًا تحاول تيارات الإسلام السياسى التى وصلت إلى السلطة فى مصر وتونس بدعم جماهيرى كبير على خلفية ديموقراطية مشوهة تقاس فقط بالنتائج العددية لصناديق الاقتراع مصادرة الانتفاضات ومنع تجددها. وعلى مثقفى

التغيير فى العالم العربى مواصلة معركة الحرية والديمقراطية على مختلف الصعد.

لأن صعود الإسلام السياسى إلى الحكم ينسف ركائز المشروع السياسى الليبرالى بعد التراجع المريع للقوى اليسارية والليبرالية العربية وتشرذمها فى المرحلة الراهنة. مما ساهم فى تراجع الفكر السياسى الحداثى والتعددى لصالح الفكر الشمولى الدوغمائى. وذلك يحتاج إلى إصلاح ثقافى جذرى مع استكمال الإصلاح الدينى فى الفكر والمؤسسات الدينية فى العالم العربى من جهة، وإطلاق منظومة فكرية متكاملة لثقافة التغيير الشامل على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى.

ختاما، انتعشت ثقافة التغيير الشامل مرحليًا بإسقاط النظم الاستبدادية الفاسدة دون أن تتوقف عندها.فهى تمتلك رؤية ثقافية متكاملة للتغيير الثقافى والسياسى والاقتصادى والتربوى والاجتماعى الشامل، وبناء مجتمعات عربية عصرية قادرة على تحديات عصر العولمة وثقافتها الكونية.

وقد عرت الانتفاضات العربية صورة إسرائيل العنصرية وموقف الغرب المنحاز دومًا إلى جانبها بإعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط. علمًا أنها ترفض حل القضية الفلسطينية على أساس مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وتستغل الظروف المعقدة التى رافقت تفجر الانتفاضات العربية لتحقيق نزعتها الاستيطانية التوسعية على أرض فلسطين.

وقد صادرت مقدساتها الدينية وقدمت الدليل القاطع على عنصرية «دولة يهود العالم» وتشددها الدينى. ويلعب الغرب دورًا أساسيًا فى إفشال الانتفاضات العربية ودفعها باتجاه النزاعات القبلية، والطائفية، والعرقية، والمذهبية، بأساليب دموية شبيهة بما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى.

اليوم، تشهد إسرائيل حركة ارتداد عن العلمانية والتعددية والتنوع لحماية دولة دينية عنصرية تستخدم أشد الوسائل الفاشية دموية بعد الإعلان عن قيام دولة مغلقة بأسوار عالية تنطق باسم جميع يهود العالم. لذا لا بد من التأكيد على

أن أول واجبات انتفاضات الربيع العربى أن تقدم البديل العقلانى لثقافة تعددية وعقلانية منفتحة وذات طابع إنسانى ترفض كل أشكال النزاعات الدموية، وتؤسس لحداثة عربية سليمة، تحميها ديمقراطية حقيقية وتبنيها مقولات ثقافة التغيير الجذرى والشامل.

على أن تنتسب إلى عولمة ثقافية أكثر إنسانية من عولمة القطب الأمريكى الواحد المعادى لإرادة الشعوب العربية المنتفضة ضد أنظمة تسلطية شديدة التبعية للغرب، والمنحاز دومًا إلى جانب العنصرية الإسرائيلية.

ثورة التغيير العربى

يعيش العالم العربى والإسلامى الحديث حالة من الفوضى التى تعود لعقود خلت. وأسباب ذلك كثيرة، منها التاريخية والحضارية وغيرهما. إنها فوضى فكرية عارمة؛ فالقرارات تتخذ بعشوائية، والأزمات تسيّر بارتجال، والإقصاء والتعصب هى أبرز سماتها.

ما حدث فى العالم العربى منذ انطلاق أول ثورة عربية، أن حالة الفوضى التى كانت تعانيها الشعوب العربية قد ازدادت انتشارًا وتعقيدًا بعد هذه الثورات الرافعة لشعار التغيير، وهذا يعنى أن خللًا كبيرًا قد أصاب هذه الثورات ومشروع التغيير الذى تبنته.

إن التغييرات الطارئة لا تعد بمستقبل أفضل ولا بوضع أحسن. فقد غرق العالم العربى كله فى فوضى غير مسبوقة مست جميع المستويات، وهذا بالتأكيد ليس التغيير المرجو. من الواضح أن الرغبة فى التغيير وحدها غير كافية للانتقال من واقع مرير إلى واقع أفضل، وأن الوسائل المستخدمة فيه لم تكن بالسليمة أو الناجعة. التغيير الناجح هو ذلك الذى يكون مشروعًا مدروسًا ومشتركًا بين الحكام وشعوبهم، وبين الأبناء وآبائهم، ويكون بالأساس مشروع الأمة الذى ينشد السلام والرقى، فلا يكون فيه غضب ولا تعصب ولا سفك دماء.

إن ثورة التغيير الحقيقية هى تلك التى تكون على مستوى الفكر والثقافة،

فبناء ثقافة تغيير فعلية وناجحة يحتاج لمراجعة الكثير من الأفكار والمعتقدات الموجودة فى الثقافة العربية، ورسم خطط استراتيجية مدروسة ومحكمة تشمل جميع الأفراد وجميع القطاعات، لتتحول بذلك من معتقد إلى سلوك إلى مشروع قومى، يشترك فيه الجميع من أجل حياة اقتصادية واجتماعية أفضل. فما هو التخطيط الاستراتيجى؟ وكيف يمكنه أن يحدث الفرق؟

التخطيط للحياة وللمستقبل هو أحد أسرار النجاح الكبيرة لدى الأفراد والمؤسسات كما لدى الأمم. إنه السبيل الأمثل للتحكم فى الموارد والنتائج. والتخطيط بمفهومه العام « عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التى يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع.

أما الاستراتيجية فهى «الخطة» أو «الاتجاه» أو «منهج» العمل الموضوع لتحقيق هدف ما، وهى أيضًا «الأسلوب» أو «طريقة العمل.

وهى «عبارة عن المنهج المستخدم فى التنفيذ والذى ينبثق من رؤية واضحة وشاملة يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتعمل على تحديد وتقييم مختلف الطرق التى تحقق أهداف ورسالة المنظمة ثم اختيار أفضل هذه الطرق».

والرؤية الاستراتيجية هى رؤية تنبع « من استيعاب رسالة المؤسسة والأهداف المنبثقة عنها وانسجام ذلك مع معطيات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. وتمثل الرؤية فى التخطيط الاستراتيجى صورة المستقبل المرغوب فيه للمنظمة، وهذه الصورة يجب أن تحدد المستوى الذى تريد المنظمة الوصول إليه.

فالرؤية تمكّن من رسم صورة تقريبية للمستقبل المرغوب، وتوجه المخطط نحو الأهداف المراد تحقيقها، وذلك بالاعتماد على الموارد البشرية والمادية المتوافرة.

وحتى يأتى التخطيط الاستراتيجى بالنتائج المرجوة يجب أن يمتد من الدولة إلى جميع الوزارات والقطاعات والشركات والإدارات وإلى جميع الشعب

وجميع الأفراد لأنه يحدد المصير القومى بأكمله وليس الفردى فقط، ولهذا يجب أن يشمل جميع القطاعات والمؤسسات والفئات الاجتماعية

إنه مشروع الجميع الذى عليه تعلق آمال التغيير، وأى إقصاء لأى طرف اجتماعى أو سياسى سيخلق لاحقًا مهدمين ومفسدين للمشروع، وبالتالى إضاعة فرصة التغيير.

فالتخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى « بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان، يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير فى إطار الاختيار الاجتماعى. وهو يفترض ابتداء إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب، أى التنبؤ العلمى بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمنى محدد. ويفترض أيضًا تواجد الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المعقدة والمتشابكة.

يحتاج التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى لعدة شروط حتى يكون ناجحًا وناجعًا، أهمها أن يستند على المعرفة الواقعية للوضع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع، وأن يكون شاملًا لكل نواحى الحياة، إضافة إلى حاجته إلى وجود مركزية لاتخاذ القرارات التخطيطية، تتسم بصفة الإلزام على جميع المستويات، بحيث يشارك الجميع فى التخطيط والتنفيذ

ولعل انعدام هذا الشرط الأخير في ثقافتنا هو ما أفسد علينا أكثر مشاريعنا وخططنا الشخصية والقومية، إننا حقًا لا نلتزم كفاية بما نعد بإنجازه، ونسوّف، ونؤجل، ونتكاسل فى إنجاز المهام، ولهذا تعطلت حياتنا وحضارتنا.

يرتكز التخطيط «للتسيير الإدارى للحياة الاقتصادية الاجتماعية بأسرها فى المقام الأول على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة للمجتمع لتحقيق أقصى مردود ممكن منها، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية الاجتماعية وترشيد التسيير الإدارى للمؤسسات

والاهتمام بالنشاط الإنتاجى الجارى بشكل يجعله المحور المحرك لبقية الأنشطة الأخرى فى المجتمع.

لكن العالم العربى الذى يمتلك ثروات بشرية وطبيعية يحسد عليها، يعانى من سوء التخطيط والإدارة والتسيير، فما نفعته ثرواته فى شىء وظل يتراجع ويتقهقر، ويرتكب الأخطاء الجسيمة ولا يتعلم منها، ويرسم خططًا وهمية ويقدمها على أساس أنها خارطة المستقبل، فكان أبعد ما يكون عن التغيير المأمول.

فحتى يتحقق التخطيط الاستراتيجى لا بد أن يمر بثلاث مراحل أساسية هى: تشخيص الوضع الراهن، وصياغة الخطة الاستراتيجية، ثم تنفيذها.

وكل تخطيط لا يستند على معطيات واقعية، أو يكون غير مدروس بمنطق علمى وموضوعى، فإنه بالتأكيد مجرد تضييع للوقت والمال، أما عدم الالتزام بالتنفيذ فذلك هو سبب موت معظم المشاريع، وهذا هو الحال فى العالم العربى.

إن التخطيط يؤسس للنظام والإدارة الجيدة، لكن أكبر مشاكل التخطيط فى العالم العربى أنها لا تنجز، فأدراج المؤسسات والوزارات مليئة بخطط لم تر النور أبدًا، وما أكثرها الخطط القومية المرسومة منذ سنوات ولم تنفذ، وكم من فرد خطط لحياته مشاريع مهمة ومصيرية لكنه لم يلتزم بها أبدًا! ليس التخطيط الجيد وحده هو الذى يغير الأمور، فالجدية والالتزام هى أهم سمات ثقافة التغيير.

من العجب أن توجد قوى سلطوية ليس من مصلحتها التغيير الذى ينبع من الفكر الذى يحركه الوعى، ولعل التاريخ ما زال يحفظ لنا كلمة جوزيف جوبلز وزير الدعاية النازى ورفيق هتلر حتى الدقائق الأخيرة من حياته، (عندما يتكلم المثقفون أتحسس مسدسي)، أى إن المثقفين يمثلون طبقة مزعجة للكثير من الأنظمة التى تهيمن بدلًا من أن تتحاور.

وجوبلز عُرف بممارساته اللاإنسانية والتى شكلت فصلًا دمويًا من استبداد

محاكم التفتيش فى التاريخ. وعُرف عنه أيضًا أنه مؤسس الدعاية والكذب الممنهج للترويج للنازية وتطلعاتها، حتى إنه يعتبر أحد الأساطير فى مجال الحرب النفسية وهو صاحب المقولة الشهيرة: «اكذب حتى يصدقك الناس». وقد استطاع بدعايته وأكاذيبه أن يروج للفكر النازى الذى اجتذب الملايين من الألمان والأوروبيين.

والمثقف الواعى يتمتع بحساسية شديدة، يحكمها قدر كبير من الذكاء المتقدم اللماح، ولديه القدرة على الكشف عن القوى الفاعلة فى مجتمعه، ويستطيع أن يميز بين القوى التى تشده للخلف والقوى التى تجذبه للأمام.

فالمثقف بآرائه يعبر عن موقف فكرى متقدم، لا يتعامل مع أوهام تجريدية زائفة يصنعها له الآخرون، ومن المقدر أن المثقف صاحب فكر ولديه قدرات خاصة وملكات فريدة تجعل منه شخصًا متميزًا فى مجتمعه، يتعامل مع الأفكار والواقع.

ومن المؤكد أن كل مثقف لديه مجموعة من المفاهيم يفسر فى ضوئها ما يدور فى مجتمعه، هذه المفاهيم بمثابة الهاديات والأفكار والرؤى الناتجة عن وعيه المعرفى. وهذا يكون واضحًا، لا شك فى ذهنه ووعيه فهو يعرف جيدًا، ماذا يريد؟ وكيف يحقق ما يريد؟

إن من الخطأ أن يفرض الفرد المثقف قوالب يسير على نهجها تفكيره، فهذا يخنق حرية التفكير والاختلاف، فعلاقة التزاوج بين الفكر والثقافة أمر لا مناص منه، لكن يجب أن يكون وفق منهج من العفوية المعرفية والسجية المطلقة التى يشكلها الوعى المعرفى والوعى الذى أقصده ليس الوعى الزائف، بل الوعى الحقيقى الذى يغير إلى الأفضل.

التغيير الذى يقضى على الطبقية والمحسوبية والعفوية، ولا عجب أن تاريخ الثقافات والحضارات، يكشف عن ميل طبيعى إلى اعتبار الفن المتضمن للفكر السائد، أقل أنواع الفن أهمية وثراء، وأن الفن الرافض للفكر السائد الداعى إلى التجديد هو الأكثر أهمية وجدارة وعناية بالاهتمام والبحث والتأويل.

إن الفرد المثقف يطرح من خلال ثقافته واطلاعه ووعيه موقفًا فكريًا سياسيًا كان أو اجتماعيًا أو غير ذلك، وبالتالى هو قضية حياتية معرفية يعبر عنها بمختلف الطرق قد تكون بآرائه أو سلوكياته الاجتماعية أو فى اختياراته أمام صندوق الاقتراع؛ لاختيار من يمثله، وهل يتوافق مع قناعته أم لا؟

الثقافة حينئذ هى مصدر قوة الفرد. وهى جسر التواصل بين الواقع وتطلعات المستقبل فى تصور عام لا ينفصل عن المجتمع؛ لأنه تصور عميق وشامل، لا يمكن إطلاقًا فصل الثقافة عن منطوقها الفكرى إلا إذا استطعنا فصل الروح عن الجسد.

ثقافة التغيير بعد الثورات العربية

تطرح تجربة الثورات فى العالم الفكرة القائلة إن كل الثورات تقود للتغيير، إلا أنه ليس كل الثورات بالضرورة تقود إلى إقامة دولة أو أنظمة ديمقراطية. فأطروحات ما قبل الثورة أو خلالها قد لا يستقيم لها الأمر بعد الثورة، لسبب بسيط وهو أن من يأتى للسلطة بعد ذلك قد يكون إيمانه بالديمقراطية - إن هو إلا - إيمانًا لفظيًا، أو أن طبيعة السلطة ذاتها تفرض على من يأتى إليها نزعة الاستفراد أو التسلطية، وهى كما يبدو نزعة متأصلة فى الثقافة الشرقية. ومع ذلك فإن من المهم تأكيد حقيقة أخرى، وهى أن إطاحة سلطة ما قد تكون أسهل من إقامة نظام آخر بمعناه المؤسساتى والسياسى. فالقديم لا يمكن طرده بالكامل، كما أن الجديد لا يمكن إقامته سريعًا محل القديم القائم. وحتى يتأسس الجديد فإن ذلك لا بد له من فسحة زمنية، ولا بد له من سياقات ثقافية معضدة له. وهى مرحلة تكون فى الغالب مصحوبة بقدر من الاهتزازات الهيكلية والفكرية والصراعات السياسية، ولربما الإثنية؛ إذ يبقى القديم ينازع فى ذلك أى جديد، لأن نزاعهما يعكس حقيقة النزاع البشرى حول تشكيل وتوزيع القوة وحصصها فى المجتمع.

أى بمعنى آخر أن الثورات أو الاحتجاجات التى جاءت على المنطقة العربية قد خلقت حالة من حالات الفوضى، وهو أمر طبيعى من حيث إن الإطاحة بنظام

وإقامة آخر فى الدولة والمجتمع تحدث حالة من الاهتزازات فى السياقات التقليدية الحاكمة لفعل الدولة، وفى علاقتها بالمجتمع. وهى اهتزازات تحدث قدرًا من الفوضى، وبالتالى الضمور فى السلطة، وهو ضمور قد يؤدى فى بعض حالاته إلى أن يأتى تصرف الدولة أو أفرادها فى شكل أفعال منفلتة من عقال الدولة الحاكمة له، أو أن يأتى معبرًا عن قدر من التفكك فيها، أو انحدارًا لمستويات ما قبل الدولة، بل إن إيكال بعض مهمات الدولة لجماعات ليست خاضعة لها بالكامل، وإن كانت محسوبة عليها، أحد تجليات هذا الانفلات أو التفكك فى السلطة.. وأعتقد أن كثيرًا من الدول العربية، قد تعاطت مع موجة الاحتجاجات أو مطالب الإصلاح السياسى والاقتصادى والعدالة الاجتماعية إما وفق المعطى الأمنى أو وفق المعطى السياسى التسويفى، الذى إذا ما أقدم على خيار الفعل السياسى فإنه فى ذلك لن يتجاوز أطره الشكلية التى لا تقود إلى شكل جديد فى العلاقة بين الدولة والمجتمع، تتجاوز فيها الدولة، ولو تدريجيًا، قدرًا من طبيعتها التسلطية وفعلها السياسى الإقصائى.

إن جزءًا من الإحباط، ولربما أحيانًا التحسر على الأنظمة العربية السابقة التى بدا التعبير عنها متناميًا فى الفترة الأخيرة، فى بعض الأوساط الفكرية العربية، قد يكون نتيجة لتعثر قدرة الأنظمة الجديدة فى مصر وتونس، ولربما اليمن، على التحول نحو نظام ديمقراطى جديد. بل إن الأحداث التى تلت قد أبانت حجم الصراع بين جماعات الأمس. وهى أحداث لم تعكس فحسب صعوبة سرعة الانتقال نحو النظام الجديد، بل أكدت أن الافتقار لقدر من الاتساق القيمى بين الجماعات السياسية الجديدة يضفى قدرًا من التخبط والفوضى، ويثير المخاوف من نزعة البعض، وتحديدا الجماعات الإسلامية، إلى الاستئثار بالسلطة وتعويق تداولها. فاختلاف التوجهات السياسية للقوى السياسية الجديدة المؤثرة فى الساحة، وتضخم نزعتها العصبوية ودوغماتيتها، يجعل من أمر الاتفاق فيما بينها مستحيلًا. بل إننا بتنا نلحظ وبشكل متصاعد قدرًا مما قد يسمى بالتأطير السياسى للمذاهب والطوائف والقبائل، أى قدرة بعض الجماعات والتجمعات السياسية على التماهى فى جماعتها الإثنية أو

القبلية، بحيث إن الجماعات السياسية توظفها فى صراعاتها البينية من ناحية، وفى صراعها مع أو على السلطة من ناحية أخرى.

من هنا فإن المنطقة العربية فى عمومها قد دخلت مرحلة انتقالية سمتها الرئيسة هى الفوضى التى نشهدها، وهى حالة ناتجة عن أن ركائز النظام القديم القائم بدأت تتداعى فى مقابل غياب قدر أوسع من عدم الاتفاق على صيغة جديدة للنظام القادم، ليس فقط فى بلاد الربيع العربى، وإنما هو كذلك فى البلاد التى لم تأتِ عليها مصاحبات «الثورات العربية»، وبالتالى فإن هذه الدول ستشهد، وتحديدًا دول الربيع العربى، قدرًا كبيرًا أو متوسطًا من الصراع بين القوى السياسية والإثنية، أما الدول العربية الأخرى، فإن التلكؤ أو التخوف من الإقدام على إحداث تغيرات سياسية غير مضمونة حساباتها، أو لا يمكن السيطرة عليها، كما فى المرحلة السابقة، سيبقى يمثل أحد أهم مصادر الصراع الداخلى بين قوى تدفع نحو قدر أكبر من التغيير، وأخرى ترى فى ذلك تهديدًا للحالة قائمة، فى عالم أصبحت سمته الأساسية تسارع وتيرة التغيير فيه. فلم يعد القول الشائع «الله لا يغير علينا» متسقا مع دخول المجتمع البشرى مرحلته الرقمية التى باتت تداعياتها عظيمة فى مقابل أنظمة وجماعات بدت قابليتها للتغيير بطيئة بل ومناكفة. لقد تغير الناس كل الناس فى المنطقة العربية، إما بفعل التعليم وإما بفعل الاختراق الكبير والسريع والواسع لتكنولوجيا الاتصال والتواصل الاجتماعى. وهو اختراق فعل فعله فى سياقاتنا الاجتماعية، وفى توجهات واتجاهات الناس الفكرية والسياسية، وهو تغيير لم يقابله بشكل مهم تغييرات مهمة فى علاقة الدولة بالمجتمع.

إن إحدى أهم وظائف الإدارة السياسية هى إدارة التغيير بالصورة التى تجنب المجتمع، أى مجتمع كان، الهزات المحتملة، إلا أن الوظيفة التى باتت تضطلع بها الإدارة السياسية فى المنطقة العربية ليست إدارة التغيير أو التمهيد له، بقدر ما هى المحافظة على وضع قائم فى عالم بدت التغييرات فيه أكثر من متسارعة. إن التغييرات لا تأتى فى جلها بمنافع للدولة والمجتمع، إلا أن قدرة الدولة على توجيهها ومرحلتها تساعد على تعظيم المنافع وتقليص العواقب.

المصادر والمراجع

1 ـ أبو العينين، على خليل مصطفى 1988: القيم الإسلامية والتربية ـ دراسة فى طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية فى تكوينها وتنميتها، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة.

2 ـ أخبار الخليج 2012 ـ الجريدة اليومية الأولى فى البحرين، العدد: 1437 ـ الأربعاء 11 أبريل 2012 م، الموافق 19 جمادى الأولى 1433 هـ.

3 ـ أمانة الشؤون العلمية 2010، دليل الجامعة، جامعة بخت الرضا، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.

4 ـ امانة الشؤون العلمية 2010، دليل الطالب للعام الدراسى 2011 ـ 2012م، جامعة بخت الرضا، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.

5 ـ عمار، حامد 1992، التنمية البشرية فى الوطن العربى، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

6 ـ عبد الرحمن، سعد 1983: السلوك الإنسانى، ط3، مكتبة الفلاح، الكويت.

7 ـ الشيبانى، عمر محمد التومى 1993 من أسس التربية الإسلامية.

8 ـ حميد، عريبى الشيبانى 2007، التعليم العالى وتوظيفه فى التنمية لخدمة المجتمع وتفعيل مراكز البحث العلمى، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد 5.

9 ـ عفيفى، محمد الهادى 1978، الأصول الفلسفية للتربية، الأنجلو المصرية، القاهرة.

10 ـ كاظم، محمد إبراهيم 1970: «التطور القيمى وتنمية المجتمعات الريفية»، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد 7، ع3، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والمجانية، القاهرة.

11 ـ الغزال، محمد عياد 2004، أنماط التعليم العالى المؤهلة للارتباط بسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد 4.

12 ـ محمد منير مرسى، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 84، 85.

13 ـ وزارة التعليم العالى 2003 قانون تنظيم الجامعات فى مصر فى طبعته التاسعة عشرة وفقًا لآخر تعديل.

14 ـ آمال قرامى، الاختلاف فى الثقافة العربية الإسلامية: مقاربة جندرية، دار المدار الإسلامى، بيروت، 2007.

15 ـ سلوى بكر، ملائكة التحرير، فى: كتابة الثورة، مجلة الكتابة الأخرى، العدد 2، مارس 2011.

16 ـ نساء مع الثورة ونضال مستمرّ، نشرة غير دورية، العدد الثانى، مارس 2012.

17 ـ آمال قرامى، التونسيات وبناء المسار الانتقالى نحو الديمقراطية، فى (ولهنّ الكلمة)، مؤلّف جماعيّ، دار سحر للمعرفة، تونس2012.

18 ـ موقع حقوق http://www.hoqook.com/35698

19 ـ سعاد كمون الشوك، ثورتنا بين العقل والوجدان، دار سحنون للنشر، تونس 2011، ص166.

20 - Moha Ennaji, Using New Media to Combat Violence Against Women,

In ,Ouvrage collectif sous la direction de Fatima Sadiqi, Femmes et nouveaux médias dans la région méditerranéenne ; Fondation Hanns Seidel,Maroc 2012 ,pp155-162.,., Evgeny Morozov,Technology's Role in Revolution,in THE FUTURIST July-August 2011,pp18-21.

21 ـ موقع http://www.arabesquetv.tn/index

22 ـ موقع القنطرة http://ar.qantara.de

23 ـ http://islamselect.net/mat/5727

- http://www.alqudstalk.com/forum/showthread.php?t=1528524

25 ـ موقع الجريدة http://www.aljarida.com.tn/ar/politique/1483-2012-03-13-13-24-12.htm

26 ـ موقع الناقد، http://naqed.info/forums/index.php

27 ـ كوثر بن دلالة، نساء حزب التحرير: نظام الحكم الإسلامي هو النموذج الوحيد الذى يصون كرامة المرأة، بتاريخ 13 مارس 2012

http://www.aljarida.com.tn/ar/politique/1483-2012-03-13-28 - 224-12. htm

29 - http://naqed.info/forums/index.php?showtopic=505&pid=2745&mode=threaded&start=

30 ـ صبرى حسنين، حزب النور السلفى: صوّتوا لـ«الوردة» أو لزوجها، بتاريخ 1 نوفمبر 2011 http://www.elaph.com/Web/news/2011/11/69

31 ـ سليمان نسيم، صياغة التعليم المصرى الحديث. دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية23/ 1952 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1984، ص198.

32 ـ محمد أبو الحسن، محمود عثمان، طه حسين وديمقراطية التعليم (القاهرة: دار المعارف، سنة 1951، ص57).

33 ـ كمال مغيث: الحملة الفرنسية فى مقررات التاريخ بالتعليم المصرى فى من الزمان محاضرة «سيداج مايو 1998».

34 ـ شكرى محمد عياد، مدارس بلا تعليم وتعلم بلا مدارس (القاهرة: أصدقاء الكتاب، سنة 1999، ص47.

35 ـ إلهام عبد الحميد، الهوية الوطنية فى المناهج التعليمية. دراسة تحليلية نقدية، بحث فى: التعليم وتحديات الهوية القومية، تحرير: كمال مغيث (القاهرة: دار المحروسة ومركز البحوث العربية سنة 1997، ص245.

36 ـ نبيل على، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة (الكويت) عدد 184، سنة 1994، ص 385.

37 ـ مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية. تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، عدد 252، سنة 1999)، ص 385.

38 ـ نبيل على، العرب وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 389.

39 ـ محمد أبو الحسن، محمود عثمان، طه حسين وديمقراطية التعليم، مرجع سابق، ص112.

40 ـ شكرى محمد عياد، مدارس بلا تعليم، مرجع سابق ص 46.

41 ـ إسماعيل حسن عبد البارى: «انساق الهوية عند الطفل فى مجتمع متغير بحث إلى المؤتمر السنوى للطفل المصرى تحت عنوان: الطفل المصرى وتحديات القرن الحادى والعشرين»، جامعة عين شمس، القاهرة مركز دراسات الطفولة، 27 ـ 30 ابريل سنة 1991، ص 16.

42 ـ كمال مغيث، الخطاب الدينى فى التعليم، القاهرة: رسائل النداء الجديد العدد 41، سنة 1997) ص 9، 102.

43 ـ حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل (القاهرة: دار المعارف سنة) ص 54.

44ـ أنور مغيث، التعليم والتطرف: ملاحظات حول منهج الفلسفة للثانوية العامة بحث فى: التعليم وتحديات الهوية القومية، مرجع سابق، ص 234.

45ـ كمال مغيث، نحو مناهج تعليم عصرية، صحيفة الأهرام 27/ 7/ 1998.

46ـ بيل غيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت. طريق المستقبل، ترجمة: عبد السلام رضوان (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 231، سنة 1998) ص 316.

47ـ عبد المنعم تليمة، التحولات العلمية وخصوصية الثقافة المصرية، بحث فى: الثقافة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، سنة 1999) ص 20.

48ـ السيد يسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، سنة 1999) ص 149.

49ـ دوين كوش، مفهوم الثقافة فى العلوم الاجتماعية، تر قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د.ط)، 2002، ص21 وما بعدها.

50ـ السيد محمد الشاهد، رحلة الفكر الإسلامى من التأثر إلى التأزم، دار المنتخب العربى، بيروت، ط10، 1994، ص10.

51ـ محمد عابد الجابرى، إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط60، 2010، ص55، 56.

52ـ عزت حجازى، الشباب العربى ومشكلاته، عالم المعرفة، الكويت، (د.ط)، 1985، ص101 وما بعدها.

53ـ مالك بن نبى، مشكلات الحضارة: وجهة العالم الإسلامى، تر عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1998، ص75 وما بعدها.

54ـ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص 70.

55ـ أحرشاو الغالى: 1987 المنظور السيكولوجى لأزمة الشباب العربى، مجلة الوحدة العدد 39.

56ـ مبارك ربيع: 1991 عواطف الطفل، دراسة فى الطفولة والتنشئة الاجتماعية الطبعة الثانية.

57ـ محمد على محمد: 1985 الشباب العربى والتغيير الاجتماعى دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.

58ـ عبدالجليل حليم 1988 التحولات الحضارية فى العالم العربى: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس عدد خاص رقم 30.

59ـ المهدى المنجرة 2004 حوار التواصل من أجل مجتمع معرفى عادل: مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

60ـ الميلود السعيدى 2008 التحصيل الجامعى مشكلاته المجتمعية والبيداغوجية، الجزء الأول مطبعة أنفو ـ برانت فاس المملكة المغربية.

61ـ شبل بدران: النظام التعليمى وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مجلة الوحدة ص 82 عدد 72. 1990.

62ـ عبد السلام الفراعى: 1997 التربية والتغيير الاجتماعى، دفاتر مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس العدد الأول دجنبر 1997.

63ـ عبدالسلام الفراعى: 1994-1995 التربية والتنمية فى مغرب ما بعد الاستقلال حالة التعليم الجامعى مابين 1956 و1992 أطروحة لنيل دكتوراة الدولة فى علم الاجتماع، جامعة سيدى محمد بن عبدالله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس (غير منشورة).

64ـ علم الاجتماع: عبد الباسط محمد حسن، ص381.

65ـ الموسوعة الفلسفية: معهد الإنماء العربى، ص273.

66ـ الأنثروبولوجيا: رالف لنتون، ص307.

67 ـ الفقه الاجتماع: الإمام الشيرازى ص409.

68 ـ علم الاجتماع: عبد الباسط ص525.

69 ـ الإدارة المعاصرة: على السلمى ص225.

70 ـ الأنثروبولوجيا: رالف لنتون، ص235.

71 ـ الصادق رابح، الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، ط1، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعى، 2004، ص13.

72 ـ الصادق رابح، المرجع سابق.

73 ـ http://www.allofjo.net/web/?c=153&a=17224

74 ـ مقالة للدكتور باسم الطويسى انظر الرابط http://www.allofjo.net/web/?c=153&a=17224

75 ـ انظر فى هذا القول محمد أحمد صالح، هوس الإنترنت وتداعياتها الاجتماعية والسياسية، ط1، القاهرة ـ مصر، دار الهلال، 2002 ص 271.

76 ـ أديب خضور، سوسيولوجى الترفيه، الدراما التلفزيون، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999، ص 60.

77 ـ انشراح المثال، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامى، دار الفكر، الناصرة 2001، ص 161.

78 ـ ألن بيز، لغة الجسد: كيف تقرأ أفكار الآخرين من خلال إيماءاتهم (تعريب سمير سنخانى)، الدار العربية للعلوم، منشورات دار الآفاق الجديد بيروت، ط 1، 1997، ص 80.

79 ـ إبراهيم عباس، التلفزيون الجزائرى والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للبرامج الوطنية والمشاهد الجزائرى (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 1992–1993، ص 50.

80 ـ زكريا عبدالعزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب والمراهقين، مركز الإسكندرية للكتاب، 2002، ص11 – 12.

81 ـ محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعى، بدون مدينة، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 5–6.

82 ـ ملفين ديفلير، ساند رابول ـ روكنيش، نظريات وسائل الإعلام، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 4، 2002، ص 136.

83 ـ أنطوان القاضى الناشف، البث التلفزيونى والإذاعة والبث الفضائى، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، ط1، ص.

84 ـ صالح بن بوزة، وسائل الإعلام فى الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال، مجلة الذاكرة، العدد 30، 1995، ص 144.

85 ـ http://www.alukah.net/Web/hanafijawad/0/44207/#ixzz2isvmpfXa

86 ـ قوة التغيير؛ بقلم عبدالدائم الكحيل، مع تصرُّفنا فى النص

http://www.kaheel7.com/modules.php?name=News&file=article&sid.528

87 ـ شبكة النبأ المعلوماتية ـ الأربعاء 23/ تشرين الأول/ 2013 – 18/ ذو الحجة/ 1434.

88 ـ جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 17 رجب 1434 هـ 27 مايو 2013 العدد 12599.

انظر: - http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12599&article=730109#.Um1zOnDwm

Inv:1968

Date:4/4/2016

Bibliotheca Alexandrina
15021182

دار العالم العربي
9 789774 951916